



PROVISIONAL

A/39/PV.36

30 October 1984

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والثلاثين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،

يوم الأربعاء ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤، الساعة ١٥/٠.

(زامبيا)	السيد لوساكا	الرئيس:
(إيسلندا)	السيد هيلفاسون	نم:
	(نائب الرئيس)	

الحالة في أمريكا الوسطى: الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم [٢٥] (تابع)

(أ) تقرير الأمين العام

(ب) مشروعا قرارين

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

room DC2-0750, 2 United Nations Plaza، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة الساعة . ١٥ / ١البند ٢٥ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم :

( أ ) تقرير الأمين العام (A/39/562-S/16775)

( ب ) مشروعاً قرارين (A/39/L.6 و A/39/L.7)

السيد نوفاك (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ما فتئ المجتمع الدولي يشعر بقلق له ما يبهره ازاء التوترات دائمة الازدياد في أمريكا الوسطى ، تلك التوترات التي تهدد بالتدهور السريع صوب مواجهة ذات أبعاد تفوق الخيال . ان الحالة في المنطقة ما فتئت تتدهور منذ ان ناقشتها الجمعية العامة في هذه القاعة منذ عام ، ومنذ اتخاذ القرار ١٠ / ٣٨ . وأخذنا بعين الاعتبار أن تطور الحالة يهدد السلم والأمن الدوليين ، يشعر وفد بولندا بأن من واجبه أن يعرض في ايجاز موقفه بشأن هذا الصراع . وفي نفس الوقت فاننا نشعر بأنه من واجبنا أن نرفع عقيرتنا وان نعرب عن القلق كلما تعرضت سيادة ورفاه الدول الاخرى في منظماتنا للخطر .

اننا نشارك وجهة نظر هؤلاء الذين يعتبرون أن الازمة الراهنة هي نتيجة لمجموعة من عوامل زعزعة الاستقرار ، والذين لا ينسبون جوهر التوترات الراهنة الى التنافس بين الشرق والغرب . وعلى النقيض من ذلك نعتقد أن محاولات تفسير الصراع على انه مواجهات ايدولوجية هي جهود سطحية تستهدف ، سواء عن قصد أو غير قصد ، تشويه الصورة الحقيقية للحالة . وباختصار فان موقفنا بشأن جذور المشكلة هو على النحو التالي :

من جهة ، ان جذور الازمة ترتبط بالافتقار الى التنمية الاقتصادية والفقر والظلم الاجتماعي الخطير والاستغلال القديم قدم الدهر ، والقمع من جانب الاقليات الثرية ، ضد الاغلبية المحرومة .

ومن جهة اخرى فان عدم الاستقرار في المنطقة يتفاقم من جراء الاستعداد المتزايد للجوء الى السياسة الامبريالية التي تسعى الى التدخل بكافة أشكاله . ويتجلى هذا

الاستعداد ، في جملة أمور ، في الأنشطة العسكرية المتزايدة التي تقوم بها الولايات المتحدة في المنطقة ، بما في ذلك إنشاء القواعد العسكرية الأجنبية ، واستخدام الأقاليم المجاورة للعدوان ضد الدول الأخرى .

وتتمثل أكثر النتائج ازعاجاً لهذه السياسة في خطر التدخل المباشر في نيكاراغوا وكوبا وغيرها من بلدان المنطقة . ان جوهر البيان المشير الذي قدمه هنا امام الجمعية العامة يوم الثاني من تشرين الاول / اكتوبر القائد دانييل اورتيجا سافيدرا منسق المجلس العسكري لحكومة الاعمار الوطني في نيكاراغوا هو أن بلده على وشك أن يواجه أكبر المحزن . وتشهد الحقائق على ان نيكاراغوا تتعرض منذ عام ١٩٧٩ لحالة من الحصار الحقيقي من جانب دولة كبرى مجاورة ، كما تتعرض لمحاولات مستترة وسافرة باستخدام المرتزقة ، تهدف الى زعزعة استقرار الحكومة الساندينية . ومن أمثال هذه المحاولات العملية الشائنة لبث الالغام في موانئها الرئيسية انتهاكاً للقانون الدولي ، وكذلك أعمال العدوان العديدة المباشرة وغير المباشرة ، وأعمال الضغط والقسر الاقتصادي الموجهة ضدها . ان المجتمع الدولي قد صدمه الاعتراف الرسمي لسلطات الولايات المتحدة بأن " الكوماندوز " التابعين لوكالة المخابرات الأمريكية قد زرعو الالغام في موانئ نيكاراغوا ، ثم انهله عدم اعتراف الولايات المتحدة بحجة محكمة العدل الدولية في حكمها على الاحداث الاخيرة في أمريكا الوسطى .

ان التهديدات الموجهة لأمريكا الوسطى لا تقتصر على نيكاراغوا وحدها . ان وزير خارجية كوبا ، في بيانه امام الجمعية العامة قد وجه انتباهنا الى التهديدات باستخدام القوة ضد بلده . وفي السلفادور فان الموقف ما زال متوتراً رغم الاستعداد الواضح لقوات السلفادور الديمقراطية ، للسعي المخلص من أجل تسوية تفاوضية سياسية لمشاكل ذلك البلد . ان ذكريات غزو غرينادا ، انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة ، لا تزال حية في الأذهان باعتبارها مثالا خطيراً على سياسة اللجوء الى القوة .

ولهذه الحالة جانب آخر لا ينبغي ان يغيب عن اذهاننا . انه الجانب الانساني — أي المعاناة الكبيرة للسكان الأبرياء . ان الحرب الجوية والبحرية تمخضت عن آلاف الوفيات

من اهالي نيكاراغوا ، وتسببت في خسائر اقتصادية أدت الى تدهور الظروف المأسوية للحياة اليومية . ان الامين العام في تقريره للجمعية العامة في ٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٤ أشار الى انه :

" ما زال استمرار الغليان في امريكا الوسطى ، وما له من أثر خطير على

السكان المدنيين ، يسبب تدفقا من اللاجئين " . ( A/39/562 ، الفقرة ٤١ )

والجانب الانساني للحالة في امريكا الوسطى هو ايضا مصدر آخر لقلق المجتمع

الدولي .

وباختصار فاننا نشعر انهم على حق تماما هؤلاء الذين يحذرون من أن الحالة فسي

امريكا الوسطى تتخذ طريقا مزعجا وخطيرا ، ويرون انه من اللازم أن تقوم الجمعية العامة باتخاذ الاجراء الصحيح .

ان البند ٢٥ من جدول الاعمال يتكون من عنصرين لا ينفصان . أولهما يشير الى

التحديات الموجهة الى السلم والامن الدوليين ، والمنبثقة عن التطورات التي تحدث فسي

امريكا الوسطى . وثانيهما يحث على مبادرات السلام من اجل تحسين الحالة . وبشأن هذا العنصر الثاني يود وفدي ان يعرض موقفه .

بارئ ذي بدء ان الامم المتحدة ملتزمة باتخاذ تدابير لتخفيض خطر تعميم الصراع .

وبينما نعلن عن تضامننا المطلق مع نيكاراغوا ، فاننا نطالب بنهاية عاجلة لجميع التحديات

والهجمات المستترة والمكشوفة ضد شعب وحكومة ذلك البلد ، وكذلك ضد كوبا وضد الدول

الاخرى في المنطقة .

ان اعضاء مجموعة كونتادورا بمعرفتهم لجوهر هذه المشكلة ما فتئوا يسهمون اسهاما

كبيرا صوب ايجاد حل في امريكا الوسطى . والبيانات الهامة التي القاها هذا الصباح

سفراء المكسيك وكولومبيا وفنزويلا قد ساعدتنا في تأكيد هذا الاقتناع . ان وثيقة كونتادورا

بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى والتي قدم نصها الى هذه الجمعية في تقرير

الامين العام سالف الذكر ، تستهدف فتح الطريق امام السلم الدائم ، لا سيما عن طريق

تخفيض الزيادة الخطيرة في الاعمال العسكرية في دول المنطقة . ونحن نشاطر تماما الاقتناع

الذي تم الاعراب عنه في البيان الختامي لاجتماع وزراء ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز في الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة بتاريخ ٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٤ بأن :

" عملية كونتادورا تمثل مبادرة اقليمية حقيقية، وتشكل أفضل فرصة لتحقيق

حل للأزمة عن طريق الوسائل السياسية " ( A/39/560 ، الفقرة ٨٤ )

ونحن نؤكد من جديد احترامنا وتأييدنا لمساعي مجموعة كونتادورا .

ان بولندا تنضو الى تلك الوفود التي رحبت بموافقة نيكاراغوا الفورية على وثيقة كونتادورا في مجموعها ودون تحفظات . ولقد شعرنا بخيبة الامل ان سمعنا بما يسمى بالتعديلات على اتفاق السلم في امريكا الوسطى ، وهو الاتفاق المقدم من جانب أربع دول اخرى من دول امريكا الوسطى ، نظرا لأن هذه التعديلات من شأنها أن تؤثر تأثيرا سلبيا على التطور الايجابي لعملية كونتادورا .

ان التقييم الواقعي للحالة في امريكا الوسطى يفضي بنا الى نتيجة مؤداها أن الحل الدائم للحالة في المنطقة يتطلب الحوار والمفاوضات والاضطلاع بالتزامات متبادلة بمشاركة الدول الاخرى في امريكا الوسطى ، وكذلك الولايات المتحدة . وانه لاقتناع عام تشاطر فيه بولندا تماما بأن الاتفاق على اساس الوثيقة لا يمكن أن يكون ذا معنى الا اذا قامت حكومة الولايات المتحدة بالتعهد رسميا بالالتزام الكامل بهذا الاتفاق .

ونتوقع من الولايات المتحدة أن توقع على البروتوكول الاضافي لهذه الوثيقة وتصدق عليه ، دون أية تحفظات ، وان توقف في الوقت نفسه جميع الأعمال التي ترتكبها ضد نيكاراغوا . ان التزام الولايات المتحدة بالاجراءات المؤقتة التي حددتها محكمة العدل الدولية في حكمها الصادر بتاريخ ١٠ أيار/مايو ١٩٨٤ ، سوف يحسن الظروف من أجل ايجاد حل سياسي للمشاكل في المنطقة . ولا ريب في أن المجتمع الدولي يتوقع الآن دليلاً على حسن النية من جانب دولة كبرى لأنها بوضعها هذا ، تضطلع بمسؤولية خاصة في صيانة السلم في العالم .

ليس هناك أي شعب ، بما في ذلك شعب السلفادور ، يمكن أن يحرم من الحق في أن يقرر مصيره بحرية . ان القوى والمجموعات الديمقراطية في السلفادور ، بقيادة جبهة التحرير الوطني فارابوندو مارتى ، والجبهة الثورية الديمقراطية للسلفادور ، بموافقتها على الاجتماع بالرئيس خوسيه نابليون دوارتى ، قد اظهرت استعدادها للتفاوض من أجل التوصل الى تسوية سلمية . ومن الواضح ان المجتمع الدولي في هذه الحالة ايضا يتوقع من حكومة الولايات المتحدة أن تتخذ نهجاً بناءً ، وتسهم في ايجاد حل تفاوضى عادل وسلمي للمشكلة ، يضم جميع القوى الديمقراطية في ذلك البلد على قدم المساواة . ونحن نشجع كلا الطرفين في السلفادور على مواصلة الحوار الى ان تتحقق تسوية شاملة تنهيه الصراع المسلح ، وتأتى بالسلم القائم على العدالة واحترام حقوق الانسان .

وفي الختام اسمحوا لي أن اكرر بأن بولندا سوف تعيد جميع المبادرات التي تؤدي الى احلال سلم دائم ، وتضمن مناخاً من الأمن في المنطقة وفي العالم بأسره ، وتسبح لشعب المنطقة ان يبني مستقبله بحرية . وانطلاقاً من هذه الروح ، ستؤيد بولندا مشروع القرارين الذين قدمتهما نيكاراغوا والأعضاء الأربعة في مجموعة كونتادورا .

السيد البورنوز (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان البلدان

الأعضاء في الأمم المتحدة ، وخاصة بلدان امريكا اللاتينية ، ان تعبر عن اهتمامها ببند جدول أعمال الجمعية العامة المعنون " الحالة في امريكا الوسطى : الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم " ، فانها تشير الى منطقة يمكن للتوترات وأعمال

العنف السائدة فيها أن تهدد السلم ليس في قارتنا فحسب بل وفي العالم بأسره ، ولا سيما اذا ما استمرت الحالة في أن تأخذ طابع المواجهة بين الشرق والغرب .  
وتعتقد اكوادور ان مشاكل امريكا اللاتينية يجب أن تحل ، أولا وقبل كل شيء من قبل شعوب امريكا اللاتينية ؛ ولذلك فقد قدمت منذ البداية تأييدها الكامل لعمل البلدان الأربعة في مجموعة كونتادورا ، حتى تتمكن هذه البلدان من تعجيل مشاوراتها وتعزيز المفاوضات بغية أن يتسنى توقيع وثيقة كونتادورا للسلم والتعاون في امريكا الوسطى في وقت مبكر ، وبالتالي يوضع حد لاراقة الدماء والشلل الاقتصادي اللذين يعاني منهما عدد كبير من بلدان امريكا الوسطى .

ان مجلس الأمن وهذه الجمعية قد اعطيا تأييدهما المطلق لمجموعة كونتادورا ؛ وقد أكدت اكوادور من جديد تأييدها في كل من المحفلين ، حاشية المجموعة على الماضي في جهودها ، بتأييد المجتمع الدولي ، والتعاون الطموس والمطلق من قبل البلدان الواقعة داخل المنطقة وخارجها .

ان العمل الذي انجزته مجموعة كونتادورا والاجراء الذي اتخذته بلدان امريكا الوسطى ، يدلان على ان ثمة تفان واحساس بالديمقراطية يتعين ابرازهما ، لأن المؤسسة الديمقراطية هي من الخصائص المتأصلة في جميع بلدان امريكا اللاتينية . ان الانتخابات التي اجريت في المنطقة ، مثل تلك التي اجريت في السلفادور ، والاعلان عن الانتخابات في نيكاراغوا ، تؤكد هذه الحقيقة ، ونحن نحسب هذه البلدان . وانه لمن الديمقراطية والجدير بالشناء ايضا ان يبادر الرئيس دوارتي رئيس السلفادور بفكرة شجاعة تتمثل في دعوة قادة مجموعات المقاومة المسلحة في بلاده الى اجراء محادثات مباشرة من أجل التوصل الى اتفاق يقوم على التفاهم الوطني ، للابتعاد عن العنف والتوصل الى حل سلمي للنزاع الوطني .

وتؤمن اكوادور ايماننا راسخا بغاوية الانتخابات الحرة ، بوصفها الحل للخلافات السياسية ، والأساس لجميع السلطات الدستورية . وعموما ، فان اولئك الذين يؤيدون العنف ويمارسونه بوصفه وسيلة لكسب السلطة يخشون اللجوء الى الاسلوب النزيه المتمثل في التصويت الشعبي ، وهو السبيل الى تحقيق النصر السياسي في دولة ديمقراطية .

ولكني يوصف بأنه أساس قانوني للدولة ، يجب أن يكون شاملا ، ومعبارة أخرى ، يجب أن يتضمن جميع القوى السياسية في البلد . هذا هو نوع العملية الانتخابية التي تود الكوادور ان تراها في جميع بلدان امريكا الوسطى .

وفي هذا الصدد ، وتمشيا مع سياستها الثابتة القائمة على الدفاع من مبدأ تقرير المصير للشعب ، فقد امرت الكوادور في مناسبات عديدة من تأييدها لعمل بلدان مجموعة كونتادورا ، وأكدت على ضرورة أن تغادر جميع العناصر الأجنبية المنطقة ، من أجل تعزيز الحل السلمي لأزمة امريكا الوسطى ، وبرزت الأهمية الخاصة للتنفيذ الحاسم والنفعال للالتزامات المنصوص عليها في وثيقة كونتادورا ، ومضرة خاصة تلك الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح والانتخابات الحرة ، بوصفها الأساس للديمقراطية الحقيقية .

ان فعالية الالتزام المحدد في وثيقة كونتادورا تكمن بالتحديد في صلاحية آليات المتابعة . وينطبق هذا على عملية نزع السلاح ، وكذلك على المشاركة الانتخابية التامة ، ووضوح النظام الانتخابي في جميع مراحله ، حيث ان نتيجة الانتخابات لا يمكن أن تكون قرارا واسع النطاق للشعب استجابة لمشاكل العصر ، إلا بالممارسة الشاملة الحقيقية للانتخابات الحرة .

وهنما تكلم وزير خارجية الكوادور أمام الجمعية العامة قال ما يلي :

" . . . ترفض الكوادور أي شكل من أشكال العنف أو زعزعة استقرار الدول ، أو التدخل أو وزع القوات ، من أي أصل اجنبي ، في امريكا الوسطى . وهذا هو السبب الكامن وراء تأييد الكوادور تأييدا كاملا للاجراءات التي اتخذتها مجموعة كونتادورا من حكومات امريكا اللاتينية ، وثقتها من ان المجموعة ستحقق نتائج عملية " ( A/39/PV.13 ، ص ٢٤ - ٢٥ ) .

وفي هذا الصدد ، يجدر ايلاء الاهتمام للبيان المشترك الذي صدر عقب الاجتماع الأخير الذي عقدته البلدان الأربعة المنتمة الى امريكا الوسطى في تيغوسيجالبا ، بسبب النية المتكررة لجعل التوقيع على الوثيقة قابل للتطبيق ، وسبب المبادرة التي تتوخى هذا الهدف بأن توفق البلدان الخمسة في امريكا الوسطى بين وجهات نظرها من أجل ضمان قبول جميع الأطراف لهذه الوثيقة .



ولهذا ، سيخبر وفد بلادى مشروع القرار الذى قدمه الأعضاء الأربعة في مجموعة كونتادورا (A/39/L.6) . وسنعيد ادراج أى مشروع آخر بشأن هذه المسألة في النص ، اذا وافقت على ذلك بلدان أمريكا الوسطى وأعضاء مجموعة كونتادورا بوصفه جزءاً من المسألة المشتركة الواردة تحت البند ٢٥ ، " الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم " .

السيد فوروم ( تنزانيا ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : تتناول الدورة

التاسعة والثلاثون للجمعية هذا البند وسط شعور بالتفاؤل الحذر نتج عن اعتماد وزراء خارجية امريكا الوسطى ، بمشاركة مجموعة كونتاد ورا لوثيقة الاهداف في مدينة بنما فسي التاسع من أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ . وشارك وفد بلادي في هذا الشعور بالتفاؤل لأن البلدان المعنية مباشرة قد توصلت على الأقل الى رأى سياسي بأن الاتفاق على مجموعة المقترحات الواردة في تلك الوثيقة يمكن أن يوفر أطارا سياسيا لحل عادل ودائم للصراع في المنطقة . وفي حين ظل هذا الافتراض عنصرا ثابتا في الجهود المبذولة خلال الاثني عشر شهرا الماضية بحثنا عن حل ، لم يتحقق سوى تقدم ضئيل في الواقع . وفي الوقت الذي نستأنف فيه بحث هذه المسألة في هذه الدورة ، مازال القرار ٣٨ / ١٠ دون تنفيذ .

ولقد استمر الظروف في المنطقة في التدهور نتيجة لتفاقم الصراعات ، وسيادة التدخل الاجنبي والمدوان وبالتالي اصبح تهديد السلام والأمن الدوليين خطرا حقيقيا . رغم النشاط الدبلوماسي المستمر الذي بذله المجتمع الدولي لاجلال السلام في الاقليم . وفي الواقع ان البيان الصادر عن الاجتماع المشترك السابع لوزراء خارجية دول مجموعة كونتاد ورا وبلدان امريكا الوسطى أعرب عن القلق ازاء حقيقة انه :

" على الرغم من التقدم المحرز في المفاوضات والتأييد الدولي الكبير لهذه العملية فان التسليح في المنطقة والاعداء المسلحة والحوادث التي تقع على الحدود والأعمال الرامية الى اثاره عدم الاستقرار والوجود العسكري الاجنبي لا تزال كلها مستمرة " ( ٨/39/495 الفقرة ٦ ) .

وفي هذا الجوال قائم تستأنف الجمعية العامة بحث هذه المسألة خلال الدورة الحالية . ان مشاكل امريكا الوسطى ليست جديدة ، فهي مظهر لا اختلافات ثابتة عميقة الجذور فرضت على شعوب الاقليم لأجيال عديدة ، مما أدى بالضرورة الى التعجيل بالمقاومة وقد أخذت تلك المقاومة اشكالا عديدة منها الكفاح المسلح ، خاصة في مواجهة وحشية نظم رفضت على مدى السنوات الاستجابة للنداءات التي تطالب بالتغيير السلمي ولهذا السبب فان وفد بلادي يعتقد ان تلك المشاكل لا يمكن حلها بشكل واف الا اذا كانت هناك رؤية

واضحة وفهم واضح لطبيعة الصراع في المنطقة ، وكان هناك اعتراف اثناء عملية البحث عن الحل بحقوق الشعوب والمطالب المشروعة للبلدان ، والوفاء بها ؛ لان قهر الشعوب أو استخدام القوة العسكرية الاجنبية أو التشويه المتعمد للحقائق لاعتبارات سياسية لا يمكن أن يوفر اطارا سليما للسلام الدائم .

ان الحرب الأهلية في السلفادور مستمرة دون توقف ، وبينما تعدد مشاكل امريكا الوسطى الى اكثر من بلد في الاقليم الا انه لم يتعرض أى منها للعدوان مثلما تعرضت نيكاراغوا . ومنذ انتصار شعب نيكاراغوا على دكتاتورية سوموزا فان شعب نيكاراغوا المحب للسلام لم يشهد أى سلام . وقد اصبح هذا الشعب ضحية لمختلف اشكال زعزعة الاستقرار والتخريب والتدخل العسكى والخنق الاقتصادى بما في ذلك بث الالغام في الموانئ والمطارات . وقد اصبح التهديد بالغزو السافر شائعا ، ويواكبه الآن تصعيد لم يسبق له مثيل في البناء العسكى ، حول الحدود وعلى طول شواطئ هذا البلد .

ونحن نشارك شعب امريكا الوسطى القلق ان يتعرض دون داع لكثير من المعاناة . ونعتقد لذلك ان المزيد من التأخير في حل الأزمة على أساس مبادئ ميثاق الامم المتحدة لن يؤدي الا الى تفاقم التوترات في المنطقة واطالة أمد معاناة هذا الشعب . ولكي نتفادى ذلك لابد من مراعاة الحاجة الطحة الى التخلي عن سياسة القوة والتهديد بالمجابهة والحرب . ويجب ان تسعى بلدان الاقليم الى حلول تستمد شرعيتها من ارتباطها بمتطلبات الوضع ، وليس الحلول المفروضة من الخارج عن طريق القوة العسكرية أو غيرها من اشكال القوة . ولكي تدوم هذه الحلول فلا بد أن تتخذ نهجا يؤكد أهمية المبادرات الاقليمية ، ويرفض التشدد الايديولوجي الذى يضع مشاكل الاقليم في حلبة المجابهة بين الشرق والغرب . والا هم من هذا كله يسعى كل بلد في الاقليم الى احترام سيادة بلدان الاقليم الاخرى وسلامتها الاقليمية واستقلالها . ونحن نتمنى السلام لجمع البلدان ولهذا السبب فاننا نرفض العداوة السياسية التي لا مبرر لها والعدوان العسكى على نيكاراغوا . ونود أن نشير الى اننا نشعر بالتشجيع ان نلاحظ انه منذ بدء الحوار بين نيكاراغوا والولايات المتحدة في اوائل شهر أيار/مايو تم عقد عدد من الاجتماعات

الرفيعة المستوى ، وقد رحب الطرفان بأن هذه المحادثات دخلت الآن مرحلتها  
المضمونية .

ان شعب السلفادور على غرار جميع الشعوب لا يمكن انكار حقه في الكفاح من  
أجل مسار للتنمية يكفل التمتع الكامل بحقوق الانسان الأساسية والمشاركة الواسعة فسي  
العملية السياسية . ان استمرار انكار هذه الحقوق على هذا الشعب سواء كان ذلك نتيجة  
اضطهاد داخلي أو تدخل خارجي لن يؤدي الا الى استمرار وتكثيف الصراعات الأهلية  
وما يواكبها من دمار بشري ومادى . ولهذا السبب فاننا نعتقد أن جميع القوى والمجموعات  
الديمقراطية وخاصة الجبهة الديمقراطية الثورية وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني  
يجب تشجيعهما للمشاركة على قدم المساواة في اعداد برنامج يؤدي الى احلال السلام في  
هذا البلد المتأزم . وفي هذا الخصوص فاننا نشعر بالتشجيع ازاء الروح الجديدة للمصالحة  
السياسية التي جعلت من الممكن قيام المحادثات الاستطلاعية بين حركات التحرير وسلطات  
السلفادور منذ اسبوعين . ورغم قصرها الا انها تبشر ببداية عملية اتصال اذا ما استمرت  
يمكن أن تكون مفتاح السلام في هذا البلد . ونحن نأمل ان يحافظ الطرفان على هذه  
الروح ، وان يسرعا في الاتفاق على الدخول في مفاوضات مضمونية . ونأمل كذلك أن يسمع  
المجتمع الدولي الى التخلي عن أعمال يمكن أن تقوض هذه الروح أو تشجع أى الطرفين على  
العناد .

ان وفد بلادى على اقتناع انه بتشجيع روح التعاون في البحث عن حلول اقليمية  
يمكن تهيئة الظروف الكفيلة بتنمية شعوب امريكا الوسطى . وهذا عنصر اساسي فسي  
المحاولات المبذولة لوضع نهاية لحلقة التدخل الاجنبي بجميع أشكاله ، التي فرضت على  
امريكا الوسطى ، والتي كانت بمثابة مظلة لأنظمة القمع الداخلية . وتلك هي الروح التي  
تحاول مجموعة كونتادورا انكاسها ، ان لا يمكن أن نتوقع تحقيق تسوية تفاوضية للصراع ،  
ما لم نسمح بتطور مناخ يؤدي الى الحوار ، فأعمال العدوان لا يمكن أن توفر الفرصة

للمفاوضات بشأن الترتيبات السياسية التي تخلص الاقليم من الصراع وحالة الحصار الحاليين . كما أن البحث المستمر عن ذرائع لاستمرار التدخل المسلح ، واستعراض العضلات لا يمكن أن يؤدي الى احلال السلام . وهذا هو الموقف الذي اتخذته الجمعية العامة فسي القرار ١٠ / ٣٨ وهو أيضا موقف حركة بلدان عدم الانحياز .

ان مجموعة كونتادورا لم تدخر جهدا في التصدي لمشاكل امريكا الوسطى سواء اكانت هذه المشاكل في نيكاراغوا أم في السلفادور . ومنذ اعتماد اعلان كانكون بشأن السلم في امريكا الوسطى ، واعتماد وثيقة الأهداف في ايلول / سبتمبر من العام الماضي ، التي أيدتها بلدان المنطقة ، هيأت المجموعة ، من خلال السعي الشاق لتضييق شقة الخلافات فيما بين أطراف الصراعات ، ظروفنا تؤدي في النهاية الى التفاوض . وقد اعترفت هذه البلدان من خلال هذا الجهد بوجود ايدولوجيات متعددة في المنطقة ، واعترفت أيضا بالحاجة الى الاضطلاع بالتزامات سياسية لا تؤدي بحسب الى ضمان ازالة التهديد ضد دول المنطقة ، سواء جاء هذا التهديد من داخل المنطقة أو خارجها ، بل تحافظ أيضا على احترام الحق في تقرير المصير وفي الاستقلال السياسي والاقتصادي . وهكذا فان جوهر الاقتناع الذي هو أن الجهود التعاونية الاقليمية يمكن أن تيسر اقامة ثقة متبادلة ، وظروف تفضي الى التوصل الى ترتيبات دائمة للسلم والأمن في المنطقة .

وفي المقام الأول ، فان حلول هذه المشاكل يمكن البحث عنها بصدق من خلال التزام بلدان امريكا الوسطى كليا بقواعد القانون الدولي ومبادئ ميثاق الامم المتحدة . وهذا هو الاعتبار الرئيسي الذي تتوخاه آخر مبادرة ، وهي على وجه التحديد ، وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى ، التي اعتمدت في بنما في ٧ ايلول / سبتمبر من هذا العام . وقد تناولت المبادرة حاضر المنطقة ومستقبلها . وكما أشير الى ذلك بحق ، فان الوثيقة كانت تتوجها لعملية تفاوض طويلة ومكثفة . وقبل كل شيء ، فان هذه الوثيقة لأول مرة تحض بلدان امريكا الوسطى على التوصل الى توافق في الآراء قد ينعكس في شكل التزامات قانونية تضطلع بها الأطراف . كما تحدد وثيقة كونتادورا التزامات ذات طابع سياسي وأمني واقتصادي واجتماعي ، وتحدد أيضا ترتيبات مؤسسية لتيسير انجاز هذه الالتزامات .

وقد نصب الالتزامات المؤقتة في الوثيقة على ما يلي : الامتناع عن التهديد باستخدام القوة او استعمالها ضد السلامة الاقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة ؛ والتمسك بمبدأ فض النزاعات بالوسائل السلمية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية

للدول الأخرى ؛ والتعاون بين الدول لحل المشاكل الدولية ؛ والاعتراف بتساوي جميع الشعوب في حقوقها وحفظها في تقرير المصير ، وتعزيز احترام الحقوق المتأصلة في السيادة ؛ والامتناع عن الممارسات التمييزية في العلاقات الاقتصادية بين الدول ، واحترام نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ؛ والوفاء بحسن نية بالالتزامات التي تضطلع بها بموجب القانون الدولي ، والالتزامات التي تشكل أساسا قويا للسلم . هذه هي حقوق والتزامات جميع الدول في المنطقة ، ونأمل ألا يطالب أي بلد باستثنائه من الوفاء بها . فمن الضروري ادراك ان جميع البلدان بحاجة الى السلم وليست نيكاراغوا وحدها أو أي بلد بمفرده . ويتحتم على جميع الدول ، فرادى ومجموعة ، أن تدرك أن ما من حل عسكري ، سواء كان من داخل المنطقة أو من خارجها ، يمكن أن يؤدي الى السلم . ان السياسات التي تعزز الوثام الاقليمي وتسعى الى ابعاد القوى الغربية عن المنطقة عن التورط فيها ، هي وحدها التي تبشر بالسلم والاستقرار .

وفي الواقع ، فان هذا هو ما أكد عليه وزراء خارجية مجموعة كونتادورا في رسالتهم المؤرخة في ٧ ايلول / سبتمبر ، والموجهة الى رؤساء دول بلدان أمريكا الوسطى الخمسة حيث لاحظوا انه :

"ازاء الخطر المستمر الذي يهدد السلم نرى انه من الضروري أن تبادر حكومات دول المنطقة باعتماد التعهدات القانونية الواردة في بيان كونتادورا . كما انه من الضروري أن تقوم الحكومات الأخرى التي لها مصالح وروابط بالمنطقة باحترام حرية شعوب بلدان أمريكا الوسطى في تقرير المصير ، وأن تبدي بشكلى ثابت تأييدها لاجل التفاوض السياسي محل استعمال القوة ، وأن تؤيد أيضا التفاهم والتعاون بين جميع حكومات المنطقة . " ( A/39/495 ، ص ٤ )

ويود وفد بلادى أن يردد ذلك النداء . وفي نفس الوقت فاننا نلاحظ بارتياح الموقف البناء الذي اتخذته نيكاراغوا في اعرابها عن استعدادها العام لقبول وثيقة كونتادورا برمتها ، والتوقيع عليها فوراً دون ادخال أية تعديلات ، على الرغم من التحفظات الواضحة ، التي يحق لها أن تبديها ، خاصة في ضوء العداء التاريخي من

جانب البلدان التي سلطت عليها ضغطا ضخما يتجاوز الحد ، منذ انتصارها البيطولي على دكتاتورية سوموزا . ونحن ندعو ، البلدان الأخرى في المنطقة لأن تستجيب لهذا النداء ، وبالمثل فاننا ندعو جميع الحكومات التي لها مصالح أو اتصالات في المنطقة ، أن تشجع هذه العطية ، وأن تمتنع عن القيام بأية اجراءات أخرى ، قد تؤدي على وجه الخصوص الى افشال هذه العطية الحساسة .

وان يشيد وفد بلادى بجهود بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك ، بقرآن المهمة التي تضطلع بها هذه البلدان مهمة صعبة ، وأنها تحتاج الى تشجيعنا وتعاوننا . ولكننا نأمل أن تقدر جميع أطراف الصراعات الخدمة التي تؤديها هذه البلدان ، وأن تظهر الإرادة السياسية الضرورية ان هذا شرط لا غنى عنه لنجاح جهود تلك البلدان .

### السيد اوراماس أوليفا ( كوسا ) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد انقضى

عام تقريبا منذ أن بدأنا لأول مرة النظر في بند جدول الأعمال المعنون " الحالة في امريكا الوسطى : الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم " . وفي رأى بلدى ، فان التوتر في المنطقة يزداد حدة باطراد ، وأصبح مصدر غضب وقلق وأسف المجتمع الدولي بأسره . فمند اعتماد قرار الجمعية العامة ٣٨ / ١٠ وقعت ، وما زالت تقع ، أحداث خطيرة في منطقة أمريكا الوسطى . وقد ارتكب معظم الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي مرارا من خلال السياسة الاجرامية للارهاب الذي تدعمه الدولة ، التي تعارضها الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا ، والتدخل المنهجي وأعمال العدوان التي يطلق لها العنان ضد الثورة الساندينية .

هذا هو الاطار الذي نرى فيه رفض حكومة الولايات المتحدة لقرار محكمة العدل الدولية بلاهاى ، الذي يطالبها بأن توقف على الفور أعمالها ضد نيكاراغوا . ان الأعمال العسكرية وشبه العسكرية ضد الجهود التي تبذلها حكومة نيكاراغوا لاعادة بناء البلد وارساء المؤسسات الديمقراطية ، مازالت مستمرة ، وترتب عليها سجلا حافلا من الخسائر البشرية والضرر المادى في تلك الدولة الشقيقة ، وصاحب ذلك أكبر حملة صحفية لتشويه سمعة نيكاراغوا وقادتها .



ولا تزال نيكاراغوا - وخاصة في الأشهر الأخيرة - ضحية لحرب غير مألوفة وغير مشروعة تشنها الولايات المتحدة ، التي أقامت لنفسها قواعد في الأراضي المجاورة ، لتشن منها هجمات بحرية وبرية ضد أهداف اقتصادية ومدنية وعسكرية .

وتتضمن المعلومات بشأن هذه الحالة إشارة الى وجود طلعات تجسس جوية يومية فوق نيكاراغوا ، بالإضافة الى المناورات والتدريبات العسكرية المطردة التي تجريها الولايات المتحدة منذ بداية العام الحالي على أراضي أمريكا الوسطى . وهذه المناورات هي أطول مناورات عسكرية شهدتها التاريخ . وتعدّ قوة قتالية منتشرة يمكن أن تعمل ضد نيكاراغوا وسائر شعوب المنطقة اذا ما صدر لها الأمر بالتدخل .

وهجب على أولئك الذين أطاروا أراضيهم للغير كي يشنوا منها العدوان على نيكاراغوا ، ألا ينسوا أن بلدانهم اليوم محتلة ، وسوف تحكم عليها الشعوب والتاريخ على هذا الأساس .

وتعتشد جحافل المرتزقة في الأراضي المتاخمة لنيكاراغوا ، وتعمل منها لجلب الموت والدمار لشعب يناضل اليوم ببسالة كي يفلت من التغلّف الشديد الذي أغرقته فيه ديكتاتورية سوموزا ، وهي نتاج التدخل الأمريكي في عقد الثلاثينيات .

ان الحرب غير المعلنة التي تشنّها الولايات المتحدة ضد الثورة الساندينية تتخذ على نحو مطرد مزهدا من الأشكال الخبيثة مما يجعل المنطقة واحدة من أخطر بؤر التوتر في العالم ، حيث يتسم السلم والأمن بطابع هش للغاية . واننا لنساءل ، ما هو سبب هذا الموقف العدائي حيال نيكاراغوا ؟ ان السبب الوحيد يكمن في تصميم شعب نيكاراغوا على انتهاج سبيل مستقل بمنأى عن سيطرة واشنطن والشركات عبر الوطنية .

لماذا هذه الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي ؟ لماذا يناقش كونغرس الولايات المتحدة ما اذا كان مناسبا أو غير مناسب أن يوافق على ميزانية لمساعدة الثورة المضادة في نيكاراغوا ؟ بأي حق تقدم حكومة الولايات المتحدة على ذلك ؟ لماذا تعدّ وكالة المخابرات المركزية كتبها لتدريب الثورة المضادة في نيكاراغوا على اغتيال القادة الساندينيين ؟

ولم يكشف النقاب حتى الآن عن الذي أعدّ هذا الكتيب والذي أمر بإعداده ، كيف يمكن أن تكون مثل هذه الأمور البالغة الأهمية غير معروفة ؟ وهدد وأنهم يريدون الآن ادعاء عدم المعرفة لاخفاء ما لا يعد وكونه ببساطة مجرد سياسة امبريالية . وقد طبقت بالفعل الأساليب التي يدعو اليها هذا الكتيب ضد بلدي وضد عمليات ثورية أخرى .

ان ادعاء الجبهل اليوم سيؤدى حتما الى قتل النساء والأطفال في نيكاراغوا ، ولن يتبين الرأى العام العالمي الأمر إلا عندما تطالعها الصحف بالتقرير المروعة .

لماذا لا ترسل حاملات الطائرات والقوات العسكرية المنتشرة في أمريكا الوسطى الى جنوب افريقيا لتضع حدًا لجريمة الفصل العنصرى ، ومن ثم تسهم اسهاما كبيرا في النضال من أجل جعل احترام حقوق الانسان أمرا واقعا ؟

وفيما يتعلّق بالأحداث التي وقعت مؤخرًا في السلفادور ، فمن المستحيل أن نتصور حلًا سياسيا تفاوضيا لمشاكل أمريكا الوسطى ما لم يقترن بحل سياسي تفاوضي للحرب الأهلية في هذا البلد . وكما قال القائد الأعلى فيدل كاسترو " فان حل مشاكل السلفادور يعتمد شرطًا أساسيا لا غنى عنه لحل مشاكل أمريكا الوسطى " .

وعلى مدى أكثر من ثلاثة أعوام ، أكدت الحركة الثورية السلفادورية بشكل جاد ودائم الحاجة الى حل سياسي تفاوضي للحالة القائمة في هذا البلد . وذلك لجملة أمور من بينها أنهم كانوا يحاولون تلافي تدهور هذا الصراع ، وتحاشي ايجاد أية ذريعة للتدخل الأمريكي . ومن ثم ، فان بدء المحادثات السياسية بين جبهة فارابوندو مارتى للتحرر الوطني والجبهة الديمقراطية الثورية وحكومة السلفادور لا يعدّ فحسب نتيجة لتلك الرغبة التي أهدرت فيها الحركة الثورية ، وانما أيضا نتيجة المكاسب العسكرية والسياسية والديبلوماسية المحرزة عبر هذه السنوات ، والتي لم يعدّ من الممكن تكتمها أو اغفالها .

وفي الوقت نفسه ، تواصل الولايات المتحدة ، تبعا لما أصبح الآن سياستها المعهودة ، تشجيع الحلول العسكرية ، وزيادة مساعدتها المالية والعسكرية لنظام الحكم السلفادورى ، بينما تضاعف من المشاركة المباشرة لأفراد من الولايات المتحدة في العمليات العسكرية ، كما اتضح في الأسبوع الماضي عندما اسقطت طائرة عسكرية في منطقة قتال فسي السلفادور ولقي أربعة من موظفي المخابرات المركزية مصرعهم . ولا بد أنهم دفنوا دون الكشف عن هويتهم كما لو كان هذا سيستر الخزى الذى ينضح به هذا النوع القذر من الأعمال ، الذى ضحوا بحياتهم من أجله .

ونحن نكرّر عميق تأييدنا لكفاح الشعب السلفادورى تحت قيادة جبهة فارابوندا ومارتري للتحرر الوطني والجبهة الديمقراطية الثورية . ونشجب الهجمات المنظمة التي تشنّها القوات الحكومية في السلفادور على السكان المدنيين في المناطق التي يسيطر عليها الثوار . ان هذه الأعمال لتعزّن حتى أقل البشر احساسا ، ولذا فمن غير المفهوم حقاً أن يقف المجتمع الدولي ومنظمتنا بوجه خاص مكتوفي الأيدي ازاء هذه الأحداث .

كما أن وزراء ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز الذين اجتمعوا في نيهوروك في الفترة من ١ الى ٥ تشرين الأول / أكتوبر أعربوا ، ضمن جملة أمور ، عن قلقهم العميق ازاء تدهور الحالة في المنطقة على نحو خطير ، كما يتبدى في استخدام القواعد العسكرية ، والأنشطة المكشوفة والمستترة ، والمحاوالات الرامية الى زعزعة استقرار حكومة نيكاراغوا عن طريق تلغيم مواهبها وغير ذلك من الأعمال العدوانية والضغط والقسر الاقتصادي ، واعترفوا أيضاً بأن خطر التدخل المباشر ضد نيكاراغوا وكها زاد على نحو يبعث على الانزعاج .

وخلال العامين الماضيين بذلت بلدان مجموعة كونتادورا - بنما وفنزويلا وكولومبيا والعكسك - جهوداً جديرة بالثناء أيدها بلدى منذ البداية بغية تعزز السلم في المنطقة . ولقيت هذه الجهود أكبر تأييد وتشجيع من جانب المجتمع الدولي ولا سيما الجمعية العامة . وقدم وزراء خارجية مجموعة كونتادورا ، في ٧ أيلول / سبتمبر في مدينة بنما ، التي نظرائهم في بلدان أمريكا الوسطى وثيقة كونتادورا المنقحة بشأن السلم والتعاون ، التي تعدّ صكاً ذا قيمة كبيرة يستهدف الاسهام في تحقيق استقرار المنطقة . ونحن نعهد جهود مجموعة كونتادورا لأنها تسعى الى ايجاد حل سياسي على أساس احترام سيادة البلدان ، واحترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، واحترام حق تقرير المصير الذي يقتضي احترام حق كل بلد في اختيار نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

وتلك مبادئ أولية للقانون الدولي يجب أن تلتزم بها جميعا بما في ذلك الولايات المتحدة .

ونرحب بالقرار الذي اتخذته نيكارغوا فورا بالموافقة على توقيع الاعلان ، ونحسب حكومات دول امريكا الوسطى أن تلتزم به ، وبصفة خاصة حكومة الولايات المتحدة التي عليها القيام بدور يتصف بمسؤولية جسيمة في الالتزام بما جاء في البروتوكول الاضافي .

ونرحب بموقف الدول الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، وكذلك البرتغال واسبانيا ، التي أيدت ذلك الاعلان في الاجتماع الذي عقد هذا الشهر في سان خوسيه . ويود وفدنا أن يؤكد مرة أخرى أن الحل المشرف الجدير بالتحقيق القائم على اساس الالتزامات المتبادلة لانها النزاع في امريكا الوسطى ، هو وحده الكفيل بالحفاظ على منطقة امريكا الوسطى من مواجهة ذات أبعاد أضخم .

وتؤيد جمهورية كوبا ، وسوف تستمر في تأييد ، أي عطية تفاوضية تقوم بها نيكاراغوا وفقا لتلك الاتجاهات ، وسنؤيد أي اتفاقات من هذا القبيل يتم التوقيع عليها .

لقد أوضح وزير خارجية كوبا ، انيدرو بالميرو في بيانه الأخير أمام الجمعية العامة

ما يلي :

" وترغب كوبا ، كما أشار الرئيس فيدل كاسترو ، قبل حوالي عام ، فسي ايجاد حل مشرف للنزاع في امريكا الوسطى ، حل يقوم على الالتزامات المتبادلة وهذا هو الحل الحقيقي الوحيد . . .

" . . . ومن الواضح تماما أنه لا بد من مشاركة الولايات المتحدة فسي هذه المفاوضات ، نظرا لأن المشكلة الحقيقية في نيكاراغوا وفي السلفادور ناجمة عن تدخل الولايات المتحدة ، ونظرا لأنه لا يمكن أن يكون هناك حل حقيقي ودائم للوضع في امريكا الوسطى دون التقيد بالالتزامات متبادلة ، بمشاركة الولايات المتحدة " . ( A/39/PV.18 ، ص ٥٦ )

وتقوم نيكاراغوا الآن بالتحضير للانتخابات العامة بها المحدد لها يوم ٤ تشرين الثاني /نوفمبر ، بينما تقوم حكومة الولايات المتحدة في نفس الوقت بوضع خطط ضد تلك العطية ، وتبذل وكالة المخابرات المركزية والبنجابون مزيدا من الضغط على ذلك البلد عن طريق القيام بمناورات عسكرية تهدد يديّة ضخمة وواسعة في المحيط الهادي وفي خليج فونسيكا .

انه لا يمكن قبول سياسة حكومة تدمي قولا تأييدها لمجموعة كونتادورا وتمزيها للحوار الثنائي ، بينما تقوم فعلا وبطريقة منظمة بتصعيد الاعمال العدائية ومستوى العدوان بشكل وقح ضد نيكاراغوا الى درجة أن تضع في خططها امكانية التدخل المباشر . وتلك هي ممارسة للسياسة القديمة للترهيب والترغيب .

لقد اضطر مجلس الأمن ، خلال ثلاث مناسبات مختلفة في العام الماضي ، الى النظر في الحالة الحرجة في تلك المنطقة . ورغم ذلك تعرض الاستقرار الاقليمي للخطر على نحو مضطرب .

كما ظهرت التهديدات ضد كوبا أيضا ، وأود أن أعيد الى الأذهان هنا ، كلمات الميركا وزير الخارجية عندما قال :

" . . . على كل من يفكر في ارسال قوات ضد كوبا أن يكون على استعداد لمواجهة حرب شاملة في كل مكان وفي كل وقت ، حرب متعددة الوجوه يخوضها الشعب وتحول كل بوصة من الأرض تحت اقدام الغزاة الى جحيم حقيقي ، حرب لن يكون فيها استسلام أو هدنة ولكنها حرب الى أن يتم النصر النهائي ، مهما طال الوقت ومهما كانت التصحيات " . (المرجع نفسه ، ص ٥٧)

وواجبنا بصفتنا أعضاء في هذه المنظمة أن نحرص على أن يحترم الميثاق والمبادئ التي أعطت للأمم المتحدة حياتها ، وأن نعتمد تدابير عاجلة اذا اقتضت الضرورة ذلك للحفاظ على السلم للشعوب التي تعيش في منطقة امريكا اللاتينية .

ويتطلب الوضع الآن أن نتخذ موقفا قويا وان نوقف المعتدى قبل المزيد من اراقة الدماء في صراع شامل سيستمر دون هدنة أو استسلام حتى يتحقق النصر النهائي لشعوب امريكا الوسطى .

وأود أن أذكر هنا ما أوضحه القائد الأعلى فيديل كاسترو في ٢٨ تموز/يوليه

١٩٨٣ :

" اعتقد أنه ينبغي لشعوب أمريكا اللاتينية وشعب الولايات المتحدة أن

تعيش في نفس القارة في ظل ظروف تتصف بالمساواة والاحترام والصداقة .

" واعتقد اننا يجب أن نناضل من أجل تجنب المزيد من الصراعات .

" واعتبر انه لا يمكن التوصل الى حل في امريكا الوسطى يتحقق عن طريق

فرضه من طرف طى الطرف الاخر ، واعتقد ان الحل يجب أن يكون قائما على

المبادئ العادلة والمشفرة " .

وختاما ، نضم صوتنا وقوتنا الى جميع من يطالبون باخلاص بتحقيق السلم في امريكا

الوسطى . وأفكارنا تتجه الى الرجال والنساء الذين يطالبون بالسلم والحرية والعدل فسي

أمريكا الوسطى .

السيد ترويانوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : انقضى عام منذ نظرت الجمعية العامة للمرة الأولى المشكلة التي قدمتها

نيكاراغوا عن الحالة في امريكا الوسطى . وفي القرار المعتمد آنئذ ، أعربت الجمعية العامة

عن قلقها العميق ازاء تزايد التوترات بصورة خطيرة في امريكا الوسطى ، وأدانت أعمال

العدوان ضد بلدان المنطقة وطالبت جميع الدول بالكف عن القيام بمخطيات عسكرية تستهدف

ممارسة الضغط السياسي التي تؤدي الى تفاقم الحالة في المنطقة . كما أكدت على الحقوق غير

القابلة للتصرف لشعوب أمريكا الوسطى في تحديد شكل حكوماتها وفي اختيار نظامها

الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بحرية .

وقد درس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، هو الآخر ، مسألة الحالة في امريكا

الوسطى فسي كثير من الاحيان وأكد من جديد في قراره ٥٣٠ ( ١٩٨٣ ) حق نيكاراغوا

وجميع البلدان الأخرى في المنطقة ، في العيش في سلام وأمن ، بعيدة عن التدخل

الخارجي وأثنى على جهود مجموعة كوننادورا . كما أولى مجلس الأمن اهتماما كبيرا لتلك

المسألة في العام الماضي . بيد أن الرغبة التي أبدتها أعضاؤه للحيلولة دون استمرار

الأعمال غير المشروعة ، مثل بث الألفام في العوانى النيكاراغوية ، قد أجهضت من جانب  
دولة عضو في المجلس .

كما أعربت حركة عدم الانحياز في كثير من الأحيان أيضا عن قلقها البالغ بشأن  
الحالة في أمريكا الوسطى . وفي بيان صادر عن اجتماع وزراء رؤساء وفود بلدان عدم  
الانحياز في الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة الذي عقد في ٥ تشرين الأول / أكتوبر  
أكدوا أن الحالة في تلك المنطقة قد استمرت في التدهور نتيجة لسياسات التدخل الامبريالية  
والعديد من الأعمال العدوانية ، والضغط وأعمال القسر الاقتصادي التي تمارس ضد  
البلدان في المنطقة .

ويجب أن نشير انه رغم كل تلك المجهودات ، فان الحالة في أمريكا الوسطى لم  
تصبح أكثر هدوءا وذلك لاسباب معروفة . فهناك قوى معينة قد حولت تلك المنطقة الى بؤرة  
خطرة للتوترات تحمل بين طياتها عواقب وخيمة . لقد وجد تهديد حقيقي للسلم والأمن  
الدوليين .



ان تطوّر الأحداث كان سببا في القلق المشروع الذي شاع بين جميع الدول المحبّة للسلام . ونجد مصداق ذلك في المناقشة العامة التي انتهت منها مؤخرا الجمعية العامة . فقد انطوت بيانات العديد من الوفود على نداء ملح الى حد لم يسبق له مثيل من أجل القضاء على التهديدات الموجهة للسلام في أمريكا الوسطى ولايجاد حلول عادلة . وكما حدث خلال المناقشة في العام الماضي ، رفضت محاولات التستر على التدخل الأجنبي بدعوى وجود مجابهة بين الشرق والغرب في ذلك المجال . وقد لاحظ وزير خارجية اسبانيا السيد موران ، عن حق :

" ان الأسباب عميقة الجذور للأزمة طويلة الأمد في المنطقة تكمن في

الهياكل الاقتصادية والاجتماعية المجحفة " . ( A/39/PV.9 ، الصفحة ٧٣ و ٧٤ )

وتبيّن الحقائق بشكل مقنع أن المصدر الرئيسي لتزايد التوتر باطراد في أمريكا

الوسطى هو سياسة الولايات المتحدة القائمة على التدخل الصريح في شؤون دول وشعوب ذات سيادة والضغط العسكري والتهديدات الموجهة لها . ان ميثاق منظمنا ينتهك علنا كما تنتهك أبسط مبادئ القانون الدولي .

ان الولايات المتحدة ، في سبيل الابقاء على سيطرتها على أمريكا الوسطى ، تسعى

جاهدة الى اقامة أنظمة طيعة في تلك المنطقة وتوسّع وجودها العسكري وتقيم معاقل لتنطلق منها العمليات التأديبية . فقد حولت بلدان كاملة الى قواعد متقدمة للعدوان ومعاقل لابقاء شعوب المنطقة تحت الطاعة .

وفي السنوات الأخيرة تدفقت موجات التهديد على أمريكا الوسطى في شكل مناورات

بحرية وحرية وتقنية وغيرها من المناورات العسكرية ذات الهدف التدخل السافر . وهذه الاستعدادات المسماة " بيج باين " و " أوشان فنتشر " و " غراناديرو " أصبحت جزءا كئيبا من مشهد المنطقة مثل المجموعات الكبيرة من السفن الحربية التي تجوب شواطئ المنطقة باستمرار . وقد انتشرت أعداد كبيرة من قوات الولايات المتحدة العسكرية في المنطقة .

وليس سراً أن نيكاراغوا أصبحت الهدف الرئيسي للضغط العسكري والسياسي والابتزاز. وهناك عداوة صريح لحق شعب نيكاراغوا في اتخاذ القرارات المستقلة في مجال السياسة الداخلية والخارجية . وتعاول الولايات المتحدة أن تفرض على نيكاراغوا البلدان التي تستطيع هذه الدولة أو لا تستطيع أن تقيم علاقات معها ، وكيفية تنظيم الانتخابات في ذلك البلد . وتبذل محاولات لقلب النظام الاجتماعي والسياسي الذي اختاره ذلك الشعب . وتعلن واشنطن أنه ما دامت حكومة نيكاراغوا الحالية في الحكم فلا يمكن أن يكون هناك سلم في ذلك البلد غير المنحاز ، لزعزعة حكومته وتخريف شعبه . وفي سبيل ذلك تحشد عصابات من المرتزقة في أراضي البلدان المجاورة وتزود بالمعدات وترسل الى نيكاراغوا . وهي تقتل المواطنين السلميين وتشيع الخراب على أرض نيكاراغوا . ان ممثلي المخابرات الأمريكية جزء من تلك العصابات وهم يوجهون أنشطتها . وقد تدخلت تلك المخابرات ذاتها مباشرة في زرع الألغام البحرية على مشارف سواحل نيكاراغوا ، وتحمل واشنطن مسؤولية ذلك العمل كامله . وتشكل مثل هذه الأعمال الارهابية انتهاكا مباشرا لأحد المبادئ الأساسية للقانون الدولي وهو حق حرية الملاحة ، ولا يمكن السماح بها . وقد تزايد نطاق تلك الأعمال مؤخرًا ، فقد شرع المرتزقة في ممارسة الارهاب السافر ضد السكان المدنيين في نيكاراغوا . ويمكن الحكم على الجرائم التي يحدث رؤساء المرتزقة رجالهم على ارتكابها من الكتيب الخاص بالارهاب الذي وضعته وكالة المخابرات المركزية ونشر مؤخرًا . فالاغتيال السياسي والاختطاف والارهاب المنظم للسكان واستخدام القنابل المأجورين ، كل ذلك جزء أبعد ما يكون عن البيان الكامل للوسائل التي تستخدم ضد نيكاراغوا والتي أصبحت شائعة في الولايات المتحدة بل وتظهر على صفحات جرائدها . وقد أثارت هذه الوقائع السخط والاشمئزاز حتى بين صفوف الأمريكيين الذين لا يمكن ادراجهم في عداد الوطنيين الساندينستيين المسؤولين . والولايات المتحدة باظهارها الاحتقار للأمم المتحدة وانتهاكها لميثاقها انما تعمل بما يتناقض مع القرار الذي اعتمده الجمعية العامة

بالاجماع في دورتها الثامنة والثلاثين والذي يتعلّق بالحالة في المنطقة . وهي تتحدّى مقررات محكمة العدل الدولية التي طالبت بوقف أعمال التدخل في نيكاراغوا . ولا يحتاج المرء الى اللجوء الى الأمثلة المستمدة من التاريخ القديم حتى يفهم ما أصبح ظاهرا : سياسة السيطرة واستخدام القوة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول . ومنذ عام بالضبط شهد العالم عملا من أعمال العصابات ضد غرينادا الصغيرة . فهذا بلد جرؤ على حماية سيادته واتباع نهج مستقل في الشؤون الداخلية والخارجية ، ومن ثم تم احتلاله وحرمانه من استقلاله .

وهم يعلنون تحديهم اليوم للأمم المتحدة التي أدانت غزوا الجزيرة ، واحتفلون بالذكرى السنوية الأولى لهذه الجريمة . وقد بيدو ذلك الكلام ساخرا ، ولكن تبعا لتقوله الصحف فقد كان الحدث الرئيسي في وقائع ذلك " الاحتفال " ليس إعادة بناء المستشفى الذي دمره طيران الولايات المتحدة . ولا تزال تلك المستشفى أنقاضا - وانما افتتاح نفس المطار الذي من المفترض أن انشأه كان يهدد أمريكا اللاتينية كلها . وجهود واشنطن تحوّل ذلك المطار الذي كان مخصّصا لتنمية السياحة الى قاعدة يستخدمها سادة الجزيرة الدخلاء فعلا في خدمة قوات الولايات المتحدة الجوية .

ولا شك أن الشرط الرئيسي لعودة الجزيرة الى حالتها الطبيعية هو التوقف الفوري عن التدخل وانسحاب جميع القوات الأجنبية من الجزيرة كما نص القرار الخاص بـغرينادا الذي اعتمده الدورة الثامنة والثلاثون للجمعية العامة . وعلى الأمم المتحدة واجب ملزم بأن ترفع صوتها دفاعا عن شعب غرينادا .

وتستمر التهديدات بلا توقف لبلد آخر في المنطقة هو كوبا البطلة ، والتدخل السافر في شؤونها الداخلية . هدد وأن البعض لا يستطيع تقبل وجود دولة اشتراكية في أمريكا اللاتينية . يواجه شعب كوبا الشجاع منذ سنوات عديدة أعمال الارهاب والحصار الاقتصادي والعدوان المسلح والتخريب . ولكن المحاولات الرامية لاجبار كوبا على التحوّل عن السياسة التي أظهرت دائما اخلاصها لها بالقول والفعل قد منيت بالفشل باستمرار . ونستطيع أن نرى الدليل على ذلك في ارادة وتصميم شعب كوبا والتأييد الدولي الذي يتمتع به .

ما من شك في ان العالم يرى ان الحالة في امريكا الوسطى يجب ان تسوى بالوسائل السياسية ، على اساس الانهاء غير المشروط للتدخل في الشؤون الداخلية لتلك المنطقة . كما اكد على ذلك رئيس الوفد السوفياتي السيد غروميكو ، في المناقشة العامة في الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة حينما قال :

" وقد توفرت امكانية تحقيق هذه التسوية بفضل النهج البناء الذي تبنته نيكاراغوا وكوبا وبفضل مبادرة دول مجموعة كونتادورا " ( A/39/PV.10 ، ص ٥٩-٦٠ ) وفي الاونة الاخيرة راي العالم بجلاء كيف كان تصميم حكومة نيكاراغوا على تلك التسوية في امريكا الوسطى ولم يترك مجال لاولئك الذين يسعون جاهدين ليظهروا الساند بينيين على انهم معارضون لانشطة مجموعة كونتادورا . ان موقف حكومة نيكاراغوا التي اهدت استعدادها لقبول الوثيقة التي اعدتها مجموعة كونتادورا دون تعديل ، قد استقبل بالتفهم والتقدير الكبيرين الجدير بهما . وفضل دليل على ذلك هو البيانات العديدة التي ادلي بها في هذا الصدد هنا في الدورة الحالية للجمعية العامة .

وعلى النقيض من ذلك الموقف ، توجد سياسة مختلفة فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا . فلم يعد احد في واشنطن يخفي ما هو الشيء غير المقبول على الاطلاق في تسوية كونتادورا ، الا وهي الاحكام الرامية الى الحد من امكانية شن عدوان ضد نيكاراغوا في اي وقت من الاوقات . ذلك ان هدف واشنطن هو ان تتخلص من مبدأ الاحترام الصارم لحقوق الشعوب في تقرير المصير ، واختيارها الحر لطريق تنميتها الوطنية . ان الجهود المستمرة لتقويض التسوية السياسية لمشاكل منطقة امريكا الوسطى لهي شاهد بليغ الدلالة على الاهداف الحقيقية لمعارضين تخفيف حدة التوتر في امريكا الوسطى .

وقد ايد الاتحاد السوفياتي دوما بثبات جهود اولئك الذين يسعون جاهدين لتحقيق تسوية سلمية للصراعات كما اوضح ذلك ، رئيس دولة الاتحاد السوفياتي قنصلين ي . تشرينكو ، في رده على الاسئلة التي وجهتها اليه صحيفة " برافادا " في الثاني من ايلول / سبتمبر من هذا العام حينما قال :

" اننا مقتنعون اقتناعا راسخا بان الصراعات يمكن ان تحل ، بل يجب الا تحل ، سوى بالوسائل السلمية ، على ان تؤخذ تماما في الاعتبار مصالح المعنيين بصورة مباشرة وعلى اساس الهدف الرئيسي وهو استتباب الامن الدولي " .

وهذا ينطبق تماما على مشاكل امريكا الوسطى ، وقبل كل شيء على الوضع في نيكاراغوا . ويؤيد الاتحاد السوفياتي دوما حل هذه المشاكل بالوسائل السياسية والدبلوماسية وعلى اساس ثنائي ومتعدد الاطراف ، اذ ان هدفنا الاساسي هو القضاء على بؤر التوتر الدولي .

ان الوفد السوفياتي يرى ان مشروع القرار المقدم من وفد نيكاراغوا يرمي حقا الى حماية سيادة تلك الدولة واستقلالها وسلامتها الاقليمية ، والى انهاء جميع الاعمال العدائية ضد شعب نيكاراغوا . لذا ، فان وفد الاتحاد السوفياتي على استعداد لتأييد مشروع القرار هذا .

كما ان الجهود الايجابية التي تبذلها بلدان مجموعة كونتادورا ، ورغبتها في التوصل الى اختتام المفاوضات على وجه السرعة ، وفي التوصل الى اتفاقات ، انما تستحق ايضا تأييدنا . وقد ساندت الامم المتحدة دائما سياسة دول امريكا اللاتينية المجندة لحل المشاكل دون املاء او ضغط خارجي .

ويعرب الوفد السوفياتي عن امله في ان تستمر تلك الجهود ، بالرغم من جميع المحاولات الرامية لوقف التقدم صوب السلم ، وان تسفر تلك الجهود عن نتيجة ناجحة . وفي ضوء هذا ، تتخذ موقفا ايجابيا من مشروع القرار المقدم من بلدان مجموعة كونتادورا الاربعة : المكسيك وفنزويلا وكولومبيا وبنما .

وفيما يتعلق بالحالة في امريكا الوسطى ، يرى الوفد السوفياتي انه لا بد من الاستفادة التامة من الامكانية التي تهيئها الامم المتحدة بوصفها اداة للحفاظ على السلم والامن الدوليين . ويجب ان توجه جهود الدول الاعضاء في الامم المتحدة صوب

الحيلولة دون تفاقم الوضع في تلك المنطقة ، والى وضع حد للتدخل بجميع اشكاله ،  
وصوب الاسهام في تطبيع ذلك الوضع . ويجب ان تضمن لشعوب نيكاراغوا وكوبا وغيرها  
من بلدان منطقة امريكا الوسطى امكانية تقرير مصيرها بصورة مستقلة وبدون اى تدخل  
اجنبي .

السيد ماكدانسا (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني

ان اتكلم نيابة عن الدول العشر الاعضاء في الاتحاد الاوروبي .

ينظر اعضاء الاتحاد الاوروبي الى الحالة في امريكا الوسطى بقلق عميق . وقلقنا  
مبني على الروابط الثقافية التاريخية الفريدة التي تربط شعوب اوروبا بشعوب امريكا  
الوسطى . ونحن نشارك شعوب المنطقة التزامها الراسخ بالمثل العليا للديمقراطية  
الحقيقية التي تقوم اساسا على التعددية السياسية الحقيقية وحقوق الانسان والعدالة  
الاقتصادية والاجتماعية . ونحن نعتز باننا لن يكون بالامكان التغلب على ازمة امريكا  
الوسطى الا بالتقدم صوب التحقيق التام لتلك القيم والمثل العليا المجسدة في ميثاق  
الامم المتحدة .

ان مشاكل امريكا الوسطى لا ترجع الى مجرد سبب واحد بسيط ، فقد تراكمت  
ضغوط التخلف الاقتصادي والهيكل الاقتصادي والاجتماعية غير العادلة واهمال حقوق  
الانسان وانتهاكها في العديد من البلدان لسنوات عدة ، فاسفرت عن ازمة حكم ،  
ومجتمع ، واصبحت النتيجة بالنسبة لعدد كبير من الشعوب هي حياة سيطر عليها  
العنف ، حياة كان اللجوء فيها الى العملية الديمقراطية لمكافحة الظلم عملا يفتقر في  
احيان كثيرة جدا الى الكمال .

لقد اعربت الدول العشر مرارا وتكرارا عن اقتناعها بان مشاكل امريكا الوسطى  
لا يمكن ان تحل الا على اساس تسوية سياسية نابعة من جهود بلدان وشعوب المنطقة  
نفسها . ونحن مقتنعون ايضا بان سلما حقيقيا عادلا لا يمكن ان يتأتى باستخدام القوة  
المسلحة وتدخل قوى من خارج المنطقة او تدخل بلد في الشؤون الداخلية لبلد آخر .

ولهذه الاسباب ، منحت الدول العشر دوما كامل تأييدها للعمل الذي اضطلعت به مجموعة بلدان كونتاد ورا من اجل التوصل الى تسوية سلمية . ان مبادرة كونتاد ورا مبادرة اقليمية حققة ، واهدافها - التي وردت في وثيقة الاهداف التي اقترتها جميع حكومات المنطقة في ايلول / سبتمبر عام ١٩٨٣ - تستجيب استجابة تامة لمطالبات اقرار سلم عادل ودائم .

عندما تكلم الممثل الدائم لليونان في العام الماضي نيابة عن الدول العشر أثناء المناقشة الاولى التي أجرتها الجمعية العامة بشأن الحالة في امريكا الوسطى ، أعلن أن هذه الدول قد أقامت بالفعل اتصالات مباشرة مع مجموعة كونتادورا . وقد استمرت هذه الاتصالات والاتصالات التي أجريت مع بلدان امريكا الوسطى واتسعت خلال العام الماضي . وقد عقد اجتماع تاريخي لوزراء الخارجية في سان خوسيه في كوستاريكا يومي ٢٨ و ٢٩ ايلول / سبتمبر للاتحاد الاوروبي والدول الأعضاء فيه واسبانيا والبرتغال ودول امريكا الوسطى ودول كونتادورا . وجرى تعميم البيان المشترك الذي صدر اثر هذا الاجتماع على الوفود في الوثيقة A/39/539 .

لقد أدى اجتماع سان خوسيه الى بروز هيكل جديد للحوار السياسي والاقتصادي بين اوروبا وامريكا الوسطى . وتعتقد الدول العشر أن القرارات التي اتخذت في هذا الاجتماع ، والتعاون العملي المتزايد الناتج عن تلك القرارات ، سوف يوفر تعزيزا هاماً لجهود بلدان امريكا الوسطى ومجموعة كونتادورا لانهاء العنف وعدم الاستقرار وتعزيز العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية واحترام حقوق الانسان والحريات الديمقراطية في المنطقة . وقد اتفق الممثلون الوزاريون للدول الاحدى والعشرين في الرأي القائل بأنه لا يمكن حل مشاكل امريكا الوسطى بالقوة المسلحة ، بل عن طريق الحلول السياسية النابعة من الاقليم نفسه . وأعربوا عن قناعتهم بأن عطية كونتادورا هي أفضل فرصة للوصول الى حل سياسي للنزاعات الاقليمية . وقد لاحظوا بوجه خاص أن مشروع كونتادورا المنقح بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى ، يمثل مرحلة أساسية في عملية التفاوض لتحقيق السلم في المنطقة . وكذلك اتخذت في الاجتماع قرارات هامة بشأن تطوير التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الاوروبي وبلدان امريكا الوسطى ، بما في ذلك الاتفاق على أنه يتعين أن تبدأ مناقشات ، بأسرع ما يمكن ، بغية التفاوض بشأن الاتفاق على وضع اطار للتعاون الاقليمي . وتعتقد الدول العشر أن مثل هذا التعاون القائم على الاهتمام بالتنمية السياسية والاقتصادية للمنطقة سوف يساهم في احراز تقدم صوب تحقيق سلم حقيقي دائم . ولكن لكي يتحقق السلم لا بد أن يتم ذلك اساسا من خلال جهود بلدان المنطقة . وتلاحظ الدول العشر وجود تطورات أخيرة أذكت بعض الأمل في منطقة امريكا الوسطى ، ومن بينها اجراء



الانتخابات في السلفادور، والحوار الذي بدأ في الاجتماع الأخير من أجل السلم في لابلما بين الرئيس دوارتي وقادة القوى المعارضة في السلفادور، وكذلك الانتخابات القادمة في نيكاراغوا التي يعقد عليها الأمل أن تؤدي إلى إقامة وتعزيز ديمقراطية حقيقية في ذلك البلد .

وتناشد الدول العشر الدول المعنية أن تواصل بذل كل جهد ممكن لبلوغ أهداف عملية كونتادورا من خلال التوقيع على اتفاق شامل يؤدي إلى إحلال السلم في المنطقة. وتؤكد الدول العشر على ضرورة الالتزام العملي بتنفيذ أي اتفاق من هذا النوع من جانب كل دول المنطقة وجميع البلدان الأخرى التي لها مصالح فيها، وضرورة التحقق من ذلك التنفيذ ومتابعته. وسوف تواصل الدول العشر من ناحيتها تأييدها - بكل ما في وسعها - لجهود بلدان وشعوب أمريكا الوسطى من أجل تحقيق سلم دائم في المنطقة .

السيد لينغ تشنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): لقد استمرت

الحالة في أمريكا الوسطى منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة - قابلة للاشتعال، مسببة لقلق عام وانزعاج شامل في المجتمع الدولي. ومع جهود الوساطة التي بذلتها مجموعة كونتادورا، ظهر اتجاه في بلدان المنطقة للدخول في اتصالات وحوار ومفاوضات بين بعضها البعض. ومع ذلك، ينبغي ألا يغيب عنا، في الوقت ذاته، أن النزاعات المسلحة التي حدثت خلال العام الماضي قد استمرت بلا هوادة في المنطقة، واستمر وجود القوات العسكرية الأجنبية، وأخذ التدخل والتفغل من الخارج يزداد دون توقف. بسل وزرعت الألغام في موانئ نيكاراغوا، وكل ذلك يبين أن مختلف العوامل التي تسببت في حدوث تناقضات وأزمات داخلية وخارجية ما زالت تهدد السلم والاستقرار في أمريكا الوسطى. ولذلك فمن الضروري أن تنظر الدورة الحالية للجمعية العامة مرة أخرى في الحالة في أمريكا الوسطى .

وفي التحليل النهائي، نعتقد أن هناك عوامل داخلية اقتصادية واجتماعية تسبب هذه التقلبات في أمريكا الوسطى. لقد شنت شعوب تلك المنطقة نضالات لا هوادة فيها لحماية استقلالها الوطني وسيادتها وسلامتها الإقليمية، وللحقاء على التدخل الأجنبي، وتحقيق العدالة الاجتماعية والتقدم. ولكن أدى التدخل والتفغل

من جانب الدولتين العظميين الى تدهور الموقف المضطرب في تلك المنطقة . ولقد استخدمت الدولتان مختلف الذرائع لاعاقبة نضال شعوب المنطقة من أجل الحقوق السياسية والاصلاحات الاجتماعية وزادتتا من مساعدتهما العسكرية المستترة والمكشوفة وغيرهما من أشكال التدخل والتفلفل هناك ، بل لجأتا الى التطويح باستخدام القوة والتهديد بها الى غير ذلك ، مما أدى الى تعقيد الموقف في المنطقة وتهديد السلم والأمن الدوليين .

ونرى أنه من أجل تخفيف حدة التوتر في امريكا الوسطى لا بد أن تواجه جميع أنواع التدخل الأجنبي بالمعارضة . ان الاستقلال والسيادة والوحدة الاقليمية لجميع بلدان المنطقة يجب أن تحترم احتراماً كاملاً ، كما أن مشكلات بلدان امريكا الوسطى يجب أن تحلها شعوب تلك البلدان .

خلال العامين الماضيين بذلت مجموعة كونتادورا كل جهد ممكن للمساعدة في اقناع الأطراف المعنية بالسعي من أجل تسوية تفاوضية لنزاعاتها ولتعزير التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأمريكا الوسطى وتحقيق السلم والتعاون الاقليميين . وقد اتخذت الجمعية العامة ومجلس الأمن قرارات تؤيد بصراحة جهود الوساطة التي تبذلها مجموعة كونتادورا . ولقد صاغت المجموعة مؤخراً وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى وهي تتضمن مبادئ مثل " الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد السلامة الاقليمية أو الاستقلال السياسي لآية دولة " . و " فض المنازعات بالوسائل السلمية " و " عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى " و " احترام النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية " للدول الاخرى ؛ وقد حددت تلك الوثيقة أيضاً بعض التدابير الهامة مثل " عدم الاذن باقامة قواعد أجنبية . . . في أراضي كل منها " و " صرف أى مستشارين عسكريين أجانب " . وبذلك قدمت تلك الوثيقة اسهامات هامة من أجل تسوية الحالة في امريكا الوسطى ، وتعزير التفاهم والتعاون بين بلدان المنطقة ، وتحقيق السلام الاقليمي كما أعرب كل من البيان المشترك الذي أصدره مؤتمر وزراء خارجية ١٢ بلداً عقد في سان خوسيه في كوستاريكا ، والبيان الختامي لاجتماع وزراء رؤساء وفود بلدان عدم الانحياز الى الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . عن تأييد جهود مجموعة كونتادورا .

ويود وفد الصين أن يكرر هنا تأييده القوي لجهود مجموعة كونتادورا من أجل التوصل

الى تسوية سلمية لمسألة امريكا الوسطى ، كما يعرب عن تأييده القوى لما قام به الأمين العام  
بيريز دي كوييار في هذا الصدد . اننا نتمنى لهم النجاح مخلصين . ونأمل كذلك أن تتخذ  
البلدان المعنية موقفا ايجابيا وأن تساعد مجموعة كونتادورا في جهودها من أجل تحقيق  
نتائج مبكرة ، وأن تتولى القيام بمسؤولياتها الواجبة عليها لتحقيق السلم والاستقرار في امريكا  
الوسطى .

السيد لي (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان استمرار الأعمال العدائية والتوتر في أمريكا الوسطى يثير قلق كندا . وهذه الأزمة تمسنا جميعا ليس فقط لأنها تحدث في نصف الكرة الذي ننتمي اليه ، بل لأنها تمس أصدقاءنا وجيراننا ، ولأنها تسبب الآلام والفقر لشعوب المنطقة . وتأسف كندا لامتداد المواجهة بين الشرق والغرب الى أمريكا الوسطى ، وما يتصل مباشرة بذلك من اضافة الطابع العسكـرى على المنطقة .

وتؤمن كندا بأن الأزمة في أمريكا الوسطى معقدة للغاية ولا يمكن أن تكون محل تحليلات سطحية أو حلول سهلة . فجزور المشكلة هي اقتصادية واجتماعية . ومشاكل توزيع الأراضي والموارد ، واللامبالاة ازاء حقوق الانسان ، وعدم وجود أنظمة سياسية تعكس ارادة المواطنين ، ملازمة لتاريخ هذه المنطقة ، باستثناء كوستاريكا . وجاء التغيير نتيجة حتمية لهذه الظروف ، وقد حدثت التغييرات في جزء كبير من المنطقة بطريقة سريعة ، وصاحبها أحيانا أعمال عنف وعدم استقرار . ومع هذا المناخ الصعب والملتهب ، وجدت المجابهة بين الشرق والغرب . وقد تأثرت الاقتصادات بسبب الصراعات الأهلية ، وأخطرت الأسر والأفراد الى النزوح عن أماكنها ، مما أدى الى معاناة في العلاقات الاقليمية والثنائية والمتعددة الأطراف .

وازاء هذه الخلفية المشبعة بالتحدي ، تحيي كندا المبادرة التي اتخذتها بلدان كوندادورا - المكسيك وكولومبيا وفنزويلا وبينما - والمهارة التي أظهرتها في جهودها من أجل تشكيل اطار للسلام . واننا نقدر بشكل خاص العمل المكثف الذي أدى الى ايجاد مشروع الوثيقة الأصلية للسلام والتعاون في أمريكا الوسطى ، والذي تمت مراجعته فيما بعد . ونعتقد أن كوندادورا ، وهي مجموعة دول اقليمية تتمتع بثقة جميع دول أمريكا الوسطى ، تمثل الصك الدولي الوحيد الذي يمكن أن يؤدي الى الوفاق في أمريكا الوسطى . ولهذا تستحق هذه الوثيقة تأييدا دوليا حاسما وواسع النطاق سواء بالنسبة للجهود التي بذلتها المجموعة خلال العامين الماضيين ، أو بالنسبة للمبادرات المستقبلية التي سوف تقوم بها تلك المجموعة .

وشمة تطورات ايجابية أخرى تستحق أيضا اهتمام المجتمع الدولي . فالجهود الجماعية الملحوظة التي أدت الى وثيقة كونتادورا من أجل السلام قد عززها بدء حوار مباشر ومتواصل بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا . ونعتبر أن هذا الحوار يمثل خطوة ايجابية وضرورية في سبيل التصالح الاقليمي . والمبادرة الجريئة التي قام بها الرئيس دوارتي والتي تهدف الى اجراء مباحثات لوقف الحرب الأهلية في السلفادور ، ينبغي أن تلقى التشجيع ، وكذلك الرد الايجابي الذي قدمه الثوار ، واتفاق الطرفين على مواصلة الحوار في الشهر المقبل . وقد أوجدت هذه التطورات مجتمعة فرصة فريدة لتغيير الاتجاه التاريخي نحو العنف في السلفادور .

وما من شك في أن أقصى ما تتمناه شعوب المنطقة هو السلام والاستقرار . وقد أثبت ذلك الانتخابات الأخيرة وبالأخص في السلفادور .

وبيد أنه ، الى أن يتم التوصل الى اتفاق بشأن السلام ، سيستمر تمزق الأسر والأفراد وغير ذلك من المشاكل الناجمة عن الصراعات الاقليمية . ولهذا السبب تعهدت كندا بزيادة عدد اللاجئين الذين سوف نستقبلهم ، وبالتالي تسهم كندا في الجهود التي يقوم بها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين من أجل إعادة توظيف هؤلاء النازحين . وان تعهد كندا حاليا في مجال المعونة لامريكا الوسطى ، وهو يشمل مجموعة من مشاريع المعونة الانسانية ومشاريع التنمية لمجالاتها المتعددة ، سوف يظل قائما ، بل ويتزايد حالما تتوفر الظروف الضرورية لتنفيذها بصورة فعالة . وبذلك ، نأمل أن نساعد في ايجاد حل للمشاكل الأساسية في المنطقة . ومن الدلائل المشجعة استجابات مماثلة من بلدان أخرى متقدمة النمو ، واهتمام المجتمع الاوروبي باقامة علاقة أوثق مع دول امريكا الوسطى لصالح الطرفين ، كما بدا ذلك مؤخرا في مؤتمر سان خوسيه .

وعندما تكلم السيد كلارك ، وزير خارجية كندا ، أمام هذه الجمعية في الشهر المنصرم ، أكد ان كندا تأسف لعسكرة أمريكا الوسطى ، الأمر الذي أدى الى استقطاب وجهات النظر وزيادة التوتر . وقد كانت ومازالت العقبة التي ينبغي التغلب عليها هي اقناع الاطراف المتنازعة بمناقشة خلافاتهم واعداد اتفاق شامل وعملي يضمن سلاما دائما .

ونحن على علم بأن هناك مباحثات تجرى من أجل توثيق وتعزيز أحكام وثيقة كونتساد ورا  
كي تخدم بصورة أفضل مصالح السلام الاقليمي . ويحدونا الأمل بأن تفضي جهود  
الدول الأعضاء في مجموعة كونتاد ورا والدول الأخرى في امريكا الوسطى ، والتي نعي الى  
علمنا أنها تجتمع وتتشاور بحماس في عدد من العواصم منها مؤخرا مدريد وتيغوسيغالبا ،  
الى اتفاق اقليمي في القريب العاجل .

ونحن نعتقد ان نتيجة المناقشات التي جرت هنا اليوم ينبغي أن يتمخض عنها تأييد بتوافق الآراء للجهود التي تقوم بها مجموعة كوندورا للتوصل الى السلام والاستقرار والعدالة الاجتماعية في أمريكا الوسطى . ويحدونا الأمل أيضا في أن يتجدد التأييد الدولي لعدد من التدابير التكميلية التي يجرى اتخاذها لدعم الحوار في المنطقة، كالمباحثات بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا ، والمناقشات بين حكومة السلفادور والثوار .

السيد ويجوردانى (سرى لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نظرا

لأن هذه هي المرة الاولى التي اتكلم فيها في الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة، فاني أود ، شخصا ، أن اهنئكم ، يا سيدى الرئيس ، على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع . وليس لدى شك في أن خبرتكم الواسعة ومهارتكم الدبلوماسية المعروفة سوف يجعلانكم توجهون أعمال الدورة التاسعة والثلاثين الى خاتمة ناجحة للغاية .

ولقد أشار الامين العام في تقريره بشأن البند الذي نبهته الى "استحكام خطورة

الحالة في أمريكا الوسطى" ( A/39/562 ، الفقرة ٨ ) .

وبالرغم من أن سرى لانكا تقع في منطقة بعيدة الى حد كبير عن هذه المنطقة،

الا اننا نتابع بعناية التطورات الجارية في أمريكا الوسطى ، ليس فقط بسبب الخطورة الكامنة في الموقف هناك ، ولكن أيضا لأن المبادئ التي يجب اقرارها فيما يتعلق بتلك المنطقة لضمان سلمها وأمنها وتنميتها ، هي مبادئ صالحة للتطبيق في كل مكان .

ولئن كان عدم الاستقرار والصراعات في المنطقة ينجم أساسا عن عوامل سياسية

واقتصادية واجتماعية في أمريكا الوسطى ، الا ان الحالة قد تفاقمت لسوء الحظ نتيجة لتدخل عوامل خارجية ، فكانت هناك ادعاءات وادعاءات مضادة حول تحركات الاسلحة الى داخل

المنطقة، وأنشطة المستشارين العسكريين الاجانب وغير ذلك من المظاهر الأخرى للوجود العسكري ، واستخدام القوات غير النظامية للقيام بعمليات تززع الاستقرار ضد الدول وهلم

جرا . ولقد جلبت هذه التدخلات الخارجية معها تهديدا متزايدا لسيادة دول أمريكا

الوسطى الخمس واستقلالها وسلامتها الاقليمية ، فضلا عن خطر تصاعد الصراعات في هذه

المنطقة وانتقالها الى مناطق أخرى .

ومن المؤسف ان التطورات في أمريكا الوسطى قد أقحمت في سياق المجابهة بين الشرق والغرب . وقد سبقت حجج جدالية لا صلة لها البتة بالحالة في أمريكا الوسطى ، مما أدى الى خلط المسائل بدلا من توضيحها . ومن الأمور المفجعة ان النتيجة النهائية لذلك ان مصالح حكومات وشعوب منطقة أمريكا الوسطى اصبحت الضحية الرئيسية لهذه العملية .

وتكتسب المبادرات التي تقدمت بها مجموعة بلدان كوتادورا في هذا الصدد أهمية خاصة للغاية ، لا سيما وان هذه المبادرات قد سلكت طريقها بالتشاور الوثيق مع دول أمريكا الوسطى المعنية ، ووفقا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة . وتعتبر وثيقة كوتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى نتوجعا لعملية طويلة ومضنية من الحوار والمناقشة بين بلدان أمريكا الوسطى ، بحث وتشجيع من مجموعة كوتادورا ، وهي توفر اساسا راسخا لتعزيز السلم والامن والتنمية في أمريكا الوسطى .

ويؤيد النص المنقح لوثيقة كوتادورا ، المعروف على الجمعية العامة في الوثيقة A/39/562 ، في جملة أمور ، المبادئ الحيوية لعدم جواز التهديد باستعمال القوة ضد السلامة الإقليمية او الاستقلال السياسي للدول ؛ والمساواة في السيادة للدول ؛ وفض المنازعات بالوسائل السلمية ؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى . وهذه المبادئ ذات تطبيق عالمي ولها أهمية خاصة للبلدان الصغيرة مثل البلدان الواقعة في منطقة أمريكا الوسطى ، التي قدمت هذه المبادئ من اجل امنها في هذه الوثيقة بالذات .

وتعرب الوثيقة ايضا عن اقتناعها بأنه لا يمكن اعادة السلم والثقة في أمريكا الوسطى الا من خلال الاحترام غير المشروط لمبادئ القانون الدولي ، وخاصة مبدأ حق الشعوب في ان تختار بحرية شكل نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي . وعلاوة على ذلك ، تعترف الوثيقة بأهمية انشاء وتعزيز ودعم النظم الديمقراطية في كل بلدان المنطقة . وهي تؤكد على ان زعزعة استقرار الحكومات في المنطقة - من خلال تشجيع أو دعم أنشطة الجماعات أو القوات غير النظامية ، وأعمال الارهاب ، والأعمال الهدامة أو التخريبية ، واستخدام أراضي دولة ما في عمليات تؤثر على امن دولة اخرى - تتعارض مع القواعد الأساسية للقانون الدولي



والتعايش السلمي . وينبغي لكل القوات الاجنبية ان تنسحب بطريقة لا تعطي اية ميزة لا داعي لها لآى طرف .

وتود سري لانكا ان تؤكد من جديد تأييدها التام لمبادرات مجموعة كونتادورا ، وان تعرب عن أملها في ان تلقى هذه المبادرات النجاح الذى تستحقه بجدارة .  
وفي العام الماضى ، أعربت الجمعية العامة عن تأييدها الثابت لمجموعة كونتادورا ، وحشيتها على مواصلة جهودها .

ونحن نسلّم بطبيعة الحال بأنه على الرغم من الجهود الصبورة التى تبلورت في صدور وثيقة كونتادورا ، لم تتمكن بعض بلدان أمريكا الوسطى من قبول هذه الوثيقة بكامل اجزائها . فهذه الوثيقة تدخل في تفاصيل مستفيضة ليس فقط بشأن المسائل السياسية والامنية ، بلل ايضا بالنسبة للمسائل الاقتصادية والاجتماعية . فيعترف مشروع الوثيقة ، على سبيل المثال بالحاجة الملحة لتدبير استثمارات كبيرة من اجل تنمية أمريكا الوسطى ولبذل جهود مشتركة تقوم بها بلدان المنطقة للحصول على تمويل لمشاريعها ذات الاولويات المحددة . وفي رأينا انه من الضرورى ضمان سلامة وأمن الاستثمارات اذا اريد بناء الثقة في سلامة الاستثمارات الجديدة .

ان هذه المناقشة بشأن الحالة في أمريكا الوسطى لن تذهب سدى اذا تبلورت في اصدار نداء عالمي الى دول أمريكا الوسطى الخمس لكي تستكمل مشاوراتها حتى يمكن وضع اطار لتعزيز سلامها وامنها وتنميتها الاقتصادية والاجتماعية . وأى تاخير في التوصل الى توافق اقليمي في الآراء لن يؤدي الا الى زيادة خطر التدخل بكافة جوانبه عن خارج المنطقة وزيادة المحاولات الرامية الى فرض تسويات من الخارج

واى تاخير اضافي في استكمال الاتفاق يمكن ان يشكل انتكاسة في مناخ التوفيق والحوار فيما بين الدول الخمس في المنطقة ، وكذلك في المباحثات بين الجماعات المتصارعة داخل بعض هذه الدول .

وما ينبغي التركيز عليه هو انه يجب على دول أمريكا الوسطى الخمس ان تستمر في عملية التشاور بشكل حاسم وبمساعدة مجموعة كونتادورا . وينبغي للمجتمع الدولي ان يقوم من جانبه ، ليس فقط بتشجيع هذه العملية وتقديم المساعدة لها ، بل ايضا بقبول النتائج التي تتخذ عن هذه العملية وضمانها .

السيد موشوتاس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنظــــر  
الجمعية العامة في البند المعنون " الحالة في أمريكا الوسطى : الأخطار التي تهدد  
السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم " على ضوء التوترات السياسية والعسكرية المتنامية  
لا في منطقة أمريكا الوسطى الملتهبة فحسب ، بل أيضا في أجزاء أخرى عديدة من  
العالم .

ان حالات الخلل الاجتماعي والاقتصادي ، التي حفزت النضالات من أجل  
تحسين نوعية الحياة ومن أجل مشاركة أكبر في العملية السياسية في بعض البلدان  
المعنية ، هي أصل الاضطراب الذي تتبدى مظاهره في المنطقة . وعلى الرغم من أن  
هذه النضالات في عالمنا المتراعبا ليست من صنع الكتل المتناحرة ، إلا أنها تؤثر على  
البشرية كلها وقد تتسبب ، اذا بقيت دون حل ، في صراع أوسع تكون له آثار مأساوية  
على أمريكا اللاتينية وعلى السلم والأمن الدوليين بصورة عامة .

لقد تبدى قلق المجتمع الدولي ازاء التطورات في أمريكا الوسطى بوضوح باعتماد  
الجمعية العامة القرار ٣٨ / ١٠ في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ ، الذي أعد بعناية ،  
بعد مفاوضات طويلة فيما بين أعضاء مجموعة كونتادورا والبلدان المعنية مباشرة بالامر .  
وشدد القرار ، من بين جملة أمور ، على حق البلدان في المنطقة في تقرير مستقبلها  
دون أي تدخل ، ودعا الى احترام سيادة واستقلال جميع الدول كشرط أساسي لضمان  
التعايش السلمي .

لقد تحتم على مجلس الأمن أن يجتمع هذه السنة في ٣ مناسبات ، لينظر في  
شكاوى مقدمة من نيكاراغوا وتتعلق بصورة رئيسية بأنشطة عسكرية على طول حدودها  
الشمالية وعمليات التلغيم الخطيرة لعدد من موانئ نيكاراغوا . ومن جهة ثانية ، أكدت  
محكمة العدل الدولية ثانية ، من خلال قرارها المؤرخ في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٤ أنه :  
" يجب أن يحترم احتراماً كاملاً الحق الذي تتمتع به نيكاراغوا ، مثل أية  
دولة أخرى من دول المنطقة أو العالم ، في السيادة والاستقلال السياسي ،  
ولا ينبغي ، بأية حال من الأحوال ، أن تهدد هذا الحق أية أنشطة عسكرية  
أو شبه عسكرية . . . " .

كما أكدت :

" مبدأ وجوب عدم التدخل في الشؤون التي تدخل في اطار الولاية الداخلية للدولة ، وهما مبدأان يتضمنهما ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الأمريكية " . ( S/16564 ، الفقرة ١٤ بء (٢) ) .  
ومن الطبيعي أن تضرر الحالة في أمريكا الوسطى وآثارها العالمية ببلدان حركة عدم الانحياز الى تناول المشكلة في عدة مناسبات . وهكذا ، انعقد مجلس التنسيق التابع لحركة بلدان عدم الانحياز في جلسة طارئة في ١٥ آذار/مارس ١٩٨٤ في نيويورك . ودعا المكتب

" الى الانهاء الفوري لجميع المناورات والأنشطة العسكرية الأجنبية في أقاليم وشواطئ أمريكا الوسطى ، وإنشاء قواعد عسكرية أجنبية ، فضلا عن جميع التهديدات والهجمات والأعمال العدائية ضد نيكاراغوا . . . " . ( A/39/135 ، الفقرة ٥ ) .

وعلاوة على ذلك أعرب البيان عن " القلق العميق " لمكتب التنسيق

" ازاء التصعيد السجديد لهذه الأعمال وأدان ما نقل من زرع الغام في موانئ نيكاراغوا البحرية والذي تسبب في خسائر في الأرواح البشرية وأضرار مادية جسيمة ، ويعرض الملاحة الدولية للخطر . وأعرب عن معارضته الثابتة لكل تدبير موجه نحو فرض حصار على أية دولة في المنطقة . . . " . ( الفقرة ٦ ) .  
" وكرر الاعراب عن تضامنه مع حكومة التعمير الوطني وشعب نيكاراغوا في كفاحهما من أجل الدفاع عن سيادتهما ، وسلامتهما الاقليمية ، وحققهما في الاستقلال " ( الفقرة ٨ ) .

وفضلا عن ذلك ، أعرب وزراء ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز ، المشتركين في الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة ، في اجتماع عقدوه مؤخرا ، قبل حوالي ثلاثة أسابيع ، في نيويورك : عن رأى مؤداه

" ان التطورات الجديدة التي جرت منذ الاجتماع الوزاري الأخير والتي تتجلى أساسا في شن حرب جوية وبحرية أسفرت عن مصرع الآلاف من النيكاراغويين وحدث خسائر اقتصادية فادحة بهدف زعزعة استقرار حكومة نيكاراغوا والاطاحة بها ، تزيد من اخطار نشوب حرب اقليمية وتعوق اجراء الحوار اللازم لايجاد حل تفاوضي وسياسي لمشاكل المنطقة " ( A/39/560 ، الفقرة ٨٢ ) .

وفيما يتعلق بالسلفادور كرر **الوزراء** ورؤساء الوفود في اجتماع بلدان عدم الانحياز **الاعراب من** "قلقهم ولا حظوا ان الصراع الداخلي المسلح قد تفاقم" وسلموا بالحاجة الى " تشجيع التوصل الى حل سياسي شامل عن طريق المفاوضات باشتراك جميع القوى السياسية الممثلة بما في ذلك جبهة فرابوندي مورتى للتححر الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية " . ( الفقرة ٨٩ )

ومن الواضح أن الوضع قد تدهور منذ السنة الماضية عندما نظرت الجمعية البند المعنون " الحالة في أمريكا الوسطى : الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم " . فالتدخل الأجنبي بكافة أشكاله لم يتوقف ، وذلك انتهاكا للقانون الدولي ، كما زادت الضغوط السياسية والقسر الاقتصادي .

انه لا يسعنا إلا أن نعرب عن أسفنا العميق لهذه التطورات ونكرر قلقنا الشديد ازاء الأخطار التي تتعرض لها المنطقة ويتعرض لها السلم والأمن الدوليان .

لقد قيل بحق ان السلم والأمن الدوليين لا يعتمدان على مقدرة هذه المنظمة على التصرف بحسم لاحتواء التهديدات والأعمال التي تهدد السلم والأمن الدوليين فحسب ، بل يعتمدان أيضا ، وربما الى حد أكبر ، على مقدرة بلدان المنطقة ، التي تشتعل فيها الصراعات والمجابها دون أن يكبح جماحها ، على أن تنهض الى مستوى المسؤولية وأن تكون من خلال المشاورات والتعاون المشتركين في موقف يمكنها من منع حدوث مزيد من تصعيد الصراع في منطقتها .

لقد وقفت قبرص على الدوام ، وهي بلد غير منحاز ابتلي بشرور التدخل الاجنبي ، الى جانب المبادئ الأساسية لحركة عدم الانحياز وميثاق الأمم المتحدة . لقد أيدنا بثبات وعلى الدوام وجوب الاحترام الكامل لسيادة واستقلال ووحدة أراضي جميع البلدان ؛

ووجوب أن يكون عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين هو الأساس الذي تقام عليه العلاقات الدولية ؛ ووجوب حل المشاكل الثنائية والاقليمية والدولية بطريقة سلمية ؛ ووجوب احترام حق الشعوب في أن تختار بحرية نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، دون أي تدخل خارجي مهما كان نوعه ، احتراماً كاملاً . ومن هذا المنطلق ، فإننا نؤيد بشدة الحاجة الى عدم التدخل في الشؤون الداخلية لنيكاراغوا أو أية دولة أخرى في المنطقة ، وفي الواقع في جميع أنحاء العالم .

ومن هذا المنطلق أيضاً ، تشارك قبرص العديد من بلدان أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية تطلعاتها ، وتؤيد دون أي تحفظ جهود السلم التي تبذلها مجموعة كونتادورا . اننا مقتنعون بأن هذه الجهود تمثل مبادرة اقليمية في أسمى تقاليدھا وفرصة ممتازة لاحتراز حل للأزمة من خلال الوسائل السياسية . ان حسن النية الذي أظهرته بلدان أمريكا الوسطى وتصميمها على التعاون مع حكومات مجموعة كونتادورا في جهودها ليجاد حل سلمي يمثلان بارقة أمل وفرصة فريدة للمجتمع الدولي ، يتحتم عليه أن يستفيد منها استفادة تامة وفعالة .

وفي هذا الصدد ، فإننا نرحب بالتقدم الذي أحرز حتى الآن في صياغة وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى المؤرخة في ٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ ، التي أرفق نصها بتقرير الأمين العام بشأن البند ٢٥ من جدول الأعمال . وكما جاء في تقرير الأمين العام .

" تعتبر الصيغة المنقحة للوثيقة حصيلة عملية مشاورات مكثفة وتبادل واسع النطاق لوجهات النظر مع جميع حكومات أمريكا الوسطى . . . " (A/39/562 ، الفقرة ٥) .

**اننا نرحب بقبول نيكاراغوا الموافقة فوراً على هذه الوثيقة بكاملها ودون أية تحفظات ،**

ونأمل أن تواصل جميع الدول المعنية بذل كل جهد ممكن لجعل عملية كونتادورا تؤتي أكلها بسرعة من خلال التوقيع على الوثيقة ، مما سيحل السلام في المنطقة . وقد تشجعنا أيضاً بالاجتماع الأخير بين الرئيس دوارتي ، رئيس السلفادور ، وممثلي جبهة فرابوند و مورتي للتححر الوطني والجبهة الديمقراطية الثورية . ونأمل أن يكون هذا الاجتماع بداية لعملية تؤدي الى مصالحة فعالة ودائمة .

وأخيرا نود أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي تستحق الثناء لبلدان مجموعة كونتاد ورا ، بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك التي ساعدت عملية المفاوضات والسلم في أمريكا الوسطى ، وأن نعرب عن الاعتقاد بأنه بتعاون جميع الأطراف المعنية والمثابرة والسداد سوف تتج مساعيها بنتائج ملموسة في طريق تهدئة حالة كانت متفجرة لولا تدخلها .

ويجب الا يسمح للنهج القصيرة النظر ، التي تسعى الى حلول استنادا على المواجهات العسكرية ، بأن تحل محل العملية الجارية للتسوية السلمية لهذه النزاعات .

والمطلوب الآن أكثر من أى وقت مضى هو العمل المتضامن داخل الامم المتحدة من اجل مساعدة الاطراف ومجموعة دول كونتاد ورا في ايجاد تسوية سلمية تفاوضية سياسية لمشكلات تلك المنطقة ، ولتحقيق هذه الغاية فاننا نتعهد بتقديم تأييدنا المعنوي الشامل والمتواضع .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : قبل أن أعطي الكلمة للمتكمم التالي أود أن أذكر جميع الأعضاء بأنه من المهم لتنظيم عملنا أن تكون الوفود على استعداد للتكلم في الوقت المخصص لها على قائمة المتحدثين . وسوف تعطى الكلمة في نهاية الجلسة لأولئك الذين ليسوا مستعدين . كان هذا مقرر الجمعية العامة عندما افتتحناها وآمل أن يلتزم الأعضاء بمقررهم .

السيد كام ( بنما ) ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) : مما له مغزى كبير أن يجرى بحث الحالة في أمريكا الوسطى في هذا اليوم ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر الذي تحتفل فيه الأمم المتحدة بذكرى سنويتين هامتين . فالיום نحتفل بالذكرى التاسعة والثلاثين لبدء سريان ميثاق الامم المتحدة وكذلك بالذكرى الرابعة عشرة لاعتماد اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

هذان الصكان تتأكد صلاحيتهما من جديد اليوم ونحن ننظر مسألة أمريكا الوسطى لان في مقاصدهما ومبادئهما واحكامهما الاساسية تكمن المعايير التي يؤدي احترامهما الدقيق وتنفيذها السليم الى سلم مشرف في المنطقة .

وأمدنا الصادق أن تسود بحثنا لبنود جدول الأعمال المعروضة علينا الآن ، روح السلم والتفاهم والتعاون التي سادت في ١٩٤٥ عند اعتماد الميثاق في سان فرانسيسكو ثم بعد ذلك في ١٩٧٠ عند اتخاذ القرار ٢٦٢٥ ( د - ٢٥ ) . وسيكون هذا تقديرا عادلا لمؤسسي منظماتنا وثناؤا مستحقا لشعوب العالم التي تشارك بهذا الترقب ، تطلعات السلم في أمريكا الوسطى .

ان بلدي الذي تربطه بشعوب أمريكا الوسطى صلات جغرافية وتاريخية وثقافية فريدة ، وقبل كل شيء أخوة ثابتة ، قد تابع باهتمام وقلق بالفين الحالة في أمريكا الوسطى منذ البداية .

وقد أكدنا من قبل خطورة الحالة وهدرنا من الأخطار الناجمة عن تدهورها اذا لم يتخذ اجراء عاجل لايجاد حلول سياسية تفضية لوضع حد للصراعات في المنطقة . ولأسف رأينا ، بدلا من الحلول ، زيادة في التوتر وتدهورا في المناخ السياسي في المنطقة يهدد السلم والامن الدوليين .

وإزاء هذه الحقائق أعلنت بنما عن استعدادها للمساهمة في ايجاد حل لازمة في المنطقة ، وعملت بشكل بناء باعتبارها جسرا للاتفاق والتفاهم وليس باعتبارها طرفا في الصراع وقد حدا هذا بلدي الى أن تشترك مع فنزويلا وكولومبيا والمكسيك في جهود ترمي الى بدء عطية صنع السلام في أمريكا الوسطى ، وأصبحت هذه العطية حقيقة واقعة في ٩ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ في جزيرة كونتادورا الهنمية .

وإذ باعلان كونتادورا ، مرت هذه العطية بمراحل متزايدة الأهمية ، منها اعلان كانكون المؤرخ في ١٧ تموز /يوليه ١٩٨٣ وصياغة وثيقة الأهداف في ٩ أيلول /سبتمبر ١٩٨٣ واعتماد القواعد المتعلقة بتنفيذ وثيقة الأهداف في ٨ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ ، وأخيرا وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى المؤرخة في ٧ أيلول /سبتمبر ١٩٨٤ . وقد حظيت هذه العطية الشاقة ، التي كان اطرافها الأساسيون بلدان أمريكا الوسطى ، بالتأييد الجماعي للمجتمع الدولي الذي أعرب عن موافقته عليها باعتبارها أكثر السبل فعالية للحوار والتفاوض في المنطقة ، وفي هذا السياق من الملائم أن أشير الى قرار



مجلس الأمن ٥٣٠ ( ١٩٨٣ ) ، وقرار الجمعية العامة ٣٨ / ١٠ اللذين يشكلان تشجيعاً سياسياً هاماً لمجموعة كونتاد ورا ويؤكدان صحة عملها .

ونحن نقدر تقديرا خاصا مساهمة مجموعة كونتاد ورا في استعادة الحوار بين بلدان أمريكا الوسطى وفي اقامة مناخ مؤات للمفاوضات والتفاهم فيما بينها يجعل من الممكن لتلك البلدان ان تتقدم نحو تحديد أكثر دقة لمشاكل المنطقة والتوصل الى التزامات واتفاقيات عامة ومحددة تهدف الى اقامة سلام عادل ودائم وتعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي .

وقد أسفرت هذه العملية المعقدة والمكثفة من المفاوضات والمفاوضات عن صك يسمى وثيقة كونتاد ورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى ، ترمي الى التوفيق بين مصالح السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس . وتتضمن هذه الوثيقة أحكاما واتفاقيات ضرورية لضمان السيادة والسلامة الإقليمية والأمن والتعايش السلمي في ظل الاحترام المتبادل لجميع بلدان أمريكا الوسطى وتتضمن بالاضافة الى ذلك احكاما لبناء الثقة في المنطقة وتطبيع وتقوية التعاون المثمر بجميع أنواعه فيما بين شعوب المنطقة .

وقد صدر النص الكامل المنقح للوثيقة المؤرخ في ٧ ايلول / سبتمبر ١٩٨٤ في الوثيقة A/39/562 للجمعية العامة . ولكن نود أن نشير على سبيل التوضيح الى أن الوثيقة نابعة عن اقتناع دول المنطقة بأن هدف استعادة السلم والثقة في المنطقة لن يتحقق الا عن طريق التأييد الكامل لمبادئ القانون الدولي ولا سيما المبدأ المتعلق بحقوق الشعوب في أن تختار بحرية ولا تدخل خارجي شكل التنظيم السياسي ، والاقتصاد والاجتماعي ، الذي يخدم مصالحها على الوجه الأمثل ، من خلال المؤسسات التي تمثل ارادتها المعرب عنها بحريسة والاقتناع بأهمية انشاء وتعزيز وتقوية النظم الديمقراطية من جميع بلدان المنطقة .

وهي مبنية كذلك على الحاجة الى خلق الظروف السياسية الهادفة الى ضمان سلم الدول في المنطقة وسلامتها وسيادتها انطلاقاً من الاعتقاد بأن تحقيق استقرار اقليمي حقيقي يكمن في اعتماد اتفاقات للأمن ونزع السلاح ؛ وبأنه ، من أجل اتخاذ تدابير تهدف الى استئصال جذور سباق التسلح بجميع أشكاله ، يجب أخذ المصالح الأمنية الوطنية لدول المنطقة في الاعتبار ؛ وبأن التفوق العسكري كهدف سياسي لدول المنطقة ووجود المستشارين الأجانب وغير ذلك من العناصر الأجنبية وتهريب الأسلحة تعرض كلها الأمن الاقليمي للخطر وتشكل عناصر تخل باستقرار المنطقة ؛ وبأن الاتفاقات على الأمن الاقليمي يجب أن تخضع لنظام فعال للتحقق والمراقبة ؛ وبأن زعزعة استقرار الحكومات في المنطقة ، متمثلاً بصورة عامة في تعزيز ودعم أنشطة الجماعات المسلحة غير النظامية وفي أعمال الارهاب والتخريب والنسف واستخدام أراضي دولة ما للقيام بأعمال تضرر بأمن دولة أخرى ، يتعارض مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي ومبدأ التعايش السلمي فيما بين الدول .

وعلاوة على ذلك فالوثيقة مبنية على الاعتقاد بأن من الملائم جداً وضع حدود قصوى للتطوير العسكري تمثياً مع الحاجة الى الاستقرار والأمن في المنطقة ، وبأن انشاء الأجهزة الكفيلة بتطبيق سياسة الانفراج يجب أن تقوم على توفر الثقة السياسية بين الدول ، الأمر الذي يقلل تقليلاً كبيراً التوتر السياسي والعسكري فيما بينها .

وتحقيقاً لهذه الغاية ، تقرر الوثيقة مجموعة من الالتزامات الاجبارية بشأن المسائل السياسية فيما يتعلق بالانفراج الاقليمي وبناء الثقة بالاقتران مع حقوق الانسان والمصالحة الوطنية والعمليات الانتخابية والقضايا الأمنية والمناورات العسكرية والتسلح والقواعد العسكرية الأجنبية والمستشارين العسكريين الأجانب والالتزامات المتعلقة بحظر تأييد القوات غير النظامية والالتزامات المتعلقة بالارهاب والتخريب والنسف فضلاً عن الالتزامات في الميدانين الاقتصادي والسياسي وكذلك فيما يتعلق باللاجئين .

وبغية جعل الالتزامات المتعهد بها فعالة ، تنشئ دول أمريكا الوسطى آليات للتنفيذ والمتابعة في اطار الوثيقة . وتحقيقا لذلك ، ترسم الخطط لانشاء هيئة للتحقيق والمراقبة فيما يتعلق بالأمن ولجنة للتقييم والمتابعة بشأن القضايا السياسية وفيما يتعلق باللاجئين ولجنة للأمر الاقتصادي والسياسية .

والوثيقة ، التي هي بدون شك ثمرة عمل يتسم بالصبر والصمود والابداع من جانب بلدان أمريكا الوسطى ، تحت رعاية مجموعة كونتادورا ، هي الآن في المرحلة النهائية من التحسين والصقل . لذلك نحث حكومات السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس على تكثيف مشاوراتها ليتسنى ، بنفس العزم والارادة السياسية اللذين وجّها خطأها حتى الآن ، ايجاد صيغ للمصالحة تجعل السلم والتعاون في أمريكا الوسطى بموجب وثيقة كونتادورا حقيقة كاملة لا رجعة فيها ، وتيسر التوقيع عليها دون تأخير وتنفيذ الالتزامات المتعهد بها تنفيذا أميناً .

وعلاوة على ذلك ، نناشد جميع الدول ، خصوصا تلك التي لديها مصالح وروابط في المنطقة ، أن تحترم بدقة مقاصد ومبادئ والتزامات وثيقة كونتادورا ، ونرجو منها ألا تحبط أو تقوّض بأية حال أهداف ومقاصد الوثيقة . ان تمسك تلك الدول بالبروتوكول الاضافي الملحق بالوثيقة سيعيد دلالة على الارادة السياسية التي ننشدها .

ويود وفدي أن يسجل امتنانه للأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوبيار ، على اهتمامه وحرصه المستمر اللذين تابع بهما تطورات الحالة في أمريكا الوسطى على نحو يتجلى في تقاريره الى مجلس الأمن والجمعية العامة . فقد لمسنا فيه على الدوام صوتا مشجعا ومؤازرة قيمة لأعمال مجموعة كونتادورا .

اننا نعلق أهمية خاصة على الاجتماع المعقود في سان خوسيه ، كوستاريكا ، يومي ٢٨ و ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ الذي حضره وزراء الاتحاد الأوروبي والبلدان الأعضاء فيه واسبانيا والبرتغال ودول أمريكا الوسطى وأعضاء مجموعة كونتادورا ، فقد وقر ذلك الاجتماع امكانية انشاء هيكل جديد للحوار السياسي والاقتصادي بين أوروبا

وأمرىكا الوسطى كما أتاح امكانية زيادة التعاون القائم بين هاتين المنطقتين زيادة فعالة من أجل تعزيز الجهود التي تبذلها بلدان أمريكا الوسطى نفسها في المنطقة لوضع حد للعنف وانعدام الاستقرار وللنهوض بالعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية واحترام حقوق الانسان والحريات الديمقراطية في المنطقة .

اننا نؤمن بأن روح الحوار والتفاوض والمصالحة التي نهضت بها مجموعة كونتادورا تتعزز في الاقليم تدريجيا رغم بعض المصاعب .

وفي هذا السياق يسعدنا أن نرى حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتى للتححر الوطنى / الجبهة الثورية الديمقراطية قد بدأتا في ١٥ تشرين الأول / اكتوبر عملية الحوار التي نأمل أن تتقدم باطراد الى أن يتم التوصل الى حل سياسى تفاوضى يمكن أن ينشئ سلما عادلا ودائما في جمهورية السلفادور الشقيقة .

وبالاضافة الى ذلك نعتبر أن من المهم والمشجع أن يجرى الحوار المباشر بين حكومتى الولايات المتحدة ونيكاراغوا . ونرجو أن تؤتي تلك المحادثات ثمارها لفائدة السلم والاستقرار في أمريكا الوسطى .

وتود بنما ، بصفتها عضوا مؤسسا في مجموعة كونتادورا ، أن تسجل امتنانها لمنح جائزة برينسيبي دى أستورياس لعام ١٩٨٤ الى مجموعة كونتادورا على الجهود الدبلوماسية والمفاوضات السياسية التي اضطلعت بها من أجل السلم في أمريكا الوسطى . ان هذا يشجع بنما على المثابرة في عملها وعلى مواصلة العمل على نحو يتفق والثقة والثناء اللذين حصلت عليهما مجموعة كونتادورا من المجتمع الدولى .

أخيرا قدم وفدى ، بالاشتراك مع فنزويلا وكولومبيا والمكسيك ، مشروع قرار يرد في الوثيقة A/39/L.6 ويرمى في المقام الأول الى تشجيع الاكمال العاجل للمفاوضات الرامية الى التوقيع على وثيقة كونتادورا وتنفيذها والى حث الدول ، وخاصة الدول التي لديها مصالح وروابط في المنطقة ، على الانضمام الى البروتوكول الاضافى الملحق بهذا الصك .

واننا لنأمل ونرجو ، في ضوء المشاعر الاجماعية التي أعرب عنها المجتمع الدولي  
أن تتم الموافقة على المشروع بتوافق الآراء .

السيد هيريرا كاسيريس ( هند وراس ) ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) :  
في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر من العام الماضي جرت أول مناقشة في الجمعية العامة للبند  
المعنون " الحالة في أمريكا الوسطى : الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين  
ومبادرات السلم " . وفي تلك المناسبة قلت - وأود أن أكرر ما قلته آنذاك اليوم -  
ان وفدى لا يسعه الا أن يشترك في المناقشة التي تتصل اتصالا مباشرا بحقوق ومصالح  
هند وراس وتجعل من الممكن لنا أن نبيّن موقف بلادنا حتى تتكون لدى المجتمع الدولي  
فكرة شاملة لما يجرى في منطقتنا وليس فقط أن يستمع الى ما يبيلغه به جزئيا طرف واحد  
في النزاع .

ومن المؤكد أن التجربة أثبتت أنه عندما لا يرد الانسان على مناورات الآخرين فانه سوف يجد نفسه خاضعا لأهدافهم . حقا من المعروف أن :

" الفرد لا يجب أن يعتمد على الأوهام : ففي المنافسة الدولية التي تميزها الحضارة التقنية باستمرار والتي لا يمكن أن يعزل عنها شعب ، فان هؤلاء الذين لا يتحركون يخضعون لمناورات الآخرين . والأمل الوحيد المعقول هو أن تحاول السياسات الخارجية لتلك البلدان أن تحدد من المنافسات بدلا من تصعيد الصراعات " .

وان تأخذ هذه الفكرة في الاعتبار ، فاننا نشارك في هذه المناقشة ، لأننا مقتنعون تماما بأن هذه المنظمة العالمية يجب أن تكون مركزا للتنسيق بين أعمال الأمم من أجل تحقيق أهدافها المشتركة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، واقامة طلاقات الصداقة بين الأمم وتعزيز التعاون الدولي .

ان هندوراس بوصفها دولة مؤسسة للأمم المتحدة تعتبر من أقل البلدان نموا في منطقة أمريكا اللاتينية . وان موقعها في قلب أمريكا الوسطى ، بين المحيط الهادئ والبحر الكاريبي ، يفرض عليها أن تكون مفتوحة للعالم ، وفي نفس الوقت يجعلها عرضة للتأثر بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يتعرض لها جيرانها القريبون والبعيدون على السواء . وهذا الوضع الجغرافي - السياسي يواجه أيضا هندوراس بنزاع اقليمي يجبرها على بذل جهودها لتخليص نفسها من العقبات التي تقف في طريق تنميتها ، والتعاون من أجل إيجاد حل للمشاكل والنزاعات المختلفة في منطقتها وفي مناطق العالم الأخرى . وبسبب تكافلنا ، لا يمكن لنا أن نؤمن بانتعاش اقتصادي أو بعلاقات مثمرة من التعاون في سلم وأمن بينما تزداد حالات التوتر في جميع أنحاء العالم شدة وتفاقما .

ومع ذلك ، فان هذا التكافل يتفق مع قناعتنا وايماننا باستقلالنا الذاتي وبقدرتنا على تحمل مسؤولياتنا الداخلية الخاصة ، بالإضافة الى المسؤوليات التي نتحملها في إطار العلاقات الدولية .

لقد عهدت هندوراس بإدارة شؤون الدولة إلى حكومة ديمقراطية في منشئها وفي تطورها لأن سلطتها تقوم على رغبة الشعب التي سوف يتم التعبير عنها بحرية مرة أخرى في السنة المقبلة ، عن طريق انتخابات حقيقية تضمن الممارسة الحرة والنزهاء لحق التصويت . لقد عادت هندوراس إلى الديمقراطية وتعتمد دعم شكل الحكم هذا ، بينما نحترم الكرامة الإنسانية التي تعتبر من القيم الأساسية حتى لا يضطر الإنسان إلى اللجوء إلى الشورى باعتبارها الملاذ الأخير ، كما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

لا ترى هندوراس الديمقراطية على أنها هدف رسمي ولكن على أنها أسلوب مشترك للسلوك يجب أن يترجم إلى تحسين تدريجي في نوعية الحياة لكل المعنيين . ونحن نأخذ هذا الأمر في الاعتبار في الوقت الذي نكافح فيه من أجل التصدي للأزمات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تواجهنا . واننا نوائم بين نغقات تطوير قواتنا المسلحة والقدرة الحقيقية لاقتصادنا الوطني ، ونحاول تعزيز قدرتنا على التفاوض مع الحكومات والمنظمات الدولية .

بيد أننا مواجهون بأن هناك حكومات معينة يبد وأننا لا نعرف أن سيادتها تنتهي حيث تبدأ سيادتنا وسيادة دول أخرى مجاورة ، وجعلتها محاولاتها للتوسع الإيديولوجي تتجاهل أن احترام الحقوق والواجبات الأساسية للدول مبدأ سلوكي ينطبق على كل الأطراف وفي نفس الوقت فإن الدولة التي تطالب بحقوقها ليست بحاجة إلى تذكيرها بالتزامها بموجب القانون الدولي باحترام حقوق الدول الأخرى .

وعندما تؤكد هندوراس مرة أخرى التزامها بحماية شعبها وترابها الوطني ، تواجهه بمحاولات عن طريق الحملات الصحفية والمجموعات الإيديولوجية المختلفة لتفسير ذلك التصرف الذي لا يمكن التشكيك فيه في مجال العلاقات بين الدول . ولا يمكن لأي دولة أن تسمح بتجاهل حقوقها الأساسية .

ومن أجل اخفاء الطموحات التوسعية والحمول على التأييد بادعاء انهم الضحايا ، بذلت محاولات لتقديم صورة مشوهة لتدابير الأمن التي اعتمدها هندوراس . وعلى سبيل المثال ، وجهت اتهامات لا أساس لها ، وقمنا بالرد عليها بكل وضوح ، وبالحقائق والوثائق ، لمنظمة الدول الأمريكية ، والى هذه المنظمة الدولية والرأى العام الدولي . ويجب الآن أن نؤكد لكل دولة عضو في هذه المنظمة وللشعوب الممثلة هنا والتي تعيش في المناطق الاخرى ، ان ما قمنا به من تصرف كان رداً على جار ، بدلا من أن يكرس نفسه لترتيب بيته من الداخل ، فانه يحاول نشر الفوضى في بيوت الآخرين ، جار بلغت قواته المسلحة درجة كبيرة من الاستعداد وتتزايد بدرجة ضخمة وهي تبلغ الآن ١٣ ألفا بالمقارنة الى قوات هندوراس التي تبلغ فقط ١٧ ألفا من الرجال المقاتلين في هندوراس . ولا يمكن لأى بلد أن يتصرف على نحو آخر عند ما يرى جاره يلجأ الى سباق تسلح مسعور للاحتفاظ بتفوقه العسكرى كهدف سياسى في الاطار الاقليمي ولغرض هيمنته الايد يولوجية .



وفي وجه التهديدات العلنية والأعمال السرية ، بما في ذلك القيام بأعمال الارهاب في بلدنا واستخدام أراضيها لتتهريب الأسلحة الموجهة الى بلدان أخرى في المنطقة ، لا يمكن لبلادى ، كما لا ينبغي لها ، أن تبقى مكتوفة اليدين ، لأنه من الواضح أن أى شعب لا يستطيع أن يتصرف بالطريقة التي يراها هو الا اذا كان متمتعاً باستقلاله ازايا الآخرين . وما لم يبدل أى شعب - عن طريق حكومته - الجهود الملائمة للحفاظ على كرامته باعتباره بلدا ذات سيادة ، وما لم يمارس هذا الشعب مسؤوليته بشكل حر ليصنع اختياره وليدافع عن مواقفه ومصالحه ومثله ، سوف يجد في نهاية الامر أن شعبا آخر سوف يفرض ارادته عليه .

ومن ثم ، فإن من الأهمية بمكان للمجتمع الدولي أن يعرف أن الأوهام الكبيرة التي نسجت حول المناورات العسكرية في هندوراس لا تمثل الأبعاد الحقيقية لتلك التدريبات . لقد قامت هندوراس - على أساس اتفاق ثنائي للمساعدات العسكرية مع الولايات المتحدة مؤرخ في أيار/مايو ١٩٥٤ ، سجلته ونشرته هذه المنظمة وفقا لأحكام المادة ١٠٢ من الميثاق - بالاتفاق مع الولايات المتحدة على ممارسة تدريبات عسكرية مشتركة بغية اعداد جيشنا على نحو أفضل من الناحية النوعية . ولقد كان من الضروري أن ندرّب جنودنا حتى يكونوا أكثر قدرة على الرد على أى عدوان من الخارج يهدد أمننا الداخلي ، وذلك مثل تلك المحاولات التي أفشلت في الماضي \* .

وإذا كانت هناك معلومات كاملة متوفرة بشأن أماكن اجراء المناورات التي تم القيام بها ، وأعداد القوات المشتركة فيها وجنسياتها ونوعية التدريبات التي تم القيام بها ، فذلك ببساطة لأن هذه المعلومات كلها أديعت ، وحضر هذه التدريبات محللون عسكريون معتمدون لدى حكومة هندوراس ، كما حضرها صحفيون من بلدنا ومن الخارج . وفي أكثر من مناسبة دعيت حكومة نيكاراغوا نفسها لارسال مراقبين ، ولكنها قررت عدم قبول هذه الدعوة .

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد هلفاسون (ايسلندا)



غريب بالنسبة لأي فرد يعرف هند وراس تماما ، ولكنها محاولة تبذل لتضليل الذين لا يعرفون بلدنا تماما ، باظهار بعض المواقع التي توجد بها وحداتنا العسكرية الوطنية على طول وعرض أراضيها باعتبارها منشآت أجنبية ؛ وحتى يتسنى لهم اثبات ذلك ، يذكرون وجود موظفين تابعين للولايات المتحدة ، كما لو كان من غير المعروف أن القيام بالمناورات العسكرية أو التدريبات المشتركة يتطلب مسبقا هذا الوجود المؤقت والاحلال المماثل للقوات .

لقد شنت حملة احتجاج لأن في هند وراس ، للأسباب التي ذكرتها ، حوالي ٢٠٠ جندي أمريكي ؛ ولكن يخفى بشكل متعمد أن في أراضي نيكاراغوا أكثر من ١٠٠٠٠ مستشار أجنبي وأعمال أخرى من الوجود العسكري الأجنبي .

ونظرا لأن القدرة العسكرية لجيشنا عززت وابتعدت الخطر بتناقض عدد القوات الأمريكية في هند وراس . ومن الأهمية بمكان ، أن نؤكد ، كما تم التأكيد على ذلك بالفعل في الصحافة الدولية بشكل عام ، اننا أبناء هند وراس أخذنا - بأسلوب سيادي - زمام المبادرة للبدء في مبادرات لاستعراض اطار علاقاتنا الخاصة بالتعاون الاقتصادي والعسكري . ومن الواضح أن هذا الموقف لا يصدرا عن بلد يخلص قاداته لالتزاماتهم نحو الشعب ونحو مصير أمتهم ، بلسد تتيح علاقاته مع بلدان ديمقراطية حقا ، لهذه البلدان احترام كرامة وسيادة الدول الحريصة على هذه العلاقات .

ان انفتاح حكومتنا نقيض تكتم النيكاراغويين ؛ فما هو عدد الاجانب الذين يتعاطون الشؤون العسكرية وشؤون الأمن في نيكاراغوا ؟ وما نوع المعاهدات العسكرية القائمة بين نيكاراغوا وتلك البلدان التي يسيء وجودها ودافعها الى كرامة منطقته أمريكا الوسطى ؟

ان هذه المسائل وتزايد سباق التسلح تبعث حقا على القلق المستمر في أمريكا الوسطى .

لقد أبدينا هذه التعليقات للتصدي للمحاولات الرامية الى تضليل الرأي العام . ولعل هذه التعليقات تؤخذ على أنها تعبير عن الوجه الآخر للعملة الذي يسعى البعض الى اخفائه عن تلك الشعوب البعيدة هنا والتي يلتصق دعم حكوماتها فقط لأهداف السياسة الداخلية والدولية لبلد معين . لذلك فان الشيء الوحيد الذي كنا دائما نريده من جميع الحكومات التي تشعر بالقلق ، بحسن نية ، ازاء منطقتنا المعذبة هو أن تولي في تحليلها اعتبارا لمواقف جميع بلدان أمريكا الوسطى لكي يتسنى لاهتماماتها أن تتجسد بصورة محايدة وألا تستخدم كأدوات لنظام ما لاغراض انانية .

ان ما تصبو اليه هندوراس هو تعزيز العملية الديمقراطية لديها عن طريق ارسال جذور عميقة لنظام سياسي يمكن فيه للشعب أن يختار بحرية مستقبله عن طريق انتخابات حرة وديورية تضمن مشاركته في مختلف اتجاهات الرأي وفي انتخاب قادة بوسعهم قيادة السكان والآن بيدهم نحو الرفاه الاقتصادي والاجتماعي .

وانا كانت هندوراس ، بوصفها جزءا من أمريكا الوسطى ، تعتقد أن شعوب المنطقة برمتها تطالب بالديمقراطية بوصفها مسألة حتمية لا غنى عنها ، كما تبين الوقائع ، فلان تلك هي الطريقة الوحيدة للاستجابة الى آمال شعوب أمريكا الوسطى ومن ثم لتعزيز السلم في المنطقة .

ان هذا الاعتقاد مستوحى أيضا من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي يذكر أن :

" لكل فرد الحق في الاشتراك في ادارة الشؤون العامة لبلاده اما مباشرة  
 واما بواسطة ممثلين يختارون اختيارا حرا .  
 " لكل شخص نفس الحق الذي لغيره في تقلد الوظائف العامة في البلاد .  
 " ان ارادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة ويعبر عن هذه الارادة  
 بانتخابات نزيهة دورية تجرى على اساس الاقتراع السرى وعلى قدم المساواة بين  
 الجميع اوحسب اى اجراء مماثل يضمن حرية التصويت " .  
 لقد تمسكنا ايضا بايماننا بما تقدم فيما اكدته من جديد الدول الامريكية في ميثاق  
 منظمة الدول الامريكية من أن :

" تضا من الدول الامريكية والاهداف السامية التي يجرى السعي لتحقيقها  
 عن طريقه تتطلب التنظيم السياسي لنلك الدول على اساس الممارسة الفعالة  
 للديمقراطية التمثيلية " .

وتبين الوقائع أن بلدان المنطقة التي لا توجد فيها ديمقراطية قد حل فيها  
 الانتهاك الصارخ لحقوق الانسان محل الديمقراطية مما أجبر الفرد اما على اللجوء الى  
 الثورة ضد الاستبداد والقمع أو الهجرة الى اراضي البلدان المجاورة التي تعيش في سلم .  
 ان التكديس المفرط للأسلحة من جانب حكومة بمفردها في المنطقة لا يشكّل  
 تهديدا للامن في بلدان امريكا الوسطى الاخرى فحسب ، ولكنه حول ايضا الاموال التي  
 كان ينبغي ان تخصص لتحسين الاحوال المعيشية لشعوب امريكا الوسطى عن فرضها .  
 ان وجود مستشارين عسكريين وغير عسكريين اجانب قد سبب الانزعاج ، كما أنه  
 سبب في البلد الذي دأب بثبات على تكديس الأسلحة تشويها في الهوية القومية .  
 لقد استخدم الاتجار غير المشروع في الأسلحة للتشجيع على العنف المحلي فسي  
 الدول الاخرى .

وهناك عدم احترام صارخ للحدود ، كما يتجلى ذلك في الاعمال الارهابية واعمال  
 التخريب وفي الاتجار بالأسلحة الذي أشير اليه آنفا .

ان الحاجة الى ايجاد حلول لهذه الجوانب الأساسية وضمان فعاليتها قد حدثت بالحكومة الحالية لهند وراس في آذار/مارس ١٩٨٢ الى تقديم أول مبادرة سلم تصدر عن حكومة من أمريكا الوسطى ، اقترحت فيها وقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة واحترام الحدود الدولية وراساء آلية مناسبة للإشراف والرقابة الدوليين وأجراء حوار مستمر متعدد الأطراف من شأنه أن ييسر محليا تعزيز النظام الديمقراطي والتعددي في كل بلد .

وعلاوة على ذلك ، فان هذا يدل على أن هند وراس قد التزمت منذ البداية بفكرة النقاش والتفاوض بشأن اتفاق سلم وأمن للمنطقة وأبرام هذا الاتفاق كما تجلس ذلك فسي اشتراكها في عملية كونتاد ورا وفي تشكيل مجموعة البلدان التي تشجع على التفاوض الاقليمي .

ان العمل القيم الذي تقوم به مجموعة كونتاد ورا قد اسهم بدرجة كبيرة في الجهود التي تبذلها حكومات أمريكا الوسطى الخمس لحل منازعاتها بنفسها ، وساهمت هند وراس في ذلك معروفة لدى أعضاء الجمعية العامة .

وفي الوقت الحالي سنكرس أنفسنا للعملية التي أدت بالبلدان الأربعة التي تتألف منها مجموعة كونتاد ورا وهي : بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك الى تقديم النص المبدئي لوثيقة كونتاد ورا وأخيرا الى تقديم النص المنقح لتلك الوثيقة .

لقد أصدرت حكومة هند وراس بيانا رسميا كان الأول من نوعه في المنطقة قبلت فيه النص الأول للوثيقة بوصفه نصا أساسيا لاغراض التفاوض على اتفاق كامل . وهكذا فاننا نظهر مرة اخرى ارادتنا السياسية للتشجيع على المفاوضات بين دول أمريكا الوسطى الخمس بحيث تعكس هذه المفاوضات تلبية المصالح الأساسية لجميع الدول في المنطقة دون تمييز . مع الحفاظ على الطبيعة المتكاملة لوثيقة الأهداف ، واحترام مبدأ المعاملة بالمثل ووضع أحكام مماثلة في آن واحد وتحاشي الصيغ المجحفة التي تنفذ على مراحل أو التي يؤخر تنفيذها لصالح بلد واحد على حساب البلدان الاخرى . وهكذا برزت الحاجة الى آلية كافية وفعالة للتحقق والرقابة لتكون مكملة لاتفاق واقعي ومنصف ولتضمن تنفيذه .

ونظرا لوجود اتفاق بين معظم دول امريكا الوسطى على ضرورة وضع تنظيمات من هذا القبيل ، فان الفريق التقني في عملية التفاوض التابع لمجموعة كونتاد ورا واصل الاجتماع . وتاسيسا على الاقتراحات والملاحظات التي قدمتها حكومات امريكا الوسطى الخمس الى الفريق التقني قدمت دول مجموعة كونتاد ورا الاربعة مساهمة اخرى في محاولة للتقليل من الخلافات ومن ثم تهئية اساس لابناء امريكا الوسطى للتفاوض فيما بينهم . وكان من المرجو ان تصل عندئذ الى صيغ توفيقية تفي بمصالح وتضمن حقوق كل منها . هذه هذه الملاحظات التي اعدت فيها البلدان الاربعة مشروع اتفاق جديد اسمه : " الصيغة المنقحة لوثيقة كونتاد ورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى " .

وقد قدم مشروع الاتفاق هذا الى حكومات امريكا الوسطى في ٧ ايلول / سبتمبر ، على امل ان ترد عليه في موعد اقضاه ١٥ تشرين الاول / اكتوبر . وكان يفترض ان تتضمن الردود وجهات نظرها فيما اذا كان المشروع المقدم من جانب بلدان كونتاد ورا الاربعة يصور توازنا للمصالح والحقوق . وبعد ذلك جرت مشاورات سياسية بين البلدان المعنية بهدف مناقشة التعديلات اللازمة لتحقيق هذا التوازن . وكان العامل ان تعدد دول امريكا الوسطى بعد ذلك مشروع معاهدة تتيج استتباب السلم على اساس سليم .

وقد صرحت حكومة هند وراس في اعلانها الرسمي المؤرخ في ١٨ ايلول /

سبتمبر :

" ان " وثيقة كونتاد ورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى " ، بصيغتها المنقحة ، تتضمن تعديلات كبيرة فيما يختص بالتعهدات القانونية التي يتعين على جميع بلدان امريكا الوسطى ان تاخذها على عاتقها فيما يتعلق بالشؤون السياسية بهدف اقامة الديمقراطية ، وكذلك في ميدان نزع السلاح ، وتحديد ما هو موجود حاليا من الاسلحة والقوات المسلحة والخبراء العسكريين الاجانب ، وتخفيضه والحد منه ، بالاقتران مع التزامات

من شأنها ان تهيئ الظروف اللازمة لاقامة نظام كفه للسلم والديمقراطية  
والامن والتعاون في منطقة امريكا الوسطى .

" توافق هند وراس تماما على المعيار الذي اعرب عنه السادة وزراء  
خارجية مجموعة كونتاد ورا ، في رسالتهم التي وجهوها الى السيد الرئيس  
الدكتور روبرتوسواسو كورد ويا ، على النحو التالي : " ويبقى الان على الارادة  
السياسية لحكومات امريكا الوسطى ان تضيي الصفة القانونية على التعهدات  
التي حددت خلال هذه العملية ، وان تعتمد ، بناء على ذلك ، صيغ  
التوفيق الواقعية والمنصفة التي تراها مناسبة " .

" ولهذا الغرض تعلن حكومة جمهورية هند وراس انها على استعداد  
لتحمل مسؤولياتها المنبثقة عن عملية المفاوضات التي ينبغي مواصلتها حتى  
تتوج بالتوقيع على " وثيقة كونتاد ورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى"  
مع مواصلة المشاورات السياسية الدائمة التي وافق على اجرائها وزراء خارجية  
بلدان امريكا الوسطى ومجموعة كونتاد ورا خلال الاجتماع السابع المشترك الذي  
عقد في مدينة بنما في ٧ ايلول / سبتمبر الماضي ، بهدف الاتفاق على  
التعديلات النهائية التي برونها مناسبة " . ( A/39/512 ، المرفق ، الفقرات  
٣ و ٤ و ٥ )

وفي العاشر من تشرين الاول / اكتوبر قدمت هند وراس ملاحظاتها المحددة  
كتابة فاحيلت بعد ذلك الى وزراء خارجية مجموعة كونتاد ورا والى وزراء خارجية  
السلفادور وكوستاريكا وفواتيمالا ونيكاراغوا . وقد عمم بيان بنفس المعنى بوصفه وثيقة  
من وثائق الجمعية العامة في الوثيقة A/39/579 المؤرخة في ١٥ تشرين الاول / اكتوبر  
١٩٨٤ .

وفيما يتعلق بهذه الملاحظات ودون الدخول في التفاصيل - لان هـذـه  
التفاصيل ستكون موضوع تفاوض بين ابنا امريكا الوسطى - لعلني اذكري اقوال  
التي ادلى بها وزير خارجية جمهورية بلدي السيد ادغارد وباز بارنيكا في بيانه امام  
هذه الجمعية الموقرة في ٩ تشرين الاول / اكتوبر :



" قد قبلت حكومة جمهورية هند وراس الالتزامات المضمونة في الاعلان وكما بينت فعلا ، فهي تؤكد من جديد استعدادها للاضطلاع بجمع مسؤولياتها المستمدة من العملية التفاوضية ، تلك العملية التي ينبغي ان تستمر حتى نتوصل الى التوقيع على تلك الوثيقة الهامة لمستقبل امريكا الوسطى .

" ولن تتصل هند وراس من اي من الالتزامات القانونية التي ستدخل فيها ، ممثلة امثالاً دقيقاً لمبدأ تبادل الالتزامات وتطبيقها بايمان . صادق من جانب بلدا ، امريكا الوسطى .

" وهند وراس تقبل ان يكون سلوكها السياسي محكوماً بمبادئ الديمقراطية التعددية والتمثيلية القائمة على المشاركة ، كما حددها اعلان كونتاد ورا للسلم والتعاون في امريكا الوسطى .

" وهند وراس على استعداد لقبول الرقابة والتحقق الدوليين الموضوعيين على عملياتها الانتخابية وعلى الالتزامات السياسية الاخرى التي تضطلع بها .

" وهي على استعداد لتعزيز واحترام حقوق الانسان لانها تعتقد اعتقاداً راسخاً بأن ضمان الدولة لكرامة الفرد يعد واجباً اخلاقياً وعملياً .

" وهند وراس على استعداد للبدء فوراً في مفاوضات من اجل تحديد وتخفيض ترساناتها وقواتها المسلحة ومنشاتها العسكرية والرقابة عليها خلال فترة . ٩ يوماً كما اقترح الاعلان او في فترة اقل من ذلك ، وهي مستعدة كذلك للموافقة على جداول زمنية للتخفيض تكون قابلة للتطبيق العملي .

" وهي مستعدة لقبول نظام محدد للتحقق والمراقبة الموضوعيين لجميع الالتزامات الامنية التي تاخذها على عاتقها .

" وهند وراس مستعدة ، فضلا عن ذلك ، لان تطلب من اي دولة تقوم بالالتزامات مماثلة ان تفي بها بكل امانة ؛ لان اهالي هند وراس لا يسعون

الى هدنة لا تؤدي ، بالخداع الذي نعرفه ، الا الى اتاحة فرصة لاضفاء  
قناع الشرعية على نظام قوامه القمع . ولن نقبل استخدام مبادرة كونتاد ورا قناعا  
يخفي التسابق المهووس على التسلح او الاعداد لحملات السيطرة او الارهاب  
والتخريب ، او التدخل او الاتجار بالسلاح . ولا ترغب هند وراس في هدنة  
تفي باحتياجات اللحظة الراهنة وجمدها ، انما هي تسعى الى حل يفي  
باحتياجات سلام مستقر و دائم يقوم على العدالة وتمده الحرية باسباب البقاء .  
"ولهذا ، فاننا نصر على ثلاث نقاط رئيسية ، كغالة الامن في تنفيذ  
اي اتفاق ؛ الرقابة والتحقق الفعالان فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات؛ تحديد  
مصير القوات غير النظامية بعد ان تلقي بسلاحها وبتيسر التوصل الى حل  
للنزاع الداخلي الذي هي طرف فيه . وعلى اولئك الذين اكدوا قبولهم  
لاعلان كونتاد ورا ان يشبهوا صدق ايمانهم بالمفاوضات لكي تحتل مكانتها بين  
دول امريكا الوسطى الخمس ، وبهذا يصبح الاعلان اتفقا ملزما ، يمكن  
تنفيذه تنفيذا كاملا ، كما يمكن التحقق من ذلك التنفيذ . ( A/39/PV.26 ،  
ص - ٧٦ الى ٧٨ ) .

ان هذه الملاحظات تظهر عدم وجود صدى للمبادئ المحددة في وثيقة الأهداف وفي الملاحظات التي قدمتها هندوراس في ١٧ حزيران / يونيه ، مع أن هذا ضروري . وبرغم أننا نقبل مضمون الجزء الرئيسي من مشروع الوثيقة الحالي ، مازلنا نواجه افتقاره المؤسف الى لهجة منصفة تضمن وجود التزامات متقابلة ومتزامنة ، كما تضمن تنفيذها ؛ وهو يفتقر أيضا الى اتفاقات واقعية على أساس جداول زمنية دقيقة تضمن فعالية الالتزامات بالنسبة للانتخابات الديمقراطية وبالنسبة الى قضايا الأمن المتعلقة بوقف سباق التسلح وتخفيض الكميات المخزونة حاليا من الأسلحة ، وتقليل توريدها وسحب أو ازالة الخبراء العسكريين الأجانب والعناصر الأجنبية الأخرى ، واقامة الآلية المناسبة للتحقق والمراقبة .

وفي ٢ تشرين الأول / اكتوبر ، أعلنت حكومة نيكاراغوا الجمعية العامة عن

قرارها

" بالتوقيع فورا على وثيقة ٧ أيلول / سبتمبر ، دون تعديلات أو

تغييرات من أي نوع ، أي تماما كما وضعتها مجموعة الكونتادورا " ( A/39/

PV.16 ، ص ١١ ) .

وناشدت بلدان أمريكا الوسطى أن تظهر استعدادا مماثلا لأن تفعل ذلك " لصالح السلم والهدوء لشعوبنا " ، ورحبت

" بموقف حكومات الاتحاد الاقتصادي الأوروبي واسبانيا والبرتغال ،

التي أيدت تلك الوثيقة في المؤتمر الذي عقد مؤخرا في سان خوسيه "

( المرجع نفسه ) .

وانطلاقا من هذه العناصر ، سعت تلك الحكومة الى تحقيق الهدف المتمثل في اعطاء مشروع الاتفاقية المسماة " وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى " ، طابع النص النهائي ، بأن أعلنت أنها على استعداد للتوقيع على المشروع فورا ، دون أية تعديلات . وكانت بهذا تحاول أن تنشئ استراتيجية كاملة لحمل

أعضاء هذه المنظمة على تأييده دون قيد ، وأن تخدم مصلحتها في وقف عملية تفاوض مجموعة كونتاد ورا .

ولكن هناك حقيقة جلية ، وهي تختلف اختلافا كبيرا عن الصورة التي يسعون الى رسمها أمام الرأي العام . فالواقع ان الصيغة المنقحة للوثيقة هي مشروع اتفاقية أعدته مجموعة كونتاد ورا على أساس مشاورات جرت مع الأطراف ، ولكنه يتضمن أيضا مساهمات جديدة من جانب المجموعة تستهدف تضيق الخلافات ، توخيا للتوصل الى توافق في الآراء . ولهذا كان تعيين عرض هذا النص على البلدان النامية لتنظر فيه . ويتضح هذا بجلاء عندما يقرأ المرء البيان المشترك الصادر في ٧ أيلول / سبتمبر عن وزراء الشؤون الخارجية في مجموعة كونتاد ورا وبلدان أمريكا الوسطى ، والبيان الذي وجهه وزراء خارجية مجموعة كونتاد ورا الى رؤساء دول أمريكا الوسطى الخمس . ففي البيان المشترك نقرأ ما يلي :

" ان وزراء دول مجموعة كونتاد ورا :

...

" قدموا الصيغة المنقحة للوثيقة المذكورة ورسالة موجهة الى رؤساء دول بلدان أمريكا الوسطى أكدوا فيها على ضرورة بذل جهد لتحقيق التكامل بين المساهمات المختلفة والتوفيق بين الجوانب التي لاتزال هناك خلافات بشأنها . . .

...

" . . . وبذا تنتهي المرحلة الحالية للمشااورات على المستوى الفني للعملية الرامية الى ضمان السلم والتعاون في المنطقة . . .

" . . . ويبقى الآن على حكومات أمريكا الوسطى أن تظهر الارادة السياسية اللازمة لاضفاء قوة النفاذ القانوني على التعهدات التي حددت خلال تلك العملية ، وأن تعتمد ، بناء على ذلك ، الصيغ التوفيقية التي تعد لازمة [ للمصالحة الواقعية والمنصفة ] .

. . .

" . . . وافق الوزراء على الاحتفاظ بعملية دائمة من التشاور السياسي تكفل تنسيقا ضروريا وفعالا ، وحددوا ١٥ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٤ كموعدا نهائيا لكي تبدي حكومات أمريكا الوسطى آراءها بشأن الصيغة المنقحة للوثيقة " ( A/39/495 ، المرفق الثاني ) .

ان الاتفاقات والوثائق التي أشرت اليها تظهر انه قد بذل جهدا لطمس العملية التفاوضية الجلية التي تقوم بها مجموعة كونتادورا . ومن حسن الحظ ، مع ذلك ، ان الحقيقة قد نطقت بذاتها وان المحاولة التي بذلت لحجبها لم تنجح .

وهكذا استمرت العملية التفاوضية في قنواتها الطبيعية ، استنادا الى روح ونص الاتفاقات التي تم التوصل اليها - ألا وهي : أولا ، ان ما تم انجازه لم يكن عملية كونتادورا التفاوضية بل هو مرحلة المشاورات الفنية ؛ ثانيا ، انه ينبغي مواصلة مرحلة التشاور السياسي لتمكين حكومات أمريكا الوسطى الخمس من اعتماد الصيغ الواقعية والمنصفة التي تراها لازمة ؛ ثالثا ، لقد جرى الاتفاق على أن يوم ١٥ تشرين الأول / اكتوبر ينبغي أن يكون الموعد النهائي بالنسبة لحكومات أمريكا الوسطى الخمس لتعرب عن آرائها بشأن الصيغة المنقحة للوثيقة ؛ رابعا ، وكما جاء في الفقرة الأخيرة من بيان ٧ أيلول / سبتمبر الصادر عن وزراء خارجية مجموعة كونتادورا ، والموجه الى رؤساء دول أمريكا الوسطى الخمس ، فان الهدف المنشود هو التوقيع على وثيقة كونتادورا بشأن السلام والتعاون في أمريكا الوسطى حالما يتم ادخال التحسينات التي تعتبرها بلدان أمريكا الوسطى ذات صلة بالموضوع .

وعلى الرغم مما قدمته للتو ، فقد ذكر أن حكومات الاتحاد الاقتصادي الأوروبي واسبانيا والبرتغال قد ايدت وثيقة كونتادورا في مؤتمر سان خوسيه الأخير . ولكن هذا ليس كل ما ذكر في البيان المشترك الصادر عن وزراء خارجية الاتحاد الاقتصادي الأوروبي واسبانيا والبرتغال ووزراء خارجية بلدان أمريكا الوسطى الخمس ووزراء خارجية مجموعة كونتادورا . وأقتبس الآن من البيان المشترك ما يلي :

" . . . ان المشروع المنقح لوثيقة كونتاد ورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى يعتبر مرحلة أساسية في عملية التفاوض من أجل اقرار السلم في المنطقة . ووجهوا نداءً الى الدول المعنية لمواصلة بذل كل الجهود الممكنة للوصول بعملية كونتاد ورا الى نهاية مثمرة من خلال توقيع اتفاق شامل . . . " ( A/39/539 ، الفقرة ٦ ) .

ومنذ أن تحدد يوم ١٥ تشرين الأول / اكتوبر بوصفه الموعد النهائي لكي تقدم حكومات أمريكا الوسطى آراءها بشأن الصيغة المنقحة للوثيقة ، أدلت حكومات السلفادور وكوستاريكا وهندوراس بملاحظات قبل انتهاء الموعد المحدد . أما نيكاراغوا ، فقد اعترفت بذلك في الفقرة الأولى من بيان تم تعميمه بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، بأن أوضحت أن يوم ١٥ تشرين الأول / اكتوبر كان :  
" -الفترة المحددة لابتداء الملاحظات على الوثيقة " ( A/39/588 ) ،

( المرفق ) .

وما من أحد يشكك في حق حكومة نيكاراغوا أن تقول انه ليست لديها أية ملاحظات ، اذا اعتبرت أن مصالحها تتمتع بحماية كافية . ولكن هذا هو الاعتراض : انها تسعى الى تحقيق اتفاق تلقائي بوصفه أداة للضغط من أجل وقف العملية التفاوضية ، بأن تذكر أن مشروع الوثيقة يجب أن يقبل بأكمله على الفور دون أي تعديل . ان هذا الموقف يتعارض مع ما تم التوصل اليه من اتفاقات بحسن نية بين بلدان أمريكا الوسطى ومجموعة كونتاد ورا ، وينتهك حقوق ومصالح الأطراف الأخرى التي ينبغي أن تحترم اذا أردنا ارساء سلام متين ودائم .

وما زالت مواقف دول أمريكا الوسطى الخمس موضع الاحترام ، وما تم التمويل اليه من اتفاقات قائما . وفي السابع عشر من تشرين الأول / أكتوبر في مدريد بأسبانيا أعربت بلدان مجموعة كونتادورا في بيانها المشترك عن تقديرها لحكومات أمريكا الوسطى التي أبدت استعدادها لتوقيع وثيقة كونتادورا في أقرب وقت ممكن . وأعربت حكومات المنطقة الخمس عن موقفها قبل الموعد النهائي وهو الخامس عشر من تشرين الأول / أكتوبر الذي تحدد لهذا الغرض في الاجتماع الأخير لوزراء الخارجية . وفي نهاية المطاف وستكون الملاحظات التي أبدت مفيدة بالتأكيد في استكمال المرحلة الحالية من العملية وستتيح اضافة اللمسات النهائية على المرك القانوني المقترح . وهذه المسائل جميعا قد تمت تمشيا مع الأهداف المحددة في الاجتماع المشترك الذي عقد في بنما في السابع من أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ .

ومراعاة لهذه المعلومات اتفق وزراء الخارجية على أنه من المناسب ادراج ملاحظات بلدان أمريكا الوسطى في الوثيقة لاعطاء دقة أكبر للبيانات ورأوا أن هذا يمكن دون تغيير التوازن القائم في الوثيقة . وأشار وزراء الخارجية الى أن النص المنقح للوثيقة كان على وجه التحديد ثمرة عملية مشاورات ومفاوضات طويلة وشاقة ومعقدة .

" وأشار الوزراء الى أن النص المنقح للوثيقة ، كان ، على وجه التحديد ، ثمرة عملية مشاورات ومفاوضات طويلة وشاقة ومعقدة . كما أشاروا الى أن جوهر أية مفاوضات يتطلب أن يتنازل كل جانب ، الى حد ما ، عن رغبته في الحصول على فائدة أكبر ، وذكروا أن وثيقة كونتادورا من شأنها أن توفق بين أوضاع ومعالج البلدان الخمسة المعنية بصورة مباشرة " . ( A/39/604 ، ص ٣ )

لقد بدأت مرحلة المشاورات السياسية الدائمة ، ويجب على بلدان أمريكا الوسطى فيها أن تحاول الاتفاق على مبرر واقعية ومتوازنة من شأنها أن تجعل توقيع الاعلان وافيا بالفرص وتكفل للمفاوضات النجاح . وهكذا دعا وزير خارجية هندوراس نظراءه في الثامن من تشرين الأول / أكتوبر من السلفادور وكوستاريكا وغواتيمالا ونيكاراغوا الى اجتمع في تيفوسينغالها في التاسع عشر من تشرين الأول / أكتوبر . ولم تحضر نيكاراغوا هذا الاجتماع وذكرت أن :

"الصيغة المنقحة لوثيقة كونتادورا كانت تتويجا لعملية مفاوضات مكثفة ولذلك فهي ليست خاضعة لمفاوضات لاحقة أو تعديلات موضوعية أو أى تغيير آخر من هذا النوع ، وعلى أية حال فان ادخال تغييرات طفيفة في وثيقة كونتادورا لا يبرر عقد اجتماع لوزراء خارجية بلدان أمريكا الوسطى ، فضلا عن ذلك فان نيكاراغوا تعتبر أن اجتماع وزراء خارجية أمريكا الوسطى دون مشاركة مجموعة كونتادورا سيكون له أثر سلبي على جهود السلام وسيضعف الأعمال الايجابية التي تمت " .

ولا حاجة بنا الى التشديد على البديهي وسأكتفي بالتشديد على رفض نيكاراغوا المشاركة في اجتماع مع بلدان أمريكا الوسطى الخمس لتحل مشاكلها وخلافاتها في أقرب وقت ممكن . ويمكنني أن أبين أيضا أن عذرها لم يكن متلائما مع اتفاقات عملية كونتادورا وانجازاتها .

وهذا السلوك المتناقض من جانب حكومة نيكاراغوا ينبغي ان ينظر اليه أيضا فسي ضوء آراء محكمة العدل الدولية والعديد من طماء القانون البارزين الذين أكدوا أنه ينبغي أن يكون هناك حسن نية في المفاوضات ، التي يجب ان تدور بطريقة فعالة وسرور مخلصه وهذا لا يسمح للدول ان تمارس أى سلوك أو أنشطة تتعارض مع الهدف المنشود . وقد أدانوا أى رفض منتظم للتعاون وأدانوا الدعاية والوعود العلنية التي تضر بالتوازن فسي المفاوضات على حساب الأطراف الأخرى . وأن الغموض والبيانات أو الأفعال المتضاربة لسن تؤدي الا الى تشجيع القائمين بهذه المحاولة على تقديم تفسيرات غير مواتية . وتجاهل المواعيد النهائية أو الاجراءات أو التقدم بالاقتراحات المناهضة لهذه الاتفاقات يتنافسى والالتزامات التي تمت خلال عملية التفاوض .

وبالرغم من الأسف لغياب تلك الحكومة أنعقد الاجتماع في المكان والموعود المحددين باشتراك السلفادور وكوستاريكا وغواتيمالا وهندوراس . وعم البيان الذى صدر فسي . ٢ تشرين الأول / اكتوبر بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة A/39/599 في ٢٤ تشرين الأول / اكتوبر في مرفق يتضمن أيضا ردا من وزير خارجية هندوراس على رسالة نيكاراغوا التي ذكرت فيها انها لن تحضر .



وقد أوضح بيان وزراء خارجية بلدان أمريكا الوسطى الأربع أنه من الأهمية بمكان أن تشترك بلدان أمريكا الوسطى ، في المرحلة الراهنة - اشتراكا مباشرا - في التفاوض وفي صياغة نص الوثيقة . ومن الضروري أيضا أن توفق حكومات أمريكا الوسطى الخمس بين آرائها بهدف ضمان قبول الوثيقة من جميع الأطراف . ولقد تمكنت بلدان أمريكا الوسطى الأربع من التنسيق بين الملاحظات المقدمة في نص واحد . وقد أبلغت هذا النص للـ حكومات بلدان مجموعة كونتادورا وحكومة نيكاراغوا بوصفه مساهمة لتحقيق توافق واسع في الآراء يؤدي الى توقيع الوثيقة .

في العام الماضي وفي المناقشة التي دارت هنا حول هذا الموضوع ، اتخذت هندوراس مبادرات بهدف تعزيز التعاون الدولي ومساعدة بلدان أمريكا الوسطى على مجابهة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة ، ومن أجل تعزيز ترابطنا وتحقيق الاكتفاء الذاتي في المنطقة دعما لهويتنا في أمريكا الوسطى . وما زالت هندوراس تسعى وتنساقى بتنفيذ خطة انمائية لأمريكا الوسطى مع التركيز بوجه خاص على الجهود الواسعة للنهوض بالعمالة والمحة والموارد المالية والتقنية . وتحقيقا لهذا الغرض نعتقد أنه لا بد ، ضمن أمور أخرى ، من التعاون مع الولايات المتحدة واليابان وكندا والبلدان العربية وبلدان الشمال الأوروبي والاتحاد الاقتصادي الأوروبي واسبانيا والبرتغال .

ولقد أشار أيضا وزير خارجية بلادي في البيان الذي أدلى به أمام هذه الجمعية الموقرة ، الى مبادرات هندوراس الأحداث عهدا بوصفها جزءا من أعمال الاجتماع التاريخي الذي انعقد في سان خوسيه بكوستاريكا في الثامن والعشرين والتاسع والعشرين من أيلول / سبتمبر باشتراك وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي واسبانيا والبرتغال وبلدان أمريكا الوسطى ومجموعة كونتادورا . وكانت نتائج ذلك الاجتماع ايجابية جدا من حيث أنه أنشي هيكلا جديدا للحوار السياسي والاقتصادي بين أمريكا الوسطى وأوروبا . والغرض منه هو تعزيز

"الجهود التي تبذلها بلدان أمريكا الوسطى ذاتها من أجل وضع حد للعنف وعدم الاستقرار في أمريكا الوسطى وتعزيز العدالة الاجتماعية والتنميسة الاقتصادية واحترام حقوق الانسان والحريات الديمقراطية في هذه المنطقة بتأييد من بلدان مجموعة كونتادورا" . ( A/39/539 ، الفقرة ٣ )

يجب الاشارة أيضا الى الجهود التي بذلتها حكومات امريكا الوسطى ذاتها فـ في ٧ أيلول / سبتمبر عندما اجتمع وزراء الاقتصاد في برنخ امريكا الوسطى في تيفوسيفالها بهندوراس . لقد أكدوا على الدور الهام الذى يمكن أن يلعبه تعزيز العلاقات الاقليمية في النهوض بالسلم في المنطقة واتفق على تدابير محددة لتحقيق هذا الغرض . ولا بد من الاشارة بوجه خاص الى اجتماع لابلما . لقد عقد نتيجة مبادرة خاصة من رئيس السلفادور الذى دعا من فوق هذه المنصة مواطنيه في المعارضة المسلحة الى اجتماع بيدون فيه حسن نيتهم وارادتهم السياسية ورغبتهم في تعزيز المصالحة السياسية في بلد عانى طويلا من العنف . ان هذه المبادرة وهذا الموقف يشكلان مثلا ينفى أن تقتدى به بلدان امريكا الوسطى الأخرى التي تعاني من انقسامات عميقة في المجتمع ومن أعمال عنف تنشأ نتيجة لهذه الانقسامات . وهذا يبين أن كل بلد في امريكا الوسطى يمكنه ان أراد ، أن يعامل على المصالحة الداخلية وأن حكومات بلدان امريكا الوسطى الخمسة يمكنها - وينبغي لها - بنفس الروح أن تلتزم من تلقاء ذاتها حولا منصفة تضع حدا للخلافات التي تفرق بينها .

ان الحالة المحزنة في امريكا الوسطى تعتبر مصدر قلق مستمر لحكومة بلادى . ولهذا السبب اتخذنا مبادرات عديدة في عطية التفاوض التي ترعاها مجموعة كونتادورا حتى نضمن استمرار الجهود التي نبذلها سويا من أجل احلال السلم والأمن والتعاون والديمقراطية التي نتوق اليها في امريكا الوسطى ونحن نواجه مشاكلنا الاقليمية ونحاول ايجاد حلول لها . وقد أشرت في بيان أمام الجمعية العامة في العام الماضي الى المخاطر التي تنطوى عليها مناقشة مسائل امريكا الوسطى لأنني رأيت أن هناك خطرا . في مناقشة مشاكل امريكا الوسطى خارج سياق امريكا الوسطى وأحسست أن التوترات بين الشرق والغرب يمكن أن تدخل في هذه المناقشة . ولسوء الحظ شهدنا في مسائل تتعلق بامريكا الوسطى فقط ميلا الى استقطاب المواقف واضفاء الطابع العالمي على الأزمة ورأينا كيف أنه في سياق عطية كونتادورا عطلت هذه المناقشات تقدم المفاوضات التي ترمي الى تعزيز السلم دون أى تأخير لا داعي له .

ولا بد أن نرحب بالروح التي سادت في هذه الهيئة ودفعت بلدان أمريكا الوسطى الخمسة ، على الرغم من التصريحات الايديولوجية ، الى ان تقر مشروع قرار بتوافق الآراء وان تترك جانبا مشروع القرار الذي قدم أصلا من جانب بلد واحد ، وتحافظ بذلك على الأمل فسي تحقيق المفاوضات الموضوعية بين بلدان أمريكا الوسطى المعنية مباشرة .

ولكي يفهم بند جدول الأعمال المعنون " الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم " ويتم تحليله بصورة متجردة ، يجب أن تؤخذ في الاعتبار المساواة القانونية والشخصية المستقلة لكل بلد من بلدان أمريكا الوسطى الخمسة الأطراف في الصراع والمعنية بالمفاوضات التي ترمي الى انتهاء هـذا الصراع . هذا الموقف الرشيد هو الذي يدعو اليه الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي الذي يؤكد رسعا من جديد ان لمقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه صحة كلية حيث هي أساس العلاقات بين الدول بصرف النظر عن حجمها او موقعها الجغرافي او مستوى نمائها او نظمها السياسية واقتصادية واجتماعية ، وأن

" خرق تلك المبادئ لا يمكن تبريره أيا كانت الظروف " ( القرار ٢٧٣٤

( د - ٢٥ ) ، الفقرة ( ١ )

وقد قدم الممثلون الدائمون لبنا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك مشروع قرار (A/39/L.6) يرمي الى التعريف بدنامية عطية المفاوضات بهدف الانتهاء في وقت مبكر من اتفاقية بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى . وقد أحيط الممثلون الدائمون لبلدان أمريكا الوسطى الخمسة علما بمحتويات مشروع القرار المذكور قبل صدوره .

وتؤيد هندوراس مشروع القرار الذي قدمته مجموعة كونتادورا لأنه يساهم في عطية كونتادورا التفاوضية ويتجنب الصيغ الأحادية الجانب التي ساعدت في العام الماضي على اثاره المجابهات والمشاكل التي قوضت ثقة البلدان المعنية مباشرة بالصراع في أمريكا الوسطى . وعلى الرغم مما تقدم تصر حكومة نيكاراغوا اليوم مرة أخرى بصورة انفرادية على تقديم مشروع القرار ( A/39/L.7 ) وبالا احترام الواجب يجب أن نقول اليوم ما سوف نبينه بتفصيل أكبر في مناسبة أخرى ، وهو أن هذا المشروع الانفرادي يشير الى قرار الجمعية العامة

١٠ / ٣٨ ولكنه في الواقع يتضارب مع ما ورد فيه . وبالرغم من أنه يقول أنه يضع في الاعتبار الأمر المؤقت الذي أصدرته محكمة العدل الدولية فإنه في الواقع يشوه الاعتبارات التي طرحتها المحكمة الدولية والتي أظهرت الاحترام لسيادة بلدان أمريكا الوسطى الخمسة وليس نيكاراغوا فقط .

وبالإضافة إلى ذلك ، فمع أن حكومة نيكاراغوا تهنئ ذاتها بسبب ما فعلته فإنها لا تلزم نفسها في هذه المرحلة بعملية التفاوض وتلتزم بالتأييد باعتباره وسيلة للضغط لوقف المفاوضات الجارية بحيث تقوض العملية . ان هذا كله يبدو واضحا في مشروع القرار A/39/L.6 الذي قدمته مجموعة كونتادورا .

اننا نكتفي بذكر الحقائق ونريد من كل وفد أن يخلص إلى نتائجه .

السيد امدورد ( الجماهيرية العربية الليبية ) : بالرغم من القرارات

والنداءات الصادرة عن الأمم المتحدة ومجموعة عدم الانحياز فإن الموقف في منطقة أمريكا الوسطى لا يزال يزداد تعقيدا ويرجع ذلك إلى التصعيد الخطير للأعمال العدائية والتدخل المباشر والغزو المسلح والمناورات التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية والذي يتناقض تماما مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ويشكل تهديدا للمسلم والأمن الدوليين .

ان العامل الرئيسي في تصعيد الأزمة في أمريكا الوسطى هو تعنت الإدارة الأمريكية وتصعيدها للاستفزازات والتهديد والعدوان واصرارها على التسك بالعقائد القديمة البالية الراضة لأي نظام تقدي ، وسعيها المستمر لسيطرة نفوذها على أمريكا الوسطى لتظل مجرد منتج للحواد الخام بما يخدم مصالحها الاستغلالية وخاصة مصالح شركاتها الاحتكارية وبالتالي فإنها تسعى دائما للقضاء على الأنظمة الثورية التقدمية التي تتعارض ومصالحها الاستغلالية . ففي نيكاراغوا استطاع شعب نيكاراغوا البطل بعد تضحيات هائلة بقيادة ثوار جبهة ساندنيسا الاطاحة بحكم الدكتاتور سوموزا ، وأقيم نظام اشتراكي أعلن تكريس جهوده للإصلاح .

وبدلاً من أن يتلقى هذا النظام التشجيع والعين من الولايات المتحدة فقدت العزم على القضاء عليه . فبدأت وبتخطيط وإشراف مباشر من قبل وكالة المخابرات المركزية ، فسي تنفيذ سلسلة من الاستفزازات والتهديدات وأعمال التدخل المباشر وغير المباشر ضد نيكاراغوا ، حيث فرضت عليها مقاطعة اقتصادية للاخلال باستقرارها ، وأخذت تتوزع قنابلها الموقوتة داخل موانئ نيكاراغوا لتدمر الأبرياء . وقامت بتمويل وتجهيز كل العصابات العسكرية التي تشن ضد نيكاراغوا وتدرب قوات من المرتزقة المناهضة للثوريين ، وتقدم باسم المساعدات المالية والمادية والتنظيمية لأعداء نيكاراغوا ، إلى جانب تمويل الأنشطة السرية التي تمخضت عنها أعمال إرهابية وهدمات مسلحة وافتحالات وتفجير جسور وغيرها من الأعمال التخريبية الرامية إلى قلب الحكومة الثورية هناك ، فكانت النتيجة مئات القتلى والجرحى والمخطوفين في نيكاراغوا منذ عام ١٩٧٩ بالإضافة إلى الخسائر المادية الفادحة للمرافق والهيكل الأساسية للبلاد ، وتواجد السفن الحربية الأمريكية في المياه الإقليمية النيكاراغوية ورحلات الاستطلاع الجوية التي تقوم بها طائرات التجسس الأمريكية ، وأجراء المناورات المشتركة بين الولايات المتحدة وهندوراس على حدود نيكاراغوا ، إلى غير ذلك من الأعمال التي تدخل في إطار استراتيجية التدخل الأمريكي في شؤون الدول التي ترفض الخضوع لسياساتها ومصالحها الاستعمارية .

ان تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية يزخر ، عبر مراحلها المختلفة ، بأعمال العدوان والتدخل والغزو والاحتلال . وقد سبق لوفد بلادي أن عدد الكثير من الاعتداءات فسي أمريكا الوسطى بداية من عام ١٨٥٥ وحتى وقتنا الحاضر .

هذا السجل العدواني يؤكد ان سلوك الولايات المتحدة لا تحكمه القوانين الدولية وإنما تحكمه شريعة الغاب . وأن الولايات المتحدة تنتهك اليوم ميثاق الأمم المتحدة مثل انتهاكها له بالامس وأنها لا تزال تفكر بالمنطق الاستعماري وتسعى جاهدة من أجل السيطرة وسط النفوذ والعدوان والتحكم في خيارات الشعوب والهيمنة على اقتصادها .

لقد داسا الادارة الامريكية على كل النصوص والاتفاقيات الدولية و كـ... أن  
استخفافها بالأمم المتحدة أصبح أمرا واضحا للعيان .  
وهوكد وفد بلادى أنه اذا كانت الأمم المتحدة ، نتيجة للظروف التي تمر بها ،  
غير قادرة على ردع الولايات المتحدة فان الشعوب قادرة . ولنتذكر ما حدث في فييت نام  
وكها وايران ولبنان . واذا كنا نلجأ الى الأمم المتحدة فاننا نقوم بذلك لأننا نحترم  
ميثاقها وقراراتها .

لا يمكن للمرء أن يفهم وهو يستمع الى مبررات الادارة الامريكية للتدخل في...  
تسميه الادارة الامريكية باهتمامها بالمشاركة في الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الانسان فسي  
امريكا الوسطى ، في الوقت الذي يعرف فيه العالم أجمع أن الولايات المتحدة تنتهج طريقا  
موقدا للنظم الدكتاتورية التي تنتهك حقوق الانسان . فهي التي ظلت تدعم نظام الدكتاتور  
سوموزا لما يزيد على ٥٠ عاما الى أن أطاحت به ثورة نيكاراغوا ، وهي التي تستمر في دعم  
الانظمة الدكتاتورية في السلفادور و هندوراس ، في الوقت الذي قامت فيه باغتيال الرئيس  
الشلي سلفادور آليندى المنتخب ديمقراطيا لاستبدال به نظاما دكتاتوريا فاشيا صادر  
الحريات ومارس كل أنواع التنكيل بشعب شلي ، فالديمقراطية التي تدعي الولايات  
المتحدة الدفاع عنها تعني استسلام الشعوب للدكتاتوريات التي فرضت عليها بواسطة  
جنود البحرية الامريكون .

ان الحالة في امريكا الوسطى ، وفي كثير من مناطق العالم تهدد السلم والأمن  
الدوليين . وان استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية إنما يؤدي  
الى ان يفقد المجتمع الدولي ثقته في مبدأ الأمن الجماعي . وان الفقرة ٤ من المادة  
الثانية من ميثاق الأمم المتحدة تنص على أن :

" يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال  
القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو طس  
أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة " .

ان بلادى ، الجماهيرية ، عانت هي الأخرى من التهديد والارهاب الامريكى .  
وقد اتخذت هذه الأعمال الراهبية عدة مظاهر تمثلت في العدوان المباشر والفضول  
الاقتصادى والتهديدات والاستفزازات التي يقوم بها الأسطول السادس بمحاذاة الشواطئ  
الليبية والقرب من خليج سرت والاخرقات المتكررة للأجواء الليبية واجراء المنساورات  
المسكربة قرب حدودنا ، علاوة على الحملات الاعلامية المفرضة التي تهدف الى تشويه  
سمعة الجماهيرية في المحافظ الدولية .

ان المجتمع الدولى مطالب بوضع حد لاستهتار الادارة الامريكية ، والتصدي  
بحزم لسياساتها العدوانية ضد الشعوب ، ومطالب بأن يدين بشدة كافة الأعمال العدوانية  
التي تقوم بها الادارة الامريكية وانتهاكها الصارخ لميثاق الأمم المتحدة .

اننا في الجماهيرية ندين بشدة سياسة العدوان والتدخل التي تمارسها حكومة  
الولايات المتحدة ونشجب المخططات التآمرية التي تستهدف زعزعة الاستقرار في مناطق  
كثيرة من العالم وتهديد أمنها واستقلالها . ونؤكد من جديد تضامننا المطلق مع شعوب  
منطقة امريكا الوسطى في كفاحها العادل وحققها في الاستقلال .

لقد كان الوضع في أمريكا الوسطى ماثرا اهتمام مجموعة حركة عدم الانحياز اثناس  
اجتماع وزراء الخارجية وروساء وفود دول الحركة المشاركين في الدورة التاسعة والثلاثين  
للجمعية العامة للأمم المتحدة . ويود وفدى ان يؤكد على ما جاء في البيان الصادر  
عن هذا الاجتماع والذي أمرهوا فيه عن قلقهم ازاء استمرار هور الاوضاع في امريكا الوسطى  
رغم نداءات حركة عدم الانحياز . كما دعا البيان الى وضع حد فوري لكل التهديدات  
والاعتداءات ضد شعب نيكاراغوا والتأكيد على ضرورة تحقيق تنمية شاملة للأوضاع المتدهورة  
في السلفادور .

كذلك يهود وفد بلادى مجموعة كونتادورا في جهودها التي تتواصل للعام الثانى  
والتي استطاعت التوصل ، بعد مفاوضات ومشاورات مكثفة مع الأطراف المعنية ، الى صياغة  
منقحة لوثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى في ٧ ايلول / سبتمبر

من هذا العام ، وبعرب عن ارتياحه وتقديره لحكومة نيكاراغوا التي سارعت الى قبول هذه الوثيقة فوراً و دون تحفظات ، ويدعو جميع الأطراف الى التوقيع عليها لتفويت الفرصة طسسي أمام اعداء السلام والاستقرار .

وختاماً فان وفد بلادى يرى أن جهود مجموعة كونتاد ورا ستؤدى الى ايجساد تسوية شاملة ودائمة لمشاكل المنطقة واعادة السلم اليها اذا امتنعت الولايات المتحدة عن التدخل في شؤون هذه الدول ومساندة الأنظمة الدكتاتورية المتسلطة على شعوبها ، وكذلك اذا انسحبت الولايات المتحدة من كوبا واجلت قواعدها وفككت الحصار عنها .



المسيد مورين (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : توضح الاحداث التي وقعت في الشهر القليلة الماضية في أمريكا الوسطى وحوض الكاريبي كيف ان الحالة المتفجرة في هذه المنطقة كانت نتيجة للسياسات العدوانية للولايات المتحدة الأمريكية . ان الذين احتلوا غرينادا العزلاء يوجهون الآن تهديدات مكشوفة ضد الدول الاخرى في تلك المنطقة والتي لا ترغب في أن تستسلم لسياسة الدكتاتورية والاملاء ، وفي المقام الأول كوبا ونيكاراغوا .

وتدعم التهديدات باستعدادات عسكرية مكثفة تتضمن زيادة في اعداد القوات المسلحة للولايات المتحدة في أمريكا الوسطى ، وتركيز القوات الهجومية والقوات البحرية وعدد كبير من الاستفزازات او المناورات المصحوبة بمعطيات الانزال المتعددة ، التي يقوم بها الاسطول ، واستخدام أراضي دول معينة في المنطقة كمناطق انطلاق للأعمال التخريبية ضد كوبا ونيكاراغوا . وقد أدى هذا التصعيد الخطير والتكثيف للقوات الى زرع الألغام في موانئ نيكاراغوا ، وهو عمل وصفه العالم بأسره بأنه ارهاب لدولة .

وكل هؤلاء الذين يؤمنون بالمقاصد السامية والمبادئ الرفيعة لميثاق الامم المتحدة لا يمكنهم أن يظلوا صامتين دون الاحتجاج على هذه الانتهاكات للميثاق . ولا يمكن لاعضاء الامم المتحدة أن يقبلوا احتلال غرينادا ، لاسيما وأن هناك من يرغب حقا في اكتساب الحق في انتهاج سياسة القرصنة ضد الدول المستقلة الاخرى ، التي تكافح مع الدول الاشتراكية وغيرها من أجل زيادة دور الأمم المتحدة ودعم جهودها للحفاظ على السلم على كوكبنا ، والتي يساورها القلق الشديد ازاى الحالة المتوترة الراهنة في أمريكا الوسطى .

ونحن نشارك آراء اولئك الذين لا يرون أن الحالة المتفجرة في أمريكا الوسطى وفي حوض الكاريبي حلقة من حلقات المواجهة بين الشرق والغرب ، بل يعتبرونها أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة جاءت نتيجة للتدخل الصارخ والاستغلال الوحشي من جانب الامبريالية .

ان شعوب بلدان أمريكا الوسطى تكافح لتحسين ظروفها الاجتماعية في بلدانها ، وتناضل أيضا من أجل الاستقلال الحقيقي . وهي ليست وحدها في هذا الكفاح . فالمجتمع

التقدمي بأسره يؤيدها . وتشيكوسلوفاكيا من بين تلك البلدان التي تتضامن بالكامل مع الكفاح العادل لشعوب أمريكا الوسطى وحوض الكاريبي .

ومنذ خمس سنوات سلكت نيكاراغوا طريق التنمية في جو من الاستقلال الحقيقي . وفي ١٩ تموز/ يولييه ١٩٧٩ ، قضى الشعب على ديكتاتورية سوموزا المعادية للشعب وأنهى سيطرة الاحتكارات الدولية على ذلك البلد الواقع في أمريكا الوسطى . وبدأت حياة جديدة لشعب نيكاراغوا .

وفيما يتعلق بالتحويلات الثورية التي حققها شعب نيكاراغوا ، أثارت بعض الدوائر ضجة متذرة بأن هناك نوعا من التهديد لمبادئ الديمقراطية في ذلك البلد . ان هذه حملة غير نظيفة ولا تستدعي أي رد من جانبنا . فقد قدم هذا الرد فعلا عشرات الآلاف من الوطنيين في نيكاراغوا الذين ضحوا بحياتهم من أجل التقدم على طريق الحرية والسعادة والرخاء في بلدهم .

وقد قابلنا بارتياح قرار محكمة العدل الدولية الذي صدر على اثر شكوى نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة ، وهو يقضي بأنه يجب أن تحترم بالكامل سيادة جمهورية نيكاراغوا واستقلالها السياسي ، تماما مثل سيادة أي بلد في العالم واستقلاله السياسي . وليس لأي فرد الحق في تهديدها سواءً بالأنشطة العسكرية أو الأنشطة المعادية الأخرى التي حظرها القانون الدولي .

وبالمثل ، لا يمكن أن نظل غير مباليين بمصير شعب السلفادور . ان الحرب الأهلية في السلفادور قد استمرت لمدة أربع سنوات ونصف . وقد أدت الى موت الآلاف من البشر وأسفرت عن مآسي لا يمكن وصفها للسكان المدنيين . وفي رأينا أنه من الضروري أن يحل النزاع في السلفادور فورا بالوسائل السلمية دون تدخل من الخارج . ولا يجب أن ينطوي هذا الحل على انتهاء النزاع المسلح فقط ، ولكنه يجب أن يحقق أيضا سلما وطيدا يقوم على أساس العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الانسان . ومن الضروري ازالة الاسباب التي كان من نتيجتها أن أجبر شعب السلفادور مثلا في جبهة فارابوند ومارتي للتعريف الوطني - التي سميت باسم بارابوند ومارتي - والجبهة الديمقراطية الثورية الى اللجوء الى الكفاح المسلح بعد فشل كل الوسائل السياسية .

ومنذ سنة ، أصبحت غرينادا وهي دولة صغيرة محبة للسلام في حوض الكاريبي ، ضحية لعدوان مباشر ارتكبه الولايات المتحدة . هذا الهجوم الغادر الذي ارتكبه القوي الامبريالية ، الذي كان اعتداء صارخا على استقلال وسيادة دولة ، يتناقض مباشرة مع ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي ، وقد رفضه المجتمع الدولي رفضا قاطعا .

ان تشيكوسلوفاكيا تدين بكل قوة العدوان الذي ارتكبه الولايات المتحدة ضد غرينادا . ونعتبر احتلال ذلك البلد احتلالا غير شرعي تماما . ووفقا للقرار الذي اعتمدته الجمعية العامة في الدورة الاخيرة ، نطالب بانسحاب القوات المسلحة الاجنبية من ذلك البلد ، واعطاء شعب غرينادا الفرصة للممارسة الكاملة لحقه في تقرير المصير وحقه في أن يقرر بحرية طريقه الخاص به دون أي تدخل اجنبي .

وخلافا للسياسات التي تنطوي على الحيلولة دون اعمال القانون الدولي ، تعمل مقترحات كوما ونيكاراغوا والجهود التي بذلتها مجموعة كونتادورا على خدمة مقاصد الامم المتحدة تماما وعلى خير وجه .

نحن نقدر كل التقدير سياسة كهنا الخارجية القائمة على العبدأ والتي تنطلق من مواقف عطية صوب حل المشاكل المعقدة في أمريكا الوسطى . من المعروف أن هذا البلد لا يزال يؤيد عددا من الاقتراحات الهامة الرامية الى تخفيف حدة التوترات والى ضمان الأمن والتنمية الطبيعية في أمريكا الوسطى . وفي الوقت نفسه نرحب بالنجاحات التي حققتها كهنا بالرغم من استمرار سياسة الحصار والعزلة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية . ولا يزال السبيل الى تسوية حالة الصراع في أمريكا الوسطى مفتوحا . ولذلك ، من الضروري أن يتوفر أولا نهج معقول لدى جميع الأطراف المعنية . ومن الضروري أيضا للولايات المتحدة أن تكف عن النظر الى هذه المنطقة على أنها منطقة مصالح حيوية بالنسبة لها ، وقد آن الأوان لها أن تنهي التدخل في الشؤون الداخلية لدول في أمريكا الوسطى .

ان احترام استقلال وسيادة الدول ، واحترام حقوق شعوب أمريكا الوسطى في تقرير المصير وفي تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي يعيشها سكان هذه المنطقة ، يشكلان القاعدة الأساسية للقضاء على مصدر التوتر في أمريكا الوسطى . نحن نرى من الضروري أن تحل دول أمريكا الوسطى مشاكلها السياسية بالوسائل السلمية . وتمثل وثيقة مجموعة كوتناد ورا اسهاما هاما في الجهود الرامية الى تحقيق هذا الاتجاه .

ان مشروع الوثيقة الخاصة بالسلم والتعاون في أمريكا الوسطى الذي وضعت مجموعة كوتناد ورا لا يعد تعبيرا عن الجهود المطولة التي بذلتها المجموعة الرامية الى التوصل الى حل سلمي للموقف المتأزم في أمريكا الوسطى فعسب ، وانما يمثل أيضا دعامة قانونية دولية لارساء السلام الدائم في تلك المنطقة .

اننا نؤيد الموقف البناء لدانييل أورتيغا ، منسق مجلس حكومة اعادة البناء الوطني في نيكاراغوا ، كما ورد في وثيقة الأمم المتحدة A/39/588 والذي يرمي الى تحقيق الاعتماد المبكر للوثيقة من جانب جميع الحكومات المعنية . ولسوء الحظ لاتزال أعمال ارهاب الدولة والعدوان تسد الطريق أمام امكانية تحقيق تسوية سياسية عادلة .

اننا نشهد فقط تجاهلا للجهود التي تبذلها حكومات دول مجموعة كوتناد ورا التي لقيت تأييد واسع النطاق في أمريكا اللاتينية وفي خارج تلك المنطقة ، ولكننا نشهد أيضا معارضة مباشرة لهذه السياسة . ان سياسة الاملاء تلحق الرفه بشكل متزايد على مستوى دولي . وهي تزداد افلاسا ، وهذا أمر منطقي تماما .

ان محاولات وقف حركة البشرية المتقدمة وعكس اتجاهها مآلها الفشل ، لأن الذين يقومون بهذه المحاولات يضعون أنفسهم ضد مصالح جميع شعوب العالم .

وفي هذا الصدد ، نرحب بالاقتراح الهام للغاية الذي تقدم به الاتحاد السوفياتي والذي يدعو الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة الى أن تدين اذانة قاطعة سياسات وممارسات ارهاب الدولة .

وسوف تظل جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية تؤيد الالتزام الصارم بأحكام ميثاق الأمم المتحدة بشأن تسوية النزاعات في جميع أنحاء العالم ، وسوف تواصل مطالبة الدول الامبريالية بالامتناع عن اعلان أحقيتها لانشاء مناطق نفوذ خاصة بها في العالم . وسوف نواصل تقديم أقصى تأييد ممكن للجهود الدؤوبة التي تبذلها شعوب أمريكا الوسطى وحوض الكاريبي والرامية الى تمكينها من ممارسة حقوقها المشروعة في التحرر وفي التنمية المستقلة دون تدخل أجنبي .

السيد فاخاردو - مالدونادو ( غواتيمالا ) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

مرعام منذ اتخذت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين القرار ١٠ / ٣٨ بمطالبة الأمين العام بتقديم تقرير الى الدورة الحالية بشأن التهديدات التي يتعرض لها الأمن الدولي في أمريكا الوسطى بشأن مدى تقدم مبادرات السلام في المنطقة .

لقد وقعت أحداث متنوعة في برزخ أمريكا الوسطى خلال هذه الفترة الصعبة . وكان بعضها على جانب كبير من الأهمية أو مؤلما بشكل خاص بالنسبة لشعبنا ؛ وقامت الصحافة بنشر أنباء عن بعض هذه الاحداث بطريقة ملفتة للنظر بينما أهمل ذكر عدد منها ذي الأهمية الاقليمية الحيوية ، على الرغم من أهميته لتطوير التعاون الاقليمي ، ولتعزيز التفاهم المشترك ، ولتهيئة مناخ من الثقة المتبادلة بما يتماشى مع احترام الدول .

يود وفد بلادي ، بروح بناءة وحرصا على الاسهام بشكل ايجابي في المناقشة ، أن ينتهز هذه الفرصة ليشير الى الحالة في أمريكا الوسطى . ونود أن نؤكد مجددا موقف غواتيمالا بشأن الأزمة التي تؤثر على المنطقة ، كما نود أن نسهم في المناقشات بأمل أن تكون ذات فائدة لمستقبل برزخ أمريكا اللاتينية .

تحترم بلادي ، باعتبارها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة ، المبادئ التي اهتمت بها في انشاء المنظمة ووضع ميثاقها ، كما تقبل الالتزام بهذه المبادئ . ونود بصفة خاصة ، أن نؤكد التمسك بمبادئ صون السلم والأمن الدوليين ، واحترام المساواة السيادية بين الدول ، والتسوية السلمية للنزاعات الدولية ، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها ضد وحدة أراضي أي دولة أخرى أو استقلالها السياسي ، وتقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى أو التعرض لها ، وحق حرية الملاحة والتجارة في المياه الدولية . هذه هي المبادئ التي تسير على هديها السياسة الدولية لغواتيمالا .

ولهذا ، لانزال نسهم في أمريكا الوسطى بشكل فعال في جميع مبادرات السلام التفاوضية الرامية الى حل مشاكل المنطقة وتوفير الأوضاع لتحقيق استقرار دائم للمنطقة . ومن ثم ، نشعر بالقلق بشكل خاص لنشوب التوتر مؤخرا في أمريكا الوسطى . ولاتزال غواتيمالا تسهم ومنذ البداية ، وتمشيا مع اهتمامها بشؤون أمريكا الوسطى ، في عملية التفاوض الخاصة بمجموعة كونتادورا ، ونحن نلتزم بالأهداف الواحد والعشرين التي تم التوقيع عليها في شهر أيلول / سبتمبر من العام الماضي ، والتي تتضمن مبادئ هامة تتعلق بالمسائل السياسية والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

اننا نقدر بعناية ومشكل دائم وثيقة كونتادورا المنقحة بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى . فهذه الوثيقة ، بالإضافة الى أنها تمثل جهدا جادا للوساطة ، تعد وثيقة قيمة توضح الملاحظات والمقترحات التي قدمتها حكومات أمريكا الوسطى . وتعتبر حكومة بلادي أن هذا الاقتراح يرسى الأساس لاتفاق عادل ومشرف في أمريكا الوسطى ، وأن من شأنه أن يمكن من التوصل الى تسوية لجميع المشاكل والخلافات التي تواجهنا .

ان حكومة غواتيمالا تؤيد مبادرة السلم تلك ولا توجد لدينا ملاحظات جوهرية كسي نديها بشأن الموضوع . وكما جرت عليه العادة في أية عطية تفاوض لا يوجد سوى مسائل اجرائية مطلوب النظر فيها لتنفيذ الالتزامات التي تم التوصل اليها . ومن هنا نجد أن من الضروري وما يجب قوله في حينه أنه لم يحدث في أى اجتماع حضرته غواتيمالا اننا وقّعنا أية وثيقة غير متعلقة بالمقترح الذى قدمته مجموعة كونتادورا الى بلدان أمريكا الوسطى . وعلى النقيض من ذلك تماما ، نختتم هذه الفرصة لعرب عن تأييدنا غير المشروط لعملية المفاوضات التي تقوم بها مجموعة كونتادورا . وانه يسرنا أن نلاحظ التأييد الجماعي الذى تلقاه جهود أمريكا اللاتينية للسلم من المجتمع الدولى . ونفس الروح ، نحث الجميع على الاشتراك في هذه المداولات للاسهام في عملية المفاوضات السياسية الحساسة التي نشترك فيها .

ومن بين مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة : حفظ السلم والأمن الدولى ، وانماء العلاقات الودية بين الأمم ؛ وتحقيق التعاون الدولى ؛ وجعل المنظمة مرجعا لتنسيق اعمال الأمم وتوجيهها نحو اراك هذه الغايات المشتركة . واننا لعلى يقين من أن منظمنا سوف تواصل أداء وظائفها الهامة تمثيا مع تلك المبادئ ، وهذا تسهم ساهمة فعالة في السلم والاستقرار في برزخ أمريكا الوسطى .

ان الأمم المتحدة لديها تقليد طويل من التعاون في أمريكا الوسطى . ونظرا لأهمية هذا التعاون في الوقت الحالى ، نود أن نؤكد أن الأعمال التي قامت بها وكالاتها المتخصصة في المنطقة فيما يتعلق بالتعاون والتكامل الاقليميين كانت حاسمة بالنسبة لبلداننا . لذلك نحث اخوتنا في أمريكا الوسطى على ألا يسمحوا لهذا المحفل بأن يتحول الى ساحة للمواجهة ، وعلى أن يضمنوا عوضا عن ذلك استخدامه كأداة اضافية لتعزيز العملية السياسية التي نشترك فيها الآن .

ان المواجهة مريرة وعقيمة ، وما من شأنها الا أن تزيد من خطورة الخلافات القائمة بيننا . ولا بد لنا أن نتخلى عن المواجهة اذا كنا نرغب في البناء . والحوار هو

أنسب أداة لذلك لأنه يمكن دائما عن طريق الحوار ايجاد الحلول للخلافات ، وطينا أن نتذكر أن من يقتسمون مصيرا مشتركا هم وحدهم الذين تظهر بينهم خلافات .  
وقد أوضحت فواتيمالا أن سياستها في أمريكا الوسطى ترمي الى تحقيق هدفين أساسيين : الأول الاشتراك في عملية كوندادورا وسانديتها بلا تحفظ ؛ والثاني ، الحفاظ على التعاون الاقليمي وتعزيزه عن طريق التكامل في أمريكا الوسطى .  
ولا بد أن تلقى هذه العملية التأييد من المجتمع الدولي لما لها من اثر على علاقاتنا المتبادلة ولأن الحفاظ عليها وتعزيزها سوف يحققان الانفراج والمناخ المؤاتى للتفاهم المتبادل بين بلداننا . ان هذه العملية تجسد حركة وحدوية من جانب شعوبنا ورضة أمريكا الوسطى في تحقيق التعاون الاقليمي في اطار الخلافات السياسية .  
اننا لعلى يقين من أنه لولا وجود عوامل خارجية وهي ، لسوء الحظ يمكن أن تتدخل في المنطقة ، لتوصلنا دون شك الى حلول سلمية للتوترات في برزخ أمريكا الوسطى . ولن نسمح لهذه العوامل أن تجزئنا لتجعلنا أكثر عرضة للخطر في المجالات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية ، ولن نسمح لاي كان أن يستغل الخلافات التي تبعدنا عن بعضنا البعض ، لأن المخاطر بالنسبة لنا كبيرة للغاية . اننا نعاوهم بلقنة برزخ أمريكا الوسطى . ونود الحفاظ على منجزاتنا وهياكلنا الأساسية التي حققناها بهذا العمل الشاق ؛ فهي تمثل الأسس اللازمة من أجل التكامل الاقليمي والقواعد التي يرتكز عليها مستقبل أمة أمريكا الوسطى . ونرغب في بناء ذلك المستقبل على أساس منظور واسع .  
وأود أن أقتبس التالي من البيان الذي أدلى به وزير خارجية فواتيمالا في الجمعية العامة والذي يلخص سياستنا في هذا المجال :

" ونحن نؤكد من جديد التزامنا بتحقيق الوحدة ، وذلك تطلع تشترك فيه شعوبنا الخمسة . وقد تجلوا ذلك بطرق مختلفة ، على راسها ما يلي :  
ان عملية التكامل فيما بيننا ، ومؤسساتها ، تعمل بطريقة معقولة ؛ ان التجارة فيما بين بلدان المنطقة لاتزال تشكل خسر اجمالي حادراتنا ؛ اننا أقننا شبكات للكهرباء متصلة ببعضها البعض ؛ واننا نعمل على تنفيذ مشاريعنا الانمائية



المشتركة معا ، وتعزز الخبرة الوطنية المكتسبة بهذه الطريقة ، بصورة تبادلية  
أنشطة البلدان الأخرى \* . ( A/39/PV.17 ، ص ٧٨ ) .

ان حكومة غواتيمالا ، كما ذكرت من قبل ، تؤكد من جديد تأييدها غير المشروط  
للجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا لتحقيق تسوية سياسية في أمريكا الوسطى عن طريق  
التفاوض . وهذه الروح ، نعتقد أن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/39/L.6 الذي  
اشتركت في تقديمه وفود بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك يشكل جهدا سياسيا متضافرا  
داخل اطار الأمم المتحدة ، وهو تجسيد متوازن ومنصف لطموحات ومصالح غواتيمالا  
وأمریکا الوسطى . وبالإضافة الى ذلك فهو يتماشى مع المفاوضات الجارية في المنطقة  
ومع أحكام قرار مجلس الأمن ٥٣٠ ( ١٩٨٣ ) وقرار الجمعية العامة ٣٨ / ١٠ .

اننا نؤيد مشروع القرار المذكور ونأمل أن تعمل الوفود الموجودة هنا على اعتماد  
بتوافق الآراء لأنه سيكون بدون شك اسهاما ايجابيا في تحقيق السلم في أمريكا الوسطى .

السيد باباجورجى ( البانيا ) ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) : ان تلك

هي المرة الثانية التي تنظر فيها الجمعية العامة في الحالة في أمريكا الوسطى ، بيد  
أننا نلاحظ أنه عوضا عن التحرك نحو الحل أصبحت المشكلة أكثر تعقيدا وأصبحت الحالة  
في تلك المنطقة أكثر توترا .

ان الدول التي تعزز السلم والحريّة والرأى العام التقدمي قد أعربت بحق عن  
قلقها ازاء الحالة ، المشحونة بالخطر الكبير على استقلال وحريّة شعوب المنطقة . بل  
على شعوب قارة أمريكا اللاتينية برمتها كما تتهدد السلم والأمن العالميين . ولم ينقص  
العام منذ العدوان على غرينادا واحتلال الامبرالية الأمريكية لذلك البلد ، وخلال  
تلك الفترة القصيرة نسبيا ما برحت الضغوط والتهديدات والاستفزازات والأعمال العدوانية  
ضد نيكاراغوا تتزايد ، شأنها في ذلك شأن أعمال التدخل المستمرة في ساثريلاند  
المنطقة . لقد عملت الولايات المتحدة على تدريب وارسال فرق من المرتزقة للاطاحة  
بالحكومة الشرعية في نيكاراغوا ، وهي منهكة في ارتكاب أعمال إجرامية بلغت في تمامها

بث الأغام في موانئ بلد ندى سيادة وقامت بمناورات عسكرية متتالية على مقربة جدا من ذلك البلد بل انها تقوم بحبك خطط أشد سوء .

ان ذلك النشاط المعادى الموجه ضد نيكاراغوا ليس من قبيل الصدف كما أنه لا يختلف عن سياسة الولايات المتحدة تجاه أمريكا الوسطى . وان ذلك البلد هدف لخطط الولايات المتحدة لانه حطم بعد كفاح التحرير سلسلة الدكتاتوريات الموالية لأمريكا في المنطقة وأحدث اختلالا في الوضع القائم الذي اتسم بفترة طويلة من السيطرة . واختصار تعرض الولايات المتحدة في مواصلة السيطرة على بلدان المنطقة وتريد الاحتفاظ بمراكز جغرافية استراتيجية لجعل الممرات الاستراتيجية في منطقة البحر الكاريبي وفي المنطقة برمتها تحت سيطرتها المطلقة .

وفي ظل هذه الظروف لا يمكن للمرء أن يؤمن بالمبادرات " السلمية " للولايات المتحدة ، التي تنطق وتعمل بلغة القوة العسكرية وفي الوقت ذاته فانها تطالب بأن تعود الاتفاقات الاقليمية والدولية بالفائدة على مآربها في المنطقة وتحاول ذلك بمكر . وهي تسعى الى استغلال الأنشطة الجارية في المنطقة لشل ارادة الشعوب التي لا تريد الا التوصل الى حل لمشاكل المنطقة يتمشى مع مصالحها .

وحقيقة الأمر أن السياسة التي ينتهجها اميراليو الولايات المتحدة في امريكا الوسطى قد أثارت غضبة الشعوب والقوى التقدمية في العالم قاطبة . وينظر عدد من بلدان امريكا الوسطى وامريكا اللاتينية بالقلق ازاء هذه السياسة ، وقد عبر ممثلو تلك البلدان عن ذلك بعبارات كثيرة هنا . وهذا أمر طبيعي لأن مواقفها تتصل برغبتها في الحرية والاستقلال والسلام والأمن الدولي .

وفي مواجهة المآرب الاستعمارية الجديدة للولايات المتحدة في امريكا الوسطى وأجزاء أخرى من العالم ، هناك تغييرات تقوم على النضال ضد المظالم الاجتماعية الرئيسية وضد الفقر الذي تعاني منه شعوب المنطقة وضد القهر الذي مارسته حكومات الولايات المتحدة المتعاقبة . لقد انتفضت هذه الشعوب وكافحت من أجل تحريرها الوطني والاجتماعي ، والديمقراطية الحقيقية آخذه في الانتشار .

وهذا لا يروق الاميراليين في الولايات المتحدة الذين يواصلون النطق بهذه اللغة التي توحى بأن امريكا الوسطى تقع في الغناء الخلفي لدارهم وتشكل " منطقة مصالح حيوية لهم " .

كما ان الاميراليين الاشتراكيين السوفيات يحاولون استغلال الحالة في امريكا الوسطى . ومقناع من مناهضة الاميرالية يحاولون الاصطياد في المياه العكرة ، واستغلال الكفاح العادل لشعوب المنطقة ضد سيطرة الولايات المتحدة وذلك من أجل تحقيق مخططاتهم الآتية . وهم يعتقدون ان التطورات في المنطقة فرصة لزيادة تغلغلهم ونفوذهم . ان منطق السيطرة قد جعل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يتصرفان بصلف بالغ بحيث انهما ينظران الى جميع مناطق العالم باعتبارها مسرحا لتناحرهما وهدفا لتدخلهما وعد وانهما بالرغم من ان الأمر يتصل بشعوب وبلدان ذات سيادة .

ان شعب جمهورية البانيا الشعبية الاشتراكية وحكومتها قد أيدا طى نحو  
محدد كفاح شعب نيكاراغوا للاطاحة بالديكتاتورية الحديدية لسوموزا ، وطى هذا النمو  
تماما يعيدان اليوم كفاهما العادل المشروع للعيش في حرية واستقلال وسيادة ولدفاع  
عن بلدهما ضد الأنشطة المعادية التي يقوم بها امبراليو الولايات المتحدة وعلاؤهم .  
كما نعيد دون تحفظ كفاح الشعب السلفادورى و غيره من شعوب امريكا الوسطى التي تكافح  
في قارة امريكا اللاتينية ضد السياسات الامبريالية ومن أجل الحرية والديمقراطية الحقيقية .

السيد سوموجي (هنغاريا ) (ترجمة شفوية من الانكليزية ) : ان الحالة

المتوترة السائدة في الوقت الحالي في امريكا الوسطى تعتبر مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي  
بأسره . وقد ورد في البيان الختامي الصادر من اجتماع وزراء خارجية أوريساء وفود بلدان  
عدم الانحياز في الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة الذى انعقد في نيويورك نسي  
الفترة من ١ الى ٥ تشرين الأول / اكتوبر ما يلي :

\* ان الحالة قد زادت تفاقما نتيجة لتزايد اللجوء الى سياسات التدخل

الاستعمارية من طريق استخدام الاقاليم المجاورة لشن العدوان على الدول  
الأخرى ، واقامة القواعد العسكرية ، وعن طريق المحاولات المستترة والصريحة  
الرامية الى زعزعة استقرار حكومة نيكاراغوا ، ومن ذلك بث الألفام في موانئها  
ومرافئها الرئيسية انتهاكا للقانون الدولي ، فضلا عن العديد من الأعمال  
العدوانية ، والضغط ، واجراءات القسر الاقتصادى التي تمارس ضد البلدان  
في المنطقة \* ( A/39/560 ، الفقرة ( ٨ ) .

ويشاطر وفد بلدى تماما وجهات نظر بلدان عدم الانحياز فيما يتعلق بالحالة في امريكا  
الوسطى . كما اننا نعتقد ان تدخل الامبريالية في تلك المنطقة قد بلغ مستوى خطير جدا  
ويشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين .

لقد شهد العام الماضى سلسلة من المناورات الجديدة تدل على خطورة الحالة .  
ودون الخوض في التفاصيل ، أود فقط أن اؤكد على ان الأعمال التخريبية المتواصلة  
والهجمات الجوية المتكررة ضد الأهداف العسكرية والمدنية النيكاراغوية وتلغيم موانئ

نيكاراغوا تعتبر دلالات اضافية طى تصعيد عدوان الولايات المتحدة السافر المتزايد ضد نيكاراغوا بهدف التدخل في الشؤون الداخلية لذلك البلد ورفزة نظامه السياسى والاجتماعى التقدمي .

ان أعمال العدوان المذكورة أدت الى ازهاق أرواح بريئة والى اضرار مادية ، وأثارت السخط العنيف للمجتمع الدولى والرأى العام العالمى . وقد تم التعبير من هذا السخط بشكل واضح فى جلسات مجلس الأمن التى عقدت لمناقشة الموضوع .

ان التصرفات التى اشرت اليها بايجاز جاءت نتيجة لمنهج العدوان العسكرى ازاء حالة تتطلب منها سلما دبلوماسيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا . ان الأزمة فى امريكا الوسطى لا يمكن أن تحل بالقوة العسكرية . ولن يؤدى التدخل العسكرى الآلى زيادة خطورة الموقف المتدهور بالفعل . وكما أشار الكثيرون مرارا وتكرارا - وفى واقع الأمر من جانب الأغلبية الساحقة من الوفود - فى مناقشات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن هذه المسألة فان الأسباب الأساسية للأزمة فى امريكا الوسطى ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية . ومن ثم فان العلاج ينبغى ان يكون ايضا اجتماعيا واقتصاديا .

ولحسن الحظ يوجد نهج آخر لتناول الحالة فى امريكا الوسطى ، وهو نهج يأخذ فى الاعتبار واقع تلك المنطقة . وهو النهج السلمى البنأء المتمثل فى مجموعة كونتادورا . وأعضاء هذه المجموعة - بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك - ما فتئوا يوظفون بدور ايجابى فى السعي من أجل التوصل الى حل لهذه الأزمة منذ كانون الثانى /يناير من عام ١٩٨٣ ، عندما عقدوا اجتماعهم الأول فى جزيرة كونتادورا فى بنما . ولولا جهودهم الرامية الى ايجاد تسوية سلمية لكانت الحالة فى امريكا الوسطى أشد خطورة بكثير مما هي عليه الآن .

وفى العام الماضى ، أجرت الدول الأعضاء فى مجموعة كونتادورا مشاورات مستفيضة مع بلدان امريكا الوسطى وتقدمت بمقترحات شاملة من أجل ايجاد حل سلمى لهذا النزاع . وفى ٧ أيلول /سبتمبر قدم المشروع المنقح لوثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون فى امريكا الوسطى ، الى الاجتماع السابع المشترك لوزراء خارجية مجموعة كونتادورا وبلدان امريكا الوسطى فى مدينة بنما . وكان هذا المشروع نتيجة عملية مكثفة للتشاور مع جميع حكومات امريكا الوسطى . وفى تلك المناسبة أكد وزراء خارجية مجموعة كونتادورا ان الوقت قد حان

لأن تظهر حكومات أمريكا الوسطى إرادتها السياسية وتعطي قوة قانونية للالتزامات التي تضمنتها وثيقة كونتادورا .

غير أنه لسوء الحظ نجد أن نيكاراغوا كانت هي الطرف المعني الوحيد الذي أمرب من تأييده غير المشروط لذلك المشروع . ومن ناحية أخرى ، وطى النقيض من الموقف الايجابي البناء الذي اتخذته نيكاراغوا ، رفضت واشنطن قبول هذا الاقتراح المتوازن واقترحت ادخال تعديل جوهرى والتالي زادت من تأخير التوصل الى تسوية سياسية من طريق التفاوض لهذه المشكلة الملتهبة . لقد تجلت مرة أخرى بوضوح الطبيعة الحقيقية لمآرب الامبريالية في التطورات الأخيرة ، وأمني بهذا قيام وكالة المخابرات المركزية الامريكية باعداد ونشر كتيب موجه للقوات السوموزية المناهضة للثورة بشأن مختلف التدابير المقترحة الرامية الى زعزعة الاستقرار في نيكاراغوا .

ان هذا التطور الجديد الخطير في تصعيد الحرب المعلنة التي تشن ضد نيكاراغوا يتعارض تماما مع المبادئ السلمية التي تقوم بها مجموعة كونتادورا وعمق الأزمة القائمة في المنطقة .

ويعتقد وفد هنغاريا أنه يجب وضع حد فوري للتدخل الأجنبي ، المعلن والسري ، في أمريكا الوسطى ، كما يجب أن تتوقف الجهود الرامية الى تدمير حكومة نيكاراغوا والاطاحة بها .

نحن على اقتناع راسخ بأن الحل الوحيد القابل للتطبيق لهذه الأزمة هو الحل الذي يقوم على تسوية سلمية وتفاوضية . وانطلاقا من هذه الروح ، فاننا نرحب ونؤيد جميع المبادرات الهادفة بحق الى ايجاد حلول مقبولة لدى جميع الأطراف المعنية عن طريق الحوار والمحادثات والمفاوضات . ونحن ، لهذا السبب ، نعلق أهمية كبيرة على الجهود التي لا تتوقف والتي تقوم بها مجموعة كونتادورا ، ونأمل أن تكفل مساعيها بالنجاح دون مزيد من التأخير .

ويعتقد ان الامتثال الصارم للمبدأ الأساسي القاضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، قد يسهم في تحقيق تقدم أفضل واقامة علاقات حسن جوار طبيعية أفضل بين بلدان هذه المنطقة أيضا . وتوافر المناخ الاقليمي والدولي الأكثر سلاسا شرط مسبق من أجل ايجاد حل لهذه المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي كانت لعديد من السنين السبب الرئيسي للصراعات القائمة في بلدان أمريكا الوسطى .

وفي الختام ، اسمحوا لي أن أذكر مرة أخرى ان جمهورية هنغاريا الشعبوية تتضامن ، شعبا وحكومة ، مع شعوب أمريكا الوسطى في مساعيها الرامية الى ايجاد حلول سلمية للمشاكل الملحة التي تواجهها في نضالها من أجل ايجاد مجتمع يقوم على أساس نظام اجتماعي واقتصادي عادل . وفي ظل هذه الروح ، يؤيد وفد بلادى تماما مشروع القرار A/39/L.6 ، المقدم الى الجمعية العامة والذي يحث على التوقيع المبكر على وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى ، الأمر الذي من شأنه أن يساهم الامتثال التام من جانب جميع الأطراف المعنية للالتزامات المنصوص عليها في هذه الوثيقة .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٥